العدد الخامس والستون - السنة السابعة عشرة / محرم ١٤٤٢ هـ -أغسطس ٢٠٢٠م

رسالة القلم

إسلامية . ثقافية . شاملة

عاشوراء الحسين عليه السلام

حوار العدد

مشروع النهضة الحسينية ودور المنبر الحسيني

حوار مع سماحة القائد آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله

- سرُّ الجاذبيَّة الحُسينيَّة للإنسانيَّة
- نهضة الإمام الحسين عليه السلام .. الأسباب والدوافع
- بعض ملامح التَّوحيد في الثَّورة الحُسينية
- الرِّضا الحسينيّ... جوهره وتجليّاته
- قراءة التاريخ بين النَّقل والعقل
- الحكومة الإسلامية.. شكلها، وأدوارها المختلفة

٦٥

رسالة القلم

مجلّة طلابيّة فصليّة
تهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية

تصدر عن طلاب البحرين في الحوزة العلميّة
بمدينة قم المقدسة

برعاية مكتب البيان للمراجعات الدينيّة

علماً بأنّ المقالات لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلّة

الهيئة الاستشارية

الشيخ عبدالله علي الدقاق

الشيخ علي فاضل الصددي

المشرف العام

الشيخ عبدالرؤوف حسن الربيع

رئيس التحرير

الشيخ عزيز حسن سلمان

مدير التحرير

الشيخ عباس علي الصايغ

المدير المساعد

الشيخ جعفر عبدالنبي الجبوري

هيئة التحرير

الشيخ محمد علي خاتم

الشيخ منصور إبراهيم حسين

السيد جلال عدنان علوي

الرسالة والأهداف

* ترويج الفكر المحمّدي الأصيل عبر البحوث العلميّة والمقالات العامّة والتخصّصيّة.

* إعداد وتأهيل كتّاب ومحقّقين من طلبة العلم البحرانيّين في حوزة قم المقدّسة.

* إبراز نتاج الطلبة البحرانيّين والتعريف بمؤلّفاتهم.

* مخاطبة قرّاء العالم الإسلامي أجمع، والتمسّك بالثوابت الإسلامية والخط العلمائيّ الأصيل، مع الحفاظ على مبدأ الوحدة الإسلامية.

* مجابهة الأفكار الدخيلة والمنحرفة عن الدين.

* السعي للرقي والتقدّم بشكل مستمر على مختلف المستويات، والاهتمام بتطوير الكفاءات وزيادة الخبرات.

* السعي للغاية الكبرى وهي التمهيد لدولة صاحب العصر والزمان عجّل الله فرجه.

المحتويات

كلمة العدد

٥ الحياد حينما يكون خذلاناً للحق وأهله
رئيس التحرير

حوار العدد

١١ مشروع النهضة الحسينية ودور المنبر الحسيني
حوار مع سماحة القائد آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله

محور العدد: عاشوراء الحسين عليه السلام

٣٧ سرُّ الجاذبيَّة الحُسينيَّة للإنسانيَّة
الشيخ علي أحمد الجفيري

٦١ نهضة الإمام الحسين عليه السلام.. الأسباب والدوافع
الشيخ عباس علي الصايغ

١٠٧ بعض ملامحِ التَّوحيد في الثَّورة الحُسينية
الشيخ عزيز حسن الخضران

١٢٩ الرّضا الحسينيّ... جوهره وتجليّاته
الشيخ حسين علي أبو رويس

بحوث ومقالات أخرى

١٤٣ قراءة التاريخ بين النّقل والعقل
الشيخ محمد علي الخاتم

١٥٩ الحكومة الإسلامية.. شكلها، وأدوارها المختلفة
العلامة الشهيد السيد أحمد السيد علوي الغريفي

١٨٥ قاعدة حرمة الإعانة على الإثم والعدوان
الشيخ علي أحمد الكربابادي

٢٢١ إلحاق ولد الزِّنا بالزاني نسباً
الشيخ عليّ فاضل الصدديّ

الحياد حينما يكون خذلاناً للحق وأهله

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، اللهمَّ صلِّ علَى محمَّدٍ وآلِ ومحمَّدٍ الطَّيبينَ الطَّاهِرينَ..

* لقد أصبحت لفظة «الحياد» -بعد تزيينها وتزييف محتواها، والخلط بين مصاديقها- تشير إلى الموقف الحكيم تجاه أصحاب الصراع القائم والذي لا ينتهي بين بني البشر محقين أو مبطلين، فحتى تعتذر بشكلٍ مقبول من المشاركة في أي صراع ما عليك إلا ادعاء الحياد.

وهذا المقدار مقبول حينما يكون طرفا النزاع من أهل الدنيا، وأهل الباطل، ويكون الصراع بينهما فتنة لا يرجى منها خير ولا حق، وهنا تطبق حكمة أمير المؤمنين عليه السلام: «**كن في الفتنة كابن اللبون، لا ظهر فيركب ولا ضرع فيحلب**»(1)، وبذلك تقطع الطريق عمن يريد بكل الوسائل أن يستغلك في خدمة باطله.

---

(1) نهج البلاغة، ج٤، ص٣.

❊ وأمَّا لو كان الصراع بين أهل الحق وأهل الباطل، فلا يحسن هناك السكوت ولا «الحياد»، بل لا يصحُّ ولا يجوز؛ لأنَّه لا يكونُ إلا في صالح أهل الباطل، ولا يعني إلا هروبا من مسؤولية الدفاع عن الحق، ولا يؤدي إلا إلى تقوية الباطل وأهله، وأهل الحقِّ قليل، وتابعي الباطل كثير، «فالحياد» حينئذ إنما هو خذلان، وجبن، ومذلة، وتلون، وفرار عن الواجب..

❊ وقد يصرُّ البعضُ على الهروب والفرار بحيلة أخرى يبرر فيها ضرورة «الحياد المزعوم»، فيدعي أنَّ الصِّراع إنما هو فتنة، لا يعرف فيها أهل الحق من أهل الباطل.. ولكن هذا لا يجدي أيضاً حيث يجب السعي لمعرفة أهل الحق لنصرتهم، وأهل الباطل للوقوف بوجههم.

❊ وقد يتلوَّن مرَّةً أخرى فيدعي أنَّ الصراعات الموجودة كلها صراعات مصالح حتى لو تلبس بعضها بلباس الدين والحق، وهي بذلك تكون فتن يجدر الـ «الحياد» فيها.. وهذا الفرض يدل على أن صاحب «الحياد» إما أن يدعي أنه الوحيد الذي يطلب الحق ولا ينظر إلى المصالح الخاصة، وإما أن يحكم على نفسه بالجهل والضياع والعجز، فلا يرى في الدنيا إلا الضلال والمصالح الضيقة، وأنه حيث لا وجود لأهل الحق فلأكن من أهل الباطل ولكن من «المحايدين»..

❊ كل ما مرَّ قد يتقبله الكثير إذا نظر إلى الصراعات السياسية بين الأنظمة، أو بين الأحزاب، أو حتى الشعوب المتناحرة، بلحاظ أنَّ السياسة «الدنيوية الضيقة» ما دخلت شيئا إلا ولوثته.. فالغالبية تكون

العدد الخامس والستون ـ السنة السابعة عشرة / محرم ١٤٤٢ هـ ـ أغسطس ٢٠٢٠م

من الباطل، لأنَّها تلهث وراء الدنيا، وتروم لتحقيق المصالح الخاصة الهابطة.. ولكن الداخل حينئذ في أتون السياسة ودهاليزها لا بد أن يحكم على نفسه بأنه من أهل الباطل أيضاً وفقا لنفس النظرية، ولا يمكنه «الحياد» لأنَّه طرف من الأطراف المتصارعة..

* ولكن الأدهى والأمر والذي يبعث على الاشمئزاز حينما ينظر إلى كل الناس بهذا المنظار الضيق(منظار المصالح الخاصة) فيعمم ليسري حتى على العلماء والفقهاء وأهل الدين، سواء منهم المنخرطين في السياسة أم البعيدين عنها.. فينظر إلى كلِّ صراع على أنَّه خلاف على المصالح، وينبغي «حينئذ» الحياد والابتعاد عن هذا الصراع، وعدم مناصرة أي طرف.. فلا أنا مع العلماء ولا أهل التدين ولا ضدهم، لا في الأمور العقدية.. ولا الفقهية.. ولا الأخلاقية.. ولا الاجتماعية، ومع ذلك فأنا رجل متدين!!

* إنه «حياد كاذب ومخادع ومتلون» حينما يستنهض الدينُ المؤمنينَ فيقال للمستنهِضين: بأنَّكم لا تمثلون الدين ولا سلطة لكم عليه..

إنه «حياد منافق» حينما يتساوى أهل الدين مع أهل المعصية والفسق والفجور، ويتساوى أهل الحق والعدل مع أهل الظلم والعدوان، ويتساوى العلماء الثقات مع الحكام الأرجاس..

وهو «حياد خبيث» حينما يبرر لكل الأطراف بحرية ما يطرحون..

بل هو ليس حياداً، وإنما هو اصطفاف مع أهل الباطل بصورة

السكوت والنظرة المتساوية لكل الأطراف.. وهل يريد أهل الباطل إلا سكوت الناس والمجتمع..

ولو أنَّ الناس تركوا هذا «الحياد المغلوط» لما سلبت الحقوق، ولا انتهكت المحارم، ولا سفكت الدماء، ولا انتشر الفساد في الأرض، ولا ضاعت الشريعة، ولا وجدت الفتن التي يفر منها «المحايدون» حسب زعمهم.

«الحياد المخاذل» هو من سمح لأهل الباطل بظلم أهل الحق وإذلالهم.. من ضلع فاطمة، وتقييد علي.. وسم الحسن.. وذبح الحسين وقتل أهل بيته وأصحابه، وسبي نسائه وانتهاك حرمات الله ورسوله في الأرض..

ولا زال أصحاب هذا «الحياد واللاحياد» يبررون كل ظلم، وكل فساد، وكل رذيلة، وكل فسق ومجون، وكل خروج عن المبادئ والقيم..

فلا تتعرضوا لمثل يزيد «الشخص» ولا يزيد «النوع» لأن ذلك موجبا للفتنة..!!

ولا تتعرضوا لأصحاب الأفكار المنحرفة والباطلة.. لأنها آراء ولكلٍ رأيه والاعتراض يوجب الاختلاف والخلاف..!!

ولا تعترضوا على أهل المجون والخلاعة.. لأنه «تدخل» في شؤون الآخرين دون وجه حق..!!

ولا تتحدثوا عن الفساد والانحراف.. لأنه موجب لتكدير حياة

الناس، وخلق التحدي والشَّحناء..!!

بل.. عليكم أن تكونوا «محايدين» حتى يصفو الجو للجميع، ويعم الأمن، ويذهب الخلاف..

هكذا يقول المبطلون.. <سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ>.. والله سبحانه يقول: <**وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ * لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ**> (الأنفال:٧-٨).

رئيس التحرير

اللهم صل على فاطمة وأبيها وبعلها وبنيها

مشروع النهضة الحسينية
ودور المنبر الحسيني

في حوار مع سماحة القائد آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله

حاوره: أسرة المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهمَّ صلِّ على محمد وآل محمد، لا زالت النهضة الحسينية المباركة تحتاج إلى تحليلها وبيان أهدافها، وتعميق جذورها في نفوس الأمَّة كلِّها، بل كلِّ البشرية، وهو ما يعني الحاجة إلى مزيدٍ من دراستها وطرحها باستمرار وأن تخلد أهدافها كما أراد الإمام الحسين عليه السلام، وقد تعرض لذلك كبار العلماء والمفكرين الذين هم أقرب الناس إلى فهم هذه النهضة الخالدة، ولذا كان لنا شرف الحوار مع شخصية من الطراز الأول في عالم الفقه والعقيدة والفكر الأصيل، وهو سماحة آية الله القائد الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله، الذي تفضَّل علينا بقبول إجراء هذا الحوار رغم انشغالاته ومرضه، نسأل الله تعالى أن يمنَّ عليه بتمام الصحة والعافية، وأن يطيل علينا بركات عمره الشريف، إنَّه جواد كريم.

ويتكون الحوار من محورين:

المحور الأول: النهضة الحسينية المباركة والمشروع اليزيدي

* سماحة الشيخ الجليل أطال الله في عمركم المبارك..

■ لماذا إلى يومنا هذا وبعد مرور ما يقارب ألف وأربعمائة عام على استشهاد سيد الشهداء نحتاج إلى البكاء عليه، وإقامة المآتم على مصيبته؟ أليس العصر قد تغيَّر، ورسالة الحسين عليه السلام قد اكتملت ووصلت لكلِّ من يجب أن تصلَ إليه؟

بسم الله الرحمن الرحيم، لا موضوع للبكاء على الحسين عليه السلام لا أمس ولا اليوم إذا كان بكاءً على الفشل والهزيمة والضَّعف والمسكنة؛ فالحسين عليه السلام فوق ذلك كلِّه، وبريءٌ منه كلِّه.

والبكاء من الباكين على الحسين عليه السلام العارفين بعظمته، وقيمة ثورته، وشدِّة حماسه في الحقِّ، وثوريَّته ليس من بكاء الضُّعفاء الذين يستعيضون عن النُّهوض ضدَّ الباطل ونصرة الحقّ، أو الاستعداد لذلك، ويهربون هروباً نفسياً، ويحاولون أن يُقنعوا أنفسَهم في عدمِ ارتكابِ العَناء بالبُكاء والتفجُّع.

وما كانت ثورته عليه السلام ليُبكى عليه أبدُ الدهر، والبكاء في نفسِه لا يصلح أن يكون هدفاً لثورةٍ يُبذلُ على طريقِها أعلى الأثمان كما فعلَ الإمامُ الحسينُ، البصير، الخبير، الحكيم، العارف، المعصوم الجليل.

البكاء على الحسين عليه السلام ليشتدَّ الالتحام من النَّفس بقضيته وشخصيته

الهادية، ومنهجه القويم، ولتأجيج روح الولاء له ولأطروحته الحقّ، والعداء لأعدائه وباطلهم، ولنشر ظلامته في النَّاس لا لتعلم على حدِّ سائر الحوادث التاريخية العادية، وإنما لتشعل النُّفوس ثورةً ضدَّ الظُّلم والظَّالمين على مدى الزمن؛ حتَّى لا تقوم لهم قائمة في الأرض، وتطهر الأرض من رجس ما يأتون، ومنكر ما يفعلون.

وهذا بكاءٌ ليس له أمد، وتحتاجُه تربيةُ الضَّمير الإنساني، والحسُّ الأخلاقي الكريم عند الإنسان في ظلِّ الصِّراع الدَّائم في الأرض على يد النَّاس بين الحقِّ والباطل، والعدلِ والظُّلم، والهُدى والضَّلال، وحكمِ السَّماء وعالمِ الطِّين.

البُكاء على الحُسين من أجل أن يوصل إلى درجة الثَّورة العامَّة ضدَّ الانحراف والضَّلال، والجوْر والبغي، ويسحق الباطل على يد الإسلام الحقِّ الأصيل، وقيادته المعصومة المذخورة ليوم النَّصر الكبير، المتمثلة في الإمام القائم «عجَّل اللهُ فرجَه، وجعَل أرواحنا فداه».

وهذا البكاء مطلوبٌ اليومَ وغداً كما كان قبل ولأوَّلِ يومٍ من استشهاد أبي عبدالله عليه السلام والكرام من أهله وأصحابه الشهادة التي أُريد بها أن تعيد المسلمين إلى الطريق، وتحفظ أصالة الدين وأصالة الأمة.

حين يُبكى على الحسين عليه السلام فهو بكاءٌ على القِيم الإسلامية العالية التي لا قيمة للحياة ولا تقوم إلَّا بها، متمثلة في واحدٍ من أروع تجسيداتها وهو الإمام الحسين عليه السلام، وهو بكاءٌ من الباكي على نفسِه حين يشهد منها أنَّها تعيش في الموقع المتدنِّي السافل القصيِّ جداً من قمَّة

مجدِ ورساليةِ وتضحيةِ وإخلاصِ الإمام الحسين عليه السلام.

وهو بكاءٌ لما صارت إليه الأمّة من بُعدٍ بعيد جداً عن الإمام الحسين عليه السلام ومدرسته الإلهية الصادقة، حتّى ذلّت وفقدَت هداها وخسرت نفسها.

وهو بكاءٌ يُصدر الصرخات الغاضبة المدويّة في وجه الباطل والمبطلين، والظُّلم والظَّالمين، ويفتح واعية الأمَّة على واجب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وإظهار الغضبة الصارمة ضدّ كلِّ زيغٍ وظلمٍ وانحرافٍ عن الحَق، وعلى الثَّورة ضدَّ الباطل ومصادره، والظَّلمِ ورؤوسِه من أجل الله.

بكاءٌ يمثِّل إعلانَ ولاءٍ للحسين عليه السلام ومن والاه، وإعلانَ براءةٍ من يزيد ومن والاه، ويستوي في هذا البُكاء الحسين الشخص عليه السلام والحسين النَّوع، ويزيد الشخص لعنه الله ويزيد النَّوع.

وإنَّ تجدَّدَ الأجيالِ ليفرض أن لا يتوقَّف التَّبليغُ بالحقِّ والإشادةُ به عند أيِّ جيلٍ من الأجيال، وأن لا تنقطع تعريةُ الباطل والتَّنديدُ به والتَّحذيرُ من عواقبه السوء، ومن خطر السُّكوت عليه في يومٍ من الأيام.

وإنَّ ثورةَ الحسين عليه السلام رسالتُها من رسالة الإسلام، كما أنَّها في ذاتها من تفجيراته في وجه الباطل تبقى أهدافُها ممتدةً امتدادَ أهدافِه، ونصرتُها قائمةً قيامَ نصرتِه.

■ يسأل كثيرٌ من المؤمنين، لماذا لم تتكرَّر الفاجعةُ الحسينية لبقية الأئمة؟ ولماذا لم تتكرَّر الثَّورة الحسينية على أيديهم، رغم وجود المنهج اليزيدي في عصرهم؟

إذا كان الاطمئنان أنَّ الثَّورةَ منتهيةٌ إلى فاجعةٍ بلا نصر فهي غير مطلوبة قاعدة، والقاعدة فيها على خلاف ذلك، وجوازها فضلاً عن رجحانها ووجوبها إنَّما هو استثناء ولظروفٍ خاصَّةٍ وضرورةٍ قاضيةٍ.

وما كانت الفواجع في أهل البيت عليهم السلام على حدِّ فاجعة الإمام الحسين عليه السلام ومن بيدها إلاّ قضاءً على هذا البيت الكريم وتصفيته تصفيةً كاملة قاصمة لظهر الدين القويم.

ولم يكن هناك أملٌ للنَّصر حسبَ النَّظرة الموضوعية، ولا أثرَ فوق الأثر الذي أعطته ثورة الإمام الحسين عليه السلام وشهادته الكريمة لو قضي على البيت العلوي الكريم بالقضاء على الإمام زين العابدين والباقر عليهما السلام وانقطاع سلسلة الأئمة الأطهار عليهم السلام .

والثَّورات التي تؤدِّي إلى هذه النتيجة ثوراتٌ مضادةٌ للمصلحة الإسلامية، وفيها قضاءٌ على الدِّين الحقّ، وتوقُّفٌ للحركة التغييرية المحتاجة إلى رعاية المعصومين عليهم السلام ، وخروجٌ على مقتضى الحكم الشرعي والعقل والعقلانية، وهو ما يستحيل على أهل بيت العصمة عليهم السلام أن يحدث من جانبهم، وهم من هم في الدِّين والعقل والحكمة، ومَنْ كلُّ همِّهم بقاء الدين ورعاية المصلحة الإسلامية.

لقد كانت المصلحة الإسلامية بعد فاجعة كربلاء داعية جدّاً إلى مواصلةِ طريق الثَّورة بالأسلوب الهادئ حسب مقتضى الحكمة، وخلقِ الكتلة الإيمانية الصلبة، وتوجيهِ الرأي العام الإسلامي الوجهة الصحيحة ما أمكن، وبلورةِ خطّيّ الولاء للحقِّ والبراءة من الباطل، وبثِّ الفكر الدِّيني الأصيل في إطار الخَّاصة ما أمكن، والردِّ على الشُّبهات التي يراد بها تشويه الدِّين، وتوجيهِ عواطف المحبَّة والولاء تجاه البيت العلوي الشامخ الطاهر المظلوم، وتقديمِ النموذج الإسلامي العملي الأمثل من خلال سيرة الأئمة عليهم السلام والكتلة المؤمنة من تربيتهم العلمية والعملية ليتعرَّف النَّاس على ما هي حقيقة أهل البيت، وعظمة شأنهم، وأهليتهم بحقٍّ لإمامة الأمَّة.

■ لا شكَّ أنَّ الثَّورة الحسينية المباركة كانت بعيدة المدى من حيث الأهداف، فما هي الأهداف التي لا زالت الثَّورة الحسينية المباركة تحققُها في زماننا هذا؟

هدفُ المناهضة لسياسة القضاء على الإسلام، والانحراف به عن خطِّه، وفكِّ الارتباط بينه وبين الأمَّة وإسقاطه في نظرها، وخلق روح العداء والتنكُّر له في إطار خاصّتها وعامّتها.

وهدفُ المقاومة من أجل بقاء الإسلام معروفاً مقدَّراً معشوقاً في فكر الأمَّة وضميرها، مؤثراً في واقعها، والعمل على صناعة تيارٍ مضادٍّ لمسيرة التَّحريف والتَّضليل التي تقودها الجاهليةُ من داخل الأمَّة وخارجها، تيارٍ من أبناء الأمَّة نفسها يحملُ وعيَ الإسلام، ويؤمنُ به الإيمانَ كلَّه،

ويثقُ بيومِ نصرِه وحكمِه، ويتحمَّلُ أمانةَ الحفاظ عليه، ويُؤثِرُ مصلحته على نفسه، ويسخو بأغلى التَّضحيات في سبيله هما من أهداف الإسلام والثَّورة الحسينية.

والإسلامُ ومنذ الأيام الزَّاهرة للحكم الإسلامي كان في حركة تغييرية مستمرة متصاعدة على طريق الإعداد الجادِّ ليوم الحكومة الإسلامية الشاملة للعالم، وتطبيق الإسلام التطبيقَ الكاملَ في أوسع صورةٍ له على مستوى الأرض كلِّها، وهذا هدفٌ قائمٌ حتَّى يتحقَّق هذا الأمل الكبير، وهو هدف لا بدَّ أن تشتغل الأمَّة المؤمنة وإحياء ثورة الإمام الحسين عليه السلام على تحضير الأوضاع من أجل الوصول إليه.

وبكلمة مختصرة، ثورةُ الإمام الحسين عليه السلام وعلى يد أنصارها المؤمنين اليوم لا زالت تتحمَّل دورَ الجِّهاد من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية الرَّئيسة، وتخطو بواقع الأمَّة إلى الأمام على طريق تحقيق الحاكمية الشَّاملة للإسلام.

■ المشروع اليزيدي كان غرضُه القضاء على الإسلام، وعلى القيم والمبادئ الإسلامية، ما هو مدى نجاح هذا المشروع، وكيف نقاومه نحن المسلمون في هذا العصر؟

صحيحٌ أنَّ المشروع اليزيدي كان طموحُه الخبيث الشَّيطاني القضاء على الإسلام ولو بصورة تدريجية، وصحيحٌ كذلك أنَّ ثورة كربلاء المباركة وتضحياتها الكُبرى المقدَّسة في المعسكر الرسالي الإلهي الذي

كان يتزعمه الحسين بن علي عليه السلام ثالث الأئمة من آل الرسول صلى الله عليه وآله قد أحبطت الأُمنية الأموية الدنيئة، وأفشلت أخطر وأقبح وأقذر هدفٍ للجاهليةِ على امتداد تاريخها.

لكن مع ذلك، لقد سجلَّت السِّياسة اليزيدية الأموية ضرباتٍ موجعةٍ لكيان الإسلام والأمَّة، وأحدثت فيه تشوُّهاتٍ وتصدُّعاتٍ وتزويراتٍ، وتمزقات وتشققات وضلالات وفتناً، وألحقت به من جاهليتِها الكثير، ولم تتركْ بنية من بنى الإسلام إلَّا وحاولت أن تدخل عليه من جهلِها وسوئها وعيوبها.

وظلَّ أثرُ ذلك مرافقاً للمسيرة الإسلامية من بعد هذا الحكم المقيت حتى اليوم، حتى آلَ بالأمَّة اليوم إلى أسوأ حال، وأذلِّ وضعٍ من أوضاعها فيما عاشته من تاريخ، ومزَّقها كلَّ ممزق، وصارت في أغلبِها محكومةً من النَّاحية السِّياسية وفي كثير من مناحي حياتها لكلمةِ الكُفر التي تفرضُ نفسَها من الخارج، وتستعبد من تستعبد من سقطة أبناء الأمَّة لتنفيذها.

ولو تُركَ هذا الواقع على ما هو عليه وفي توسُّعِه وتمدُّدِه، ووقفت منه الأمَّةُ متفرجة لتحقَّق الهدفُ اليزيدي المتركز في القضاء نهائياً على الإسلام.

والمواجهة المنقذة للإسلام من الذهاب، وللأمَّة من السُّقوط النِّهائي والهلاك، مسؤولية كلِّ المخلصين من أبناء الأمَّة من كلِّ مذاهبها، وهي مواجهة شاملة فكرية وثقافية وإعلامية واقتصادية واجتماعية وسياسية

وأمنية ودفاعية على كلِّ الجبهات، وملء الميادين كلِّها.

وهي مواجهةٌ لا تتمُّ من غير تجميع الصُّفوف، وتوحدِّها، ونظم الأمر، وطلب أسباب القُّوة الشَّاملة.

ولإحياء ذكرى الإمام الحسين عليه السلام دورٌ فعَّالٌ ضخمٌ -إذا أحسن أداؤه- في الدفع بالأمَّة على خطِّ الوعي الفكري والإيمان الروحي، والحنين القلبي، والموقف العملي، والشَّجاعة النَّفسية، والخلق التضحوي، والتلاحم الاجتماعي ممَّا يستهدفه الإسلام، ويغنى به، ويملك القدرة الهائلة على إعطائه لتأخذَ الأمَّةُ موقعها المؤهَّل لحماية وجودها ودينها، وإقامة البناء الإسلامي المجيد.

■ الحرب بين المشروع الحسيني والمشروع اليزيدي لا زال باقياً وبأسماء متعدِّدة، وهناك ضغوطات من أتباع المشروع اليزيدي على كلِّ ما يرتبط بالمشروع الحسيني الذي هو مشروع الإسلام، فما هي الخطوط الحمراء -إنْ صحَّ التعبير- التي لا يمكن التَّنازل عنها وفي كلِّ الظُروف والأحوال؟

لا شيءَ من الإسلام ولو كان فرعيّاً استحبابيّاً يجوز للأمَّة أن تفرِّط به، أو تسكت على تضييعه أو تحريفه والتلاعب به وهي قادرة على منع التعدِّي عليه.

والبناء الإسلامي قاعدتُه العقيدة، ولا مسَّ بها إلاّ ويستلزم مواجهة الأمَّة من أجل حمايتها، وكذلك هو الشَّأنُ في أركان الدِّين من بنيته

الفوقية، وكلّ ما في الإسلام لا يستثنى عنه، ولا يجوز أن يترك ليدٍ آثمةٍ أن تمسَّه بشيءٍ من زورها وزيفها وكذبها وعدوانها.

وما كان أساسياً في البناء الإسلامي فالتضحية من أجله أوجبُ وأعظم، والعمل الدَّائب للحفاظ عليه أقوى وألزم.

وأمرُ الإمامة الكُبرى والعصمة في التخلِّي عن حمايتهما، أو نسيانهما والتَّساهل في شأنهما ضياع الإسلام وانهدام أركانِه، ودخول التَّزوير فيهما تزويرٌ يطالُ الإسلامَ كلَّه وينال من عصمتِه، وينسب إلى الله سبحانه ما لا يجوز أن ينسب إليه.

والحسين عليه السلام إمامٌ معصوم، وثورتُه المباركة بيان باللِّسان، وبالسَّيف والمُهج والأرواح الزكيَّة، والدِّماء الطَّاهرة المتدفقة للإسلام الحقِّ في صورته الكاملة التي لا تقابلها إلَّا صورة مجزوءة ومكذوبة ومحرَّفة، وتمثِّلُ الطَّريق إلى القضاء على الإسلام، وهي الصورة المقدَّمة من المدرسة الأموية والسِّياسة الأموية عن الإسلام، والتي استبيح على ضوئها، وبفتوى الرأي الفقهي المصادم لشريعة الله عزوجل الذي ولد في أحضانها، والذي لا خلفية له إلا من الدِّرهم والدِّينار، والتَّرهيب والتَّرغيب بالدُّنيا، وهو ما كان من صلب السِّياسة الأموية. وإنَّه كذلك الرأي الشيطاني الذي أفتى بسفك دم خامس أهل الكساء، وأحد أركان المباهلة، والإمام الذي اصطفاه الله لقيادة الأمَّة على طريق الدِّين الحقِّ بكلِّ كفاءة، وهو سبط النبيّ الأعظم، ثاني الحسنين سيدي شباب أهل الجنة.

ولا يسع من يحرص على بقاء الصُّورة المشعَّة المكتملة للإسلام،

والتصُّور التَّام لهذا الدِّين العظيم، وعلى أن يُقيمَ الواقع الطَّاهر الشَّامخ من البناء الحضاري على الأرض، وينفذ في حياة النَّاس بكلِّ أبعاد حقيقته لينقذها من الهزيمة والتخلُّف والفشل في تحقيق غايتها، ومن كلِّ زيغ وانحراف أن يلغي أو يُهمل ويتناسى ركنيّة الإمامة المعصومة في الإسلام والتي لا يقوم له بناء صحيح كامل إلَّا بها، ولا يحتمي في وجوده وسلامته إلَّا بها.

وكربلاء في ثورتها مفترقٌ وفرقانٌ بين الحقِّ وأهلِه والباطل وأهلِه، بين الإسلام الصِّدق والإسلام الزور، وليبقى التميز والوضوح عند الأمَّة واضحاً كلَّ الوضوح بين الأمرين لا بدَّ أن يبقى هذا الفرقانُ حيّاً، وعلى قوَّتِه من الإنارة والإشعاع أبداً وعلى مدى الأجيال، وإحياء ثورة كربلاء هو السَّبيل الطبيعي إلى ذلك.

لا بدَّ من بقاء ثورة كربلاء ما بقي الحسين عليه السلام، ولا بدَّ من بقاء الحسين عليه السلام وعموم الإمامة المعصومة بكلِّ ما تعنيه وتشير إليه من قدسية الحكم والقيادة في الإسلام، وشأنهما الإلهي العظيم، وأصالتهما في بنائه ليبقى الإسلام الذي لا يصحُّ أبداً أن يُطفأ نورُه، أو يُتركَ للتَّشويش والتَّضليل والتَّحريف أن يؤثِّرَ على نقائه، وللتَّعطيل أن يلغيَه، وأن يقود مسيرة الأمَّة والعالم كلّه في عبابه للظلمات ومهاوي الهلكة.

■رُغْمَ وضوح الحقِّ والباطل في الصِّراع بين أبي عبد الله الحسين عليه السلام وبين الطاغية يزيد بن معاوية لعنه الله، نرى كثيراً من

المسلمين، (حكومات، ومشايخ، ومفكرون، وبعض العامَّة من النَّاس) يمجِّدون يزيد بن معاوية ويدافعون عنه -فضلاً عمَّن سواه-، فهل عن جهلٍ بالأمر وغفلة، أم خللٍ عقائدي، أم حقدٍ في القلوب؟ كيف نفسِّر ذلك؟

لا يستبعد أن تكون المنطلقات المذكورة كلُّها مجتمعةً، ومعها بل وفي مقدمتها المناهضة القويّة الحيَّة لثورة الإمام الحسين عليه السلام -لخطِّ الحُكم المنافي للإسلام وكلِّ حكومة غير شرعية وكلّ ما يحكم به ممَّا هو على خلاف شريعة الله-، ودرسه الجهادي التضحوي الصِّارخ المدويّ في الأجيال، وكون هذا الدَّرس هو من الإمام الحسين عليه السلام الذي لا يمكن أن يُتَّهم بجهلٍ شيءٍ من الإسلام وفقهِه وشريعته، ولا بحبِّ الدُّنيا والرِّئاسة، أو نقصٍ في التَّقوى، ولا يمكنُ لأيِّ رأيٍ من آراء علماء الأمَّة لو ناهض رأيه أن يُقاس به، ولا لأيِّ رأيٍ اجتهادي أن يقاوم ما يأتي من حكم على لسانه يمثِّل واقع الشريعة ولا يشذّ عن العلم بالوحي المتلقَّى من رسول الله صلى الله عليه وآله. ذلك لأنَّ انشداد الأمَّة للإمام الحسين وولاءها الصَّادق العميق العمليِّ له ولاءً قائماً على فهم مقامه عند الله عز وجل وحجيَّة قوله وفعله وإقراره، وعدم المفارقة بينه وبين الإسلام الحقِّ، وكون المفارقة من أحد له هي المفارقة بينه وبين الإسلام بعينها يعني الرفض لأيِّ حكمٍ وحكومةٍ وولاء ومحبة وطاعة ونصرة لا يرى شرعيتها الإمام الحسين عليه السلام.

فلأنَّه لا ولاء يبقى لمن خالف الولاء للحسين عليه السلام عن الآخذ به،

فلا بدَّ من انتهاء الولاء له عليه السلام حتى يستقر من خالف ولاؤه ولاءه وناقضه، ولا بدَّ لاستقرار هذا الولاء المخالف من المطاردة لذكر الحسين عليه السلام وثورته، وكُلِّ ما يمتُّ لهما ويعطي للحسين عليه السلام موقعاً في عقل الأمَّة وقلبها، وواقع الحياة.

وإذا نشط شياطين السِّياسة الدنيوية في مواجهة الإمام عليه السلام إمامةً وثورةً وهدفاً ومدرسة وذكراً جنَّدوا الكثيرين لمواجهته بالمال والمكر والخديعة والتجهيل والتضليل وبأساليب مختلفة من التَّخويف والإغراء والتَّرهيب.

▪ والسُّؤال الأخير في هذا المحور.. كيف نوظِّف القضية الحسينية في خدمة الإسلام والمسلمين، بل وكل الناس؟

القضية الحسينية، ثورة كربلاء، حياة الإمام الحسين عليه السلام كلُّها سعي لله، عروج إليه، ومن أجله، وحياةٌ هي كذلك لا بدَّ أن تكون لصلاح الإنسانية ولخير كلِّ إنسان، أمَّا من يتضرَّر بها من النَّاس فذلك من نفسه، فالأمر في وجود الأنبياء والرسل والأئمة والأوصياء عليهم السلام جميعاً كما هو الأمر في القرآن الذي جاء هدى للنَّاس لو أخذوا به، بينما هو وبالٌ على من عاداه وعانده وحاربه، وأقام حياته على الضَّلال الذي يخالف هُداه.

والإمام الحسين عليه السلام ودوره في الحَيَّاة وحركته فيها هو دور القرآن، ووظيفته من وظيفته؛ وهي الهداية والإصلاح والرقيّ بالإنسانية في

كلِّ مصاديقه البشرية. وعلى هذا لا يكون لإحياء ثورة كربلاء، وإعلاء كلمة الحسين إلَّا خدمة الإسلام والمسلمين، بل وكلّ النَّاس ليعيشوا حياتهم بسلام، وتكون نقلتهم إلى دار السلام.

أمّا توظيف الثَّورة الحسينية وذكراها لهذا الهدف الكبير فأوَّله أن تفهم ثورته عليه السلام الفهم الشَّامل الدَّقيق المحقّق، وفي ضوء الإسلام العظيم، والتوحيد، والقيم التوحيدية التي هي المقياس الأعلى لكلِّ القيم، والأهداف التوحيدية، وهي أسمى الأهداف، والمنهج الحياتي التوحيدي وهو أقوم منهج، والغاية الإلهية وهي أجلُّ غاية، ولا قيمة لأيِّ غاية تخالفها أو لا ترقى إليها.

أولاً لا بدَّ من فهم الحسين عليه السلام وثورته، ثمَّ تقديم الحسين عليه السلام والثورة للناس بلا تزيُّد ولا إنقاص ليعرفا بما هما عليه من واقعهما المثال.

واللغة التي يجب أن يقدَّم بها الحسين عليه السلام وثورة كربلاء هي لغة العقل المُتقن، والقلب الزكي، وهي اللغة الواعية النَّظيفة الطَّاهرة، البعيدة عن جوِّ التَّخاصم وروح المغالبة وقهر الآخر كلَّما أمكن.

وتقديم الحسين عليه السلام والثَّورة للنَّاس إنَّما يكون بما هو إمام رحمة، وبما هو منقذ للإنسانية في دنياها أولاً وفي آخرتها ثانية، وأنَّ طريق الحسين عليه السلام للإنقاذ في الآخرة هو الإنقاذ في الدُّنيا، وأنَّ الخيرَ الذي تُوصِلُ إليه إمامتُه ودورُه وثورتُه وقيادتُه هو للآخرة معبره الخير في الدنيا، فخير الدنيا، مالها وصحتها ونعمها ومتعها، كلّ ذلك واقع في منهج الحسين عليه السلام على الطَّريق نفسه الموصل لنعيم الآخرة

ورضوان الله سبحانه.

والإحياء الذي يخدم الإسلام والمسلمين وكلّ النَّاس؛ هو إحياء يلتقي فيه أمر الدنيا والآخرة، ويزاوج بينهما في تناسقٍ وتكاملٍ وانسجام، ويظهر حاجة كلٍّ منهما في صلاحه إلى صلاح الآخر.

ولا نجاح لإحياء ذكرى عاشوراء لا يعرف مقتضى الزمان والمكان، ولا يعرف حاجات الإنسان الأساس، ولا هموم حياته ومشكلاته وشبهاته الطارئة، وما عليه مجتمع المخاطبين من حيث الفكر والنَّفس والتوجهات.

ويحتاج المحيون لذكرى عاشوراء أن ينجحوا في علاقات داخلهم، وأن تكون حياتُهم المرآةَ التي تعكس شيئاً له وزن ممَّا تغنى به مدرسة الحسين عليه السلام، وتشعّ به حياتهم من أجل أن ينجحوا في شدِّ النَّاس إلى مدرسته وحياته الإلهيتين العظيمتين.

ومن أراد إصلاح الآخرين فليبدأ بإصلاح نفسه وإلَّا أساء لنفسه، وأساء لدعوته، وأضرَّ بالآخرين بما ضرب لهم من مثل سيء، وأسقط في نظرهم قيمة دعوته.

المحور الثاني: المنبر الحسيني الدور والمسؤولية

■ لو قارنَّا بين المنبر في العصر الحاضر وبين المنبر في العقود الماضية، فهل المنبر في صعود وترقي أم نزول، من ناحية النَّعي ومن ناحية الموضوع؟

ما يفيد من القول بشأنِ هذا السُّؤال باختصار هو أنَّ التَّركيز الكبير عند أكثر الخطباء وإلى حدِّ الغالبية العظمى على الأقل منصبّاً على جانب النَّعي، للقصور في المادة العلمية عند الخطيب، والضَّحالة العَّامة في المستوى العلمي والثقافي عند المجتمع.

وفي الجانب نفسِه كان ضيقُ الأفق وشحَّ اللغة وعدم التَّقدم في النَّاحية الأدبية، وكذلك الضَّحالة العلمية والثقافية يجعل حركة الشِّعر الشَّعبي عند الكثير من المشتغلين بها بعيدة عن الوفاء بحقِّ الثَّورة من ناحية ما تؤدِّي إليه من تصوُّرات ورؤى قد تصل إلى حدِّ المنافاة لما عليه محتوى الثَّورة وهداها ودروسها وتربيتها، وما تغنى به من عطاءات إسلامية وإنسانية وتربوية وثورية كبيرة قادرة على صناعة الأمَّة القويَّة الرِّسالية الأبية الشجاعة المضحية الهادية.

وكلُّ ذلك طبيعيٌّ بمقتضى ظروف التَّعليم والتَّعلم والقراءة والكتابة والتثقف، ولم يكن ذلك شيئاً خاصَّاً بالبحرين وحدها.

والمنبر اليوم وإنْ وصل إلى ما يمثِّل فارقاً ملحوظاً عن أمسه من ناحية العطاء العلمي والثقافي والتربوي إلَّا أنَّه يُعدُّ بذلك سائراً على الطريق، ويحتاج في تحقيق الطموح المتطلع إليه منه، ويفرضه انتماؤه للإمام الحسين عليه السلام وثورته المباركة، ووظيفته الرِّسالية الضَّخمة إلى عناية كبيرة وجهد متواصل وكفاءات عالية ودرجة عالية من الجدِّ والإخلاص والرِّسالية، وأن تكون الخطابة غير متروكة للجهد الشخصي والرأي الشخصي من الخطيب، وإنما تكون من مهمَّات

الطَّائفة الكريمة الكبرى، وتكون لها مؤسَّساتها ومعاهدها وكليَّاتها وميزانياتها المغطِّية للحاجة، والمسابقة في مهمتها الرسالية سائر المؤسَّسات والمعاهد والكليَّات.

■ ما هو الشيء الذي كان موجوداً في السَّابق في المنبر الحسيني وترجو -سماحة الشيخ- أن يعاد في عصرنا أو يتمَّ التركيز عليه أكثر؟

كأنَّ السؤال يشير إلى ما كان من تركيزٍ كبيرٍ للمنبر الحسيني على الجانب العاطفي وانصهار المستمع في أجواء المصاب للإمام الحسين عليه السلام، والانفعال الشَّديد به إلى حدِّ الاستغراق في حالة البكاء والتوجُّع.

وحالة الانفعال بالمأساة التي حدثت للبيت العلوي كلِّه وبني هاشم يوم كربلاء أمرٌ من الدِّين، ولها في الدِّين قيمة عالية وتدلُّ على حسٍّ إنساني أصيل قويم كريم، وهذا لا يتقيَّد بزمنٍ معيَّن.

وما يجب أن يلتفت إليه في ذلك الانفعال الدَّال على إنسانية الإنسان، والحسِّ القيمي الغزير، والضمير الديني اليقظ، وحبِّ الإسلام ورموزه العليا، ألَّا تكون الوسيلة إليه ممَّا فيه شوبُ كذبٍ، واختلاقٍ، ومنافاةٍ لأرضيته الكريمة، ومنبته الولائي المحبوب عند الله، كما ينبغي فيه أن يكون واضحَ المنطلق لدى النَّفس، وأنَّ ما يأتي عنه من بكاء ومظاهر حزن وكآبة هو في معناه تأثُّرٌ للحقِّ، واعتزاز به، وسخط على الظُّلم والباطل، وولاء لمن أمر الله عزّ وجلّ بولائه، وبراءة من ظالميه وأعدائه الذين أمر الله بالبراءة منهم ومباينتهم، براءتهم من الحقِّ وبراءة الحقِّ منهم،

ومباينتهم له، ومباينته لهم.

إنّه بكاءُ حرقةٍ للحقِّ المظلوم، وهو إعلان عن التخندق مع الحقِّ ضدَّ الباطل، والنُّصرة للمظلوم على الظَّالم، وهو بكاء الاحتجاج على كلِّ ظلم وظالم سبق، وعلى كلِّ ظلم وظالم لاحق، نعم بكاء، ولكنَّه لافتة المواجهة والمحاربة للباطل والظلم والطغيان، وليس للاستعاضة به عن المواجهة المكلفة.

■ المنبر الحسيني يعتبر ثروة عظيمة للإسلام وللتبليغ لدين الله، فهل وصل المنبر الحسيني لمستوى العالمية من حيث العطاء والتبليغ؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فأين الخلل، وما هو الطريق إلى معالجته؟

تبليغنا كلُّه ومنه التبليغ المنبري مسبوقٌ للتَّبليغ العالمي المعادي للإسلام الأصيل الصدق، وهو الإعلام الذي يرعاه رؤوسُ الطَّواغيت والدول الكبرى الطاغوتية، ويشاركهم في إنجاحه كلُّ أعداءِ الإسلام من داخل الأمَّة وخارجها.

إنَّ الإعلام الشَّيطاني متفوِّقٌ على تبليغ الأمَّة المسلمة لصالح الإسلام اليوم مالاً وعدد رجال ونساءٍ ودعماً سياسياً وتخطيطاً واستيعاباً جغرافياً وزمانياً ومساحات إعلامية وتغطية وسبقاً خبرياً، ومن ناحية التَّقدم الفني.

والتبليغ الإسلامي الصدق والذي يعتمد الإسلام رسالة له، ومصدر استلهامه في خطابه، رصيدُه الضَّخم الكلمة الإسلامية الأصيلة التي

تحمل هدايات الفطرة، وتغنى بمنطق العقل، وتتناسق مع لغة الكون، وتنطق بمؤداها التوحيدي والخلقي الرفيع، وروح العبودية لله عَزَّ وَجَلَّ التي تدعو لها كلّ ذرَّة فيه، وكلُّ نفس لم تُضيِّع هُداها الذي آتاها الله.

ويبقى على هذا التَّبليغ لكي يسبق ولا يُسبق، ويغلب ولا يُغلب، وينهزم أمام حقانيته فعلاً كلُّ باطل، ويندحر به كلُّ ضلال، أن تتوافر له عناصر التَّقدم ممَّا هو مسبوقٌ فيها اليومَ من الإعلام الجاهلي.

وامتلاك التَّبليغ والإعلام كلّ أسباب القوَّة والتأثير والنُّفوذ إلى جانب تفوّقه الذاتي بحقانيته وأصالة مادته، وصدق قضاياه، وسموِّ هدفه، وضرورة الهدايات التي تتمُّ على يديه، معلمٌ من معالم النَّهضة العَّامة للأمَّة، والمسؤولة أمام الله عَزَّ وَجَلَّ عن إنجازها.

وممَّا يتطلَّبه وفاء التبليغ المنبري بمهماته الرِّسالية الكبرى، وخدمته لقضايا الإسلام والأمَّة بدرجة عالية؛ هو تخريج خطباء يتمتَّعون بالتَّكامل في شخصيتهم الإسلامية في أبعادها المتعددة من إيماني وفكري وخُلقي وإرادي وخبروي واجتماعي، ويتمتَّعون برسالةٍ عالية، ونفسٍ ترى أنَّ تجارتها الرابحة هي التجارة مع الله، وهمُّها الأوَّل هداها وهدى الآخرين، ولا تعدلُ غايةً عندها رضوان الله تبارك وتعالى، وتبيع الدُّنيا من أجل الآخرة.

وتخريج هذا المستوى من الخُطباء وبالعدد الكافي لحركة التَّبليغ المنبري يحتاج إلى تصدٍ جدِّي مشترك تقع مسؤوليته في المقدِّمة على الحوزات الرَّئيسة، والمراكز والمؤسسات الفكرية المُهمّة ذات المستوى

العلمي المتميّز، والتوجّه الإسلامي الجاد، والتاريخ الإيماني المعروف، والعطاء الفكري الصَّحيح.

▪ على مستوى النعي المنبري، وبناء على الأهداف الحسينية المباركة، ما الذي يجب أن تحتويه القصيدة والأبيات الحسينية من حيث المضمون؟ فهل الاكتفاء بالجانب العاطفي لازماً للحفاظ على تلك الأهداف، أم الأمر بالعكس، فيلزم تجاوز الجانب العاطفي؟

الإنسان فكرٌ وعاطفة، والإسلام كذلك، الإسلام فكرٌ قويمٌ أصيلٌ معصومٌ عن الزَّلل والشبهة، ولا يحتمل الخطأ، وإذا كان من خطأٍ فليس فيه، وإنَّما في نقله، والاجتهاد فيه، ويتركَّز البحثُ في هذين الأمرين للوصول إلى حقيقته، والإسلام عاطفةٌ نبيلة زكية راقية، ووجدانيات كريمة، ومشاعر من الحبِّ والعشق، والانجذاب والنُّفور الروحي، والرِّضا والغضب، والولاء والالتحام، والبراءة والعداء.

كلُّ العاطفة في الإسلام للأخذ بالإنسان للحقِّ، والنأي به عن الباطل، فهي خطَّان، خطُّ الحبِّ والعشق والانجذاب لما به جمال الرُّوح، وسموِّ الذَّات، ورقيِّها وقوَّتها ونجاحِها، وخطُّ الكُره والبغض والنُّفور والانفصال عمَّا به قبح الروح، ورداءتها وضعفها وسقوطها.

وكلٌّ من الخطَّين لبناء الإنسان البناء العظيم الذي يرضى عنه خالقه، والذي لا عظمة شيء إلَّا من عطاء عظمته.

وهنا يتَّضح أنَّ القصيدة النَّاجحة المؤدِّية لهدفها الإسلامي التبليغي

والمربية على طريق الإسلام قصيدةٌ تجمعُ بين الفِكر النقيِّ السِّليم والعواطف النَّبيلة الرَّاقية في فنيَّة عالية، وصورة إبداعية جاذبة تنال اهتمام العقل والقلب، وتلقى الإصغاء منهما معاً، كما يجدان الإشباع النَّافع من عطائها.

هي قصيدةٌ لوحةٍ جميلةٍ، ومشرقة ومشعة من لوحات الفكر الإسلامي العظيم، والعاطفة الإسلامية الإنسانية الكريمة، في لغة العصر وأسلوبٍ ساحرٍ حلالٍ، ولفظ لا تدنو منه شمَّة سفهٍ أو سقوط.

■ بين فينة وأخرى تطرح إشكالات على خطباء المنبر الحسيني (وفقهم الله تعالى) بما يتعلَّق بالجانب التاريخي في طرح بعض أحداث كربلاء، فكيف يجب أن يتم طرح تلك الإشكالات ومتى، بما يحفظ مكانة المنبر الحسيني؟ وكيف يجب على الخطباء الكرام التَّعامل مع تلك الإشكالات ومعالجتها؟

الجواب: الوارد في حقِّ الإنسان أن يُصيب ويخطئ، ويُجيد ولا يُجيد، وكما ينهض يكبو، ومن تجاربه يتعلَّم، ومن خطئِه قد يهتدي للصواب.

والخطيبُ هو واحدٌ من النَّاس يعرض عليه ما يعرض على الآخرين، ويبتلى بمواقع فشلٍ كما يمرُّ بمواقع نجاح، ومن منَّا لا يخطئ ولا يتطوَّر في تجاربه، وهل ولد أحدنا كاملاً؟!

فلا غرابة أن يخطئ خطيبٌ في أمرٍ، ولا غضاضة أن يُنبَّه أيٌّ منَّا على خطئه ليصحِّح ما أخطأ فيه منعاً لانتشار الخطأ. والخطأ ممَّا يتعلَّق

بفهم الإسلام ونقله للآخرين لا مجال لتركه بلا تصحيح، وخطرُ بقائِه وانتشاره عظيمٌ خطير.

نصحِّح أخطاء بعضنا البعض بعيداً عن مسمع الآخرين كلَّما أمكن وأدَّى ذلك الغرض، وفي أسلوبٍ جميلٍ رقيقٍ لا ينال من كرامة المخطئ، وينأى به عن أن يثير له شيئاً من الخجل والحرج. ومَن لم يقبل النَّقد المؤدَّب والتَّنبيه على الخطأ فهو مقصِّرٌ في حقِّ نفسِه وحقِّ الآخرين، وحرمة وشرف الحقيقة.

وليكن اهتمامُنا بتجنُّب الوقوع في خطأِ الفهم للإسلام ونقله إلى الآخرين نابعاً أوَّلاً من خوفِ الله سبحانه، واحترام دينه، والحرص على الحفاظ على الحقيقة، ومَنْ منَّا -وهو سويٌّ- يسهل على نفسه أن تكثر أخطاءُه؟! فالأصل الصحيح أن يعمل كلٌّ منَّا ابتداءً على تجنُّب الخطأ، وخاصة في شأن الإسلام العظيم، وإنْ كنَّا لسنا معصومين عن وقوع الخطأ.

■ هناك جدل دائر يرتبط بصعود المنبر الحسيني من قبل غير الحوزوي وخصوصاً في سنٍّ مبكرةٍ نسبياً، مع العلم أنَّ السَّاحة تحتاج إلى خطباء، والاقتصار على من يمتلك المنزلة العلمية يؤدِّي إلى وجود نقصٍ كبير، كيف نوفِّق بين هذين الأمرين؟

١. الطُّموح أن نكون كلُّنا بالغين القمَّة وبصورة مبكرة في اختصاصاتنا، ولكنَّه من الطموح الذي لا مكان له، ولا استسلمنا لهذا الطموح لم يكن

أحدٌ منَّا شيئاً. والصِّحيح أن نسلكَ طريقَ الرُّقي، ونصبر على نصبه، ويكون لنا أملُ بلوغ شيء ممَّا نطلب على طريق الكمال.

٢. عنوان الحوزوي ليس شرطاً في عملية التَّبليغ وبثِّ علوم الرِّسالة الإلهية والمشاركة في تربية الأمة، والمهمُّ أن تتوفَّر الشُّروط المؤهِّلة للتبليغ حسب المستوى الذي يطمح إليه المبلِّغ، ومنها فهمُ أساسيات الدِّين والمذهب وخطوطه العامة، حتى على مستوى مفاهيمه، وأحكامه، وقيمه، وأخلاقه، وأهدافه، ومعالم ثقافته، وتوجهاته التربوية، وجملة ما يتعرَّض الخطيب من تفاصيل موضوع خطابته، ولا طرحَ لشيءٍ لا أعلمُه وفي مرحلة الشكِّ في صحتِّه تاريخياً كان أو غيره، فَطِنَ النَّاس لاشتباهي وتسرُّعي وقلة أمانتي أم لم يتفطَّنوا، ولم أرتقب في سامعي التَّفطُن لخطأي.

٣. الخطاب ليست مستوى واحد، وحضَّارُ المجالس الحسينية ليسوا بمستوى واحد، والخُطباء ليسوا بمستوى واحد من السنِّ والدِّراسة والقدرة الذهنية، وهناك مرحلة التَّدريب على الخطابة، وتكون تحت الإشراف والمراقبة والتَّربية، وهناك مرحلة التأهُّل الفعلي لهذا المستوى أو ذلك المستوى من المجالس الحسينية من حيث الحضَّار عدداً وثقافة، وهناك اختلافٌ في مستوى المناسبات، فلا خلط في ذلك كلِّه. ولكن الجامع في كلِّ الحالات ألَّا يسمح بتسرُّب الخطأ فيما ينسب للإسلام ويربى عليه النَّاس، في أيِّ مستوىً من المستويات للخطيب أو السَّامع، وألَّا يتجاوز الخطيب مستواه الفعلي فيما يختاره من موضوع خطابته

والمعلومات المرتبطة بهذا الموضوع، وألَّا يُترك لشهرة الخطيب أن تتجاوز به مستواه في البعد العلمي، أو أيِّ بعد من أبعاد شخصيته ليجد نفسه ويجده الآخرون أنَّه أخذَ به خطأ لموقع فوق موقعه ممَّا يورِّطُه هو نفسه قبل غيره.

▪ باعتباركم -سماحة الشيخ الجليل- قد عاصرتم أجيالاً كثيرةً من الخطباء الكرام، حبَّذا ذكر خاطرةٍ عنهم، أكثر من تأثَّرت بهم، والأجواء التي كانت تتميَّز بها العقود الفائتة في المجالس الحسينية؟

المجالس الحسينية في العقود المتقدِّمة التي عشتها السَّائد فيها إثارةُ العاطفة وناحية البكاء كما هو المعروف، وبارتفاع المستوى الثَّقافي العام ومستوى الخطباء بدأ التطوُّر على يدِ بعض الخُطباء الموهوبين، واستمرَّ حتى لمعتْ بعضُ الأسماء في العقود الأخيرة كما هي سنَّة الحياة، ومنهم على مستوى المثال لا الحصر الملا عطية الجمري، ونجلاه الملا يوسف ومحمد صالح، والملا أحمد مال الله ممَّن تشرفت بحضور مجالسهم الحسينية واستمعت لخطابتهم.

وقافلة الخُطباء اليومَ تزداد الأسماء المتألِّقة فيها باستمرار، ويترقب المزيد، والتقدُّم الكبير إن شاء الله، وبارك الله في جهود المخلصين.

▪ كلمة أخيرة -سماحة الشيخ- توجِّهونها إلى المؤمنين.. وفَّقكم الله لكلِّ خير وصحة وعافية، وأطال الله في عمركم الشريف.. ولا حرمنا من صالح دعائكم.. ونشكر سماحتكم مجدداً على قبولكم الحوار معنا،

في مجلة رسالة القلم.

لا أجد كلمةً يُختتم بها بعدَ حمدِ الله وشكره وسؤال توفيقه إلاّ بأن أوصي نفسي وكلَّ الأخوة المؤمنين أن نكون من حَمَلَة الأمانة الإلهية، وأن تكون حياتنا كلُّها على طريق البصيرة بدينه والتحلِّي به، والدَّعوة إليه، والذَّود عن حياضه، وطلب مرضاة ربِّنا العلِّي العظيم الرؤوف الرحيم، وهي غاية الغايات وأسمى الأمنيات، ولم يفز نبيٌّ مرسل وملكٌ مقرَّب وإمامُ حقٍّ مطهَّر بمثل ما فاز به من مرضاة الربِّ وقربه العظيم.

إن أكرمكم عند الله أتقاكم

سرُّ الجاذبيَّة الحُسينيَّة للإنسانيَّة

الشيخ علي أحمد الجفيري

الملخّص:

يتطرق الكاتب في هذه المقالة إلى السر الكامن في جاذبية الإمام الحسين عليه السلام وثورته لجميع البشرية، فذكر في المقدمة كلمات مجموعة كثيرة من المفكرين من مختلف الديانات والطوائف، ثمَّ ذكر احتمالات متعددة لأساس هذه الجاذبية التي انتهى فيها إلى أنَّ الفطرة هي الأساس، وذلك عن الطريق الموضوعي والطريق التحليلي، ثم ذكر شواهد تكوينية وتشريعية على ذلك، وختم بعدة نتائج للبحث

مقدمة:

ورد عن مولانا وسيدنا عن رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ أنّه قال: «**إنّ للحسين في بواطن المؤمنين معرفةً مكتومةً**»(١)..

مع إطلالة سريعة على ما كُتب متناثراً في بطون الكتب والأبحاث المختلفة حول سيد الشهداء عَلَيْهِالسَّلَامُ من خارج البيت الشيعي، وعلى ما جُمع في بعض المقالات العلمية والمواقع الإلكترونية من كلمات في حقه عَلَيْهِالسَّلَامُ من قِبل شخصيّات متعدّدة تنتمي إلى معتقدات متباينة، وتخصصات متنوّعة، نُدرك مَليًّا أنّ للحسين بن علي عَلَيْهِالسَّلَامُ جاذبيةً خاصةً قد أثّرت على أصحاب هذه المسارات الفكريّة المتنافرة بنحوٍ شاملٍ جامع، بحيث يَندُرُ أنْ تجد شخصيّةً لها هذا النحو من التأثير في غير أتباعها، إلا في مثل النبيّ وأمير المؤمنين والزهراء عليهم جميعاً أفضل صلوات المصلين..

ويمكن لنا أن نستشهد لذلك بعدّة نماذج على النحو التالي(٢):

١- من الزاوية السياسيّة النهضويّة المبدئيّة:

نقل عن غاندي قوله: "**تعلّمت من الحسين أن أكون مظلوماً فأنتصر**"، وقال أيضًا: "**لقد قرأت بدقّة حياة الحسين الشهيد العظيم، واهتممتُ**

---

(١) الخرائج والجرائح، ج٢، القطب الراوندي، ص٣٥٨، وعنه في بحار الأنوار، المجلسي، طبعة دار الوفاء، بيروت،ج٤٣،ص٢٧٢.

(٢) يمكن مراجعة موقع «مؤسسة وارث الأنبياء التابعة للمرجعية العليا في النجف الأشرف، حيث نقلت عن قرابة ٥٠ شخصيّة متنوّعة جملة من الكلمات المهمّة حول الحسين عَلَيْهِالسَّلَامُ، (https://www.warithanbia.com/?id=283).

اهتمامًا كافيًا بتأريخ واقعة كربلاء، واتّضح لي أنّ الهند إذا أرادت أن تنتصر فعليها أن تقتدي بالإمام الحسين عليه السلام".

وقال الفيلسوف المستشرق الألمانيّ ماربين: "قدَّم الحسين للعالم درساً في التضحية والفداء من خلال التضحية بأعزّ الناس لديه، ومن خلال إثبات مظلوميّته وأحقيّته، وأدخل الإسلام والمسلمين إلى سجلّ التاريخ ورفع صيتهما، لقد أثبت هذا الجنديّ الباسل في العالم الإسلامي لجميع البشر أنَّ الظُّلم والجور لا دوام له، وأنَّ صرحَ الظُّلم مهما بدا راسخاً وهائلاً في الظاهر إلَّا أنّه لا يعدو أن يكون أمام الحقّ والحقيقة إلاّ كريشة في مهب الريح".

وقال الباحث المستشرق الألمانيّ يوليوس فلهاوزن: "بالرغم من القضاء على ثورة الحسين عسكريّاً، فإنَّ لاستشهاده معنى كبيراً في مثاليّته".

وقال الكاتب الدكتور بولس الحلو: "الحالة الحسينيّة ليست مقتصرة على الشيعة فحسب، إنّما هي عامّة وشاملة، ولهذا فإنّنا نجد أنّ ارتباط الثورة الحسينيّة بمبدأ مقارعة الظلم جعلها قريبة جدّاً من الإنسان، أيّاً كانت ديانته وعقيدته؛ لأنَّه ما دام هناك ظالم ومظلوم فلابدَّ أنْ يكون هناك يزيد والحسين كرمزين أساسيَّيْن لكلٍّ مِن الجهتين".

وقال المُفكّر والروائيّ الإعلاميّ السوريّ أنطون بارا: "واقعة كربلاء لم تكن موقعة عسكريّة انتهت بانتصار وانكسار، بل كانت رمزاً لموقف أسمى لا دخل له بالصِّراع بين القوة والضعف، بين العضلات والرماح بقدر

ما كانت صراعاً بين الشكّ والإيمان، بين الحقّ والظلم".

٢- من وجهة نظر عاطفيّة وروحيّة:

قال المستشرق الإنجليزيّ إدوارد براون: "وهل ثمّة قلب لا يغشاه الحزن والألم حين يسمع حديثاً عن كربلاء؟! وحتّى غير المسلمين لا يسعهم إنكار طهارة الرّوح التي وقعت هذه المعركة في ظلّها".

وقال عالم الاجتماع والفيلسوف والناشط السياسيّ توماس ماساريك: "على الرُّغم مِن أنَّ القساوسة لدينا يُؤثِّرون على مشاعر النَّاس عبر ذكر مصائب المسيح، إلاّ أنَّك لا تجد لدى أتباع المسيح ذلك الحماس والانفعال الذي تجده لدى أتباع الحسين، ويبدو أنَّ سبب ذلك يعود إلى أنَّ مصائب المسيح إزاء مصائب الحسين لا تمثّل إلاّ قَشّة أمام طود عظيم".

وقال المؤرّخ الإنجليزي إدوارد جيبون: "على الرّغم مِن مرور مدّة مديدة على واقعة كربلاء، ومع أنَّنا لا يجمعنا مع صاحب الواقعة وطنٌ واحد، ومع ذلك فإنَّ المشاقّ والمآسي التي وقعت على الحسين تثير مشاعر القارئ وإنْ كان مِن أقسى الناس قلباً، ويستشعر في ذاته نوعاً من التَّعاطف والانجذاب إلى هذه الشخصيّة".

٣- ومن الزواية الأخلاقيّة:

قال فردريك جيمس: "نداء الحسين وأيّ بطل شهيد آخر هو أنَّ في هذا العالم مبادئ ثابتة في العدالة والرَّحمة والمودّة لا تغييّرلها، ويؤكِّد لنا أنَّه كلَّما

ظهرشخص للدِّفاع عن هذه الصِّفات ودعا النَّاس إلى التمسّك بها، كَتَبَ لهذه القيم والمبادئ الثباتَ والديمومةَ".

وقال الكاتب المؤرخ والمستشرق الإنجليزي بيرسي سايكس: "حقّاً إنَّ الشجاعة والبطولة التي أبْدتها هذه الفِئة القليلة، كانت على درجة بحيث دفعت كلَّ من سمعها إلى إطرائها والثناء عليها لا إراديّاً، هذه الفئة الشُّجاعة الشَّريفة جعلت لنفسها صيتاً عالياً وخالداً لا زوال له إلى الأبد".

٤- من الجانب الفكري والعقائدي:

قال الهندوسي الرئيس السابق للمؤتمر الوطنيّ الهنديّ تاملاس توندون: "هذه التضحيات الكبرى من قبيل شهادة الحسين رفعت مستوى الفكر البشريّ، وخليق بهذه الذكرى أن تبقى إلى الأبد، وتذكر على الدوام".

وقال إدريس الحسينيّ في كتابه (لقد شيَّعني الحسين عليه السلام): "إنّه المشهد الذي لا يزال صداه يتحرك في أقدس قداساتي، يُمَنّيني بالأحزان في كلّ حركة أتحركها. ما إنْ خلصت من قراءة (مذبحة) كربلاء، بتفاصيلها المأساويّة، حتى قامت كربلاء في نفسي وفكري، ومن هنا بدأت نقطة الثَّورة، الثّورة على كلّ مفاهيمي ومسلماتي الموروثة، ثورة الحسين داخل روحي وعقلي"[(١)].

(١) لقد شيعني الحسين عليه السلام، ص٣١٣.

وقالت الكاتبة الإنجليزيّة فريا ستارك: "**مأساة الحسين تتغلغل في كلِّ شيء حتى تصل إلى الأسس، وهي مِن القصص القليلة التي لا أستطيع قراءتها قطّ من دون أن ينتابني البكاء**".

وقال المحامي الأردنيّ أحمد حسين يعقوب: "**دمعت عيناي على الحسين عليه السلام فقادني جرحي النَّازف إلى التشيّع**".

وقال أنطون بارا: "**آثرَ الحسينُ عليه السلام صلاحَ أمّة جدِّه الإنسانيّة الهاديَة بالحقّ العادلةِ به على حياته، فكان في عاشوراء رمزاً لضمير الأديان على مرّ العصور**".

٥- من الزاوية الاجتماعيّة:

قال الباحث الإنجليزيّ جون أشر: "**إنَّ مأساة الحسين بن علي تنطوي على أسمى معاني الاستشهاد في سبيل العدل الاجتماعيّ**".

٦- من الزاوية الفنيّة:

قال العالم في الانثروبولوجيا (ما يسمى بعلم الإنسان) الأمريكيّ كارلتون كون: "**إنَّ مأساة مصرع الحسين بن علي تشكلّ أساساً لآلاف المسرحيات الفاجعة**".

ومع هذه الإطلالة السريعة على ما قيل في سيّد الشهداء عليه السلام من قِبل مجموعة من المفكِّرين على اختلاف تخصصاتهم، ومنتمياتهم الفكرية، ندرك جليّاً أنّ للحسين عليه السلام جاذبيّة فريدة، تدعو لاحترام ما قدَّمه من نهضة دينيّة وإنسانيّة، وإلى الإعجاب به، وتقديسه، واستثماره في إبراز

النكات الفكريّة، والمفاهيم الإنسانيّة، ويأتي هنا هذا التساؤل المهم، الذي يحاول أن يتلمَّسَ عمق الجوهر، ويقلّب قلب واقع هذه النهضة، مِن أجل أنْ يجعل ذلك مُنطلَقَاً في فهم سائر ما ابتنَت عليه، وما أراد صاحبها أن يبني عليها، يقول السؤال: (ما هو السرُّ في جاذبيّة النهضة الحسينيّة للإنسانيّة، حتى استرعت اهتمام كلَّ هؤلاء المفكّرين على مرِّ العصور)؟!

وهنا ثلاث نقاط أساسيّة: الأولى: جواب السؤال، وبيان أساس الجاذبيّة الحسينيّة. الثانية: في استعراض بعض الشَّواهد والأدلَّة على أساسِ الجاذبية. ثالثاً: في بيان بعض النتائج الهامّة.

النقطة الأولى: أساس الجاذبيّة الحسينيّة

يمكن أنْ يُجاب على السُّؤال السابق مِن خلال طريقين: الطريق الأول: الطريق موضوعيّ. والطريق الثاني: الطريق التحليليّ.

أولا: الطريق الموضوعيّ:

وهو أن يُعمد إلى التجرُّد من أيِّ تأثيرات مُسبقة متسرِّبة من الخلفيّات العقديّة أو الموروثة حول هذا الموضوع، فيتساءل الباحث مع صفحة نفسه الخالية: ما هو العنوان القيميّ الذي مِن الممكن أن يكون قد استعمله الحسين عليه السلام، أو الميزان المُثُليّ المُتصوَّر، الذي من الممكن أنْ يكون حاوياً على القِيم الجامعة، ومنطوياً على المفاهيم الأساسيَّة التي يُنظر إليها إنسانيّاً على أنّها محلّ اتّفاق لا خلاف فيه، فيكون بذلك عنواناً جذَّاباً للجميع في نفسه، رغم تحقّق الخلافات الفعليّة في السَّاحات

الخارجة عن هذا القاسم المشترك؟!

ويمكن من هذا المنطلق أن نقف على عدّة احتمالات:

الاحتمال الأول: الإنسانيّة:

وهذا يعني: افتراض أنَّ الحسين عليه السلام قد قدَّم نهضة إنسانيّة، آمنت بمحوريّة الإنسان في حِراكها، الإنسان في جانبه الفكريّ الجذريّ البعيد، وفي طريقة أصول تفكيره الاجتماعيّ، وعمق احتياجاته البشريّة النفسيّة والجسديّة المباشرة، ونشاطاته البيولوجيّة والحيويّة المشتركة، وتركيبته الخَلقيّة المُعاشة، وغير ذلك ممَّا يمسّ الإنسان كوجود وكيان، والمدّعى -حسب هذا الاحتمال- أنَّ الحسين عليه السلام قد قدّمَ أطروحة تُعنى بهذا الكيان الإنسانيّ، وتقدّم له أجوبة على أسئلته الإنسانية، وسداداً لاحتياجاته الكينونيّة، وهذا ما مكَّن هذه الثورة أن تسترعي اهتمام المسلم، والمسيحيّ، والهندوسيّ، وغيرهم؛ لأنَّهم كلَّهم مصاديقُ لعنوان الإنسان.

النّقد: ويلاحظ على هذا الاحتمال:

أولاً: أنَّ الإنسانيّة -بالمعنى المذكور- عنوان فضفاض غير واضح، وغير محدَّد، والدليل على ذلك أنَّها قُدّمت بقراءات متعددة، أدَّت إلى الاختلاف في تحديد الاحتياجات والتركيبة الخَلقيّة والنشاط الحيويّ إلى حدّ التضارب في الأسس، فكيف تصلح الإنسانيّة كأساسٍ للجذب والإقناع في الثورة الحسينيّة والحال هذه؟!

فمثلاً: ليست كلُّ القراءات الإنسانيّة تدرك معنى التضحية،

والفداء، والشهادة، والتوحيد، والعرفان، والجهاد، والغيرة، والصبر، بل هناك من الأطروحات التي ابتنت على تقديم قراءة لواقع الإنسان -بحيث شكّلت الإنسانية محوراً وثيقاً لفهم الكون عندها- تخطِّئ كلَّ هذه العناوين، وتقف في الجانب الآخر من تطبيقاتها الحسينيّة، وتقرؤها على أنَّها جنون بعيد كلَّ البعد عن العقل الإنسانيّ! وهناك من انتمى إلى هذا الفهم الإنسانيّ ممَّن علَّق بإعجاب على ثورة الحسين عليه السلام، فكيف لنا أن نفسِّر هذا التناقض؟!

ثانياً: لا يمكن أن يُفرض أساسٌ للنَّهضة الحسينيّة بحيث يكون بعيداً عن تصريحات صاحب الشأن نفسه، ومواقفه، وبيئته، ومنطلقاته المُعلنة، ومع مراجعة ذلك كلِّه، لا نجد نصّاً واحداً -خصوصاً في تلك الخُطب والمواقف التي اعتنى فيها الحسين عليه السلام ببيان أهدافه من حراكه بنحو مباشر وصريح- يُدلِّل على هذا الفرض، فلا يمكن أن نلتزم به..

نعم، هذا لا يعني أنَّ ثورة الحسين عليه السلام لم تكن ثورة إنسانيّة، بحيث إنّها تتمكّن أن تلبّي حاجة الإنسان بما هو إنسان على شتّى الأصعدة، بل هي كذلك كما سوف يتّضح، إلا أنَّ عنوان الإنسانيّة ليس هو المُنطلَق المُباشِر لذلك.

الاحتمال الثاني: الدين والتوحيد:

وهذا يعني افتراض أنَّ قيام الحسين عليه السلام كان من أجل التوحيد، وإعلاء كلمة الله، وفرض المبادئ الدينيّة المباشرة، وهو ما أدّى إلى تفاعل كلِّ هذه الشخصيّات عبر الأزمنة المتعدّدة مع هذا القيام؛ باعتبار أنَّ

التوحيد هو دين الحق، ومبادئه التي نادى بها -والتي قام الحسين عليه السلام من أجلها- هي مبادئ الحقّ، فمن أنصف مِن نفسه، وقيّم تلك المبادئ -وإن كان مُنتمياً لدينٍ أو مَذهب آخر-، سيذعن بأحقيّة هذه المبادئ، ومَن تخلَّى عن لباس الحقِّ، فإنَّه سينفر من نداء الدين والتوحيد، فعنصر الجذب في ثورة الحسين عليه السلام إذن هو: التوحيد.

النّقد: وفيه: إنَّ هذا الاحتمال وإن كان حقّاً في نفسه -حيث لا شكَّ في أنَّ الهدف الأساس الذي يُفهم من خُطب سيد الشهداء عليه السلام، ومواقفه، وبيئته، وكلُّ ما يمتُّ إليه بصلة، هو إعلاء كلمة الله، ونصرة دينه، والدعوة إلى توحيده سبحانه- إلا أنَّه فرْضٌ غيرُ معقول؛ لأنَّنا هنا نتكلَّم عن عنصر الجذب الذي فيه قابليّة الجذب لكلِّ الأصناف، وهذا العنصر لا بدَّ أن تكون له قابليّة الجذب في واقعه، وفي ظاهره أيضاً، والدين -كأطروحة عامّة- لا شكَّ أنَّ فيه قابليّة الجذب في واقعه، إلا أنَّ ظاهره ليس جذّاباً لجميع الأصناف، بل هو كذلك للبعض دون البعض الآخر، فليسَ ما جذَبَ المسيحيّ لثورة الحسين عليه السلام هو عنوان الإسلام مباشرة؛ في حين أنَّه لا يرى الإسلام حقّاً، وكذلك الهندوسيّ، وغيرهما، فلا بدَّ مِن افتراض أمر آخر إذن، يحوي صلاحيّة الجذب لهؤلاء رغم اختلافهم العقديّ والفكريّ مع الحسين عليه السلام.

الاحتمال الثالث: المفاهيم البديهيّة:

بمعنى أن نفترض أنَّ النهضة الحسينيّة قامت على المبادئ اليقينيّة

المُعبَّر عنها بالبديهيّات، أو: مبادئ المطالب، وهي القضايا التي ترجع إليها كلُّ المطالب الفكريّة الكسبيّة، بحيث تنتهي عندها، ولا يُطلب وراءها سبب أو علّة، وقد أحصوها منطقيّاً في ستِّ قضايا، وهي: الأوليّات، والمشاهدات، والتجربيّات، والمتواترات، والحدسيّات، والفطريّات، ولأنَّ هذه المفاهيم بديهيّة لا تحتاج إلى كسب، ونظر، وتفكير، بل هي مورد اتفاق عند كلِّ النَّاس، فهي العنصر الذي تمكن من خلاله الحسين عليه السلام أن يلفت نظر كلِّ هذه الشخصيّات المتفاوتة، ويقنعها بثورته المباركة رغم اختلافها معه في المعتقد، والفكر.

النّقد: ويلاحظ على هذا الاحتمال: أنّنا بالنظر إلى أنواع البديهيّات الستّ، لا نجد لها حضوراً واضحاً في نهضة الحسين عليه السلام، بل إنَّ ثورة الحسين عليه السلام نفسها -وبكلِّ تفاصيلها- قامت على أساس خلافات كسبيّة معقدَّة بين أطراف عديدة من داخل البيت المسلم، فكيف يمكن أن تكون البديهيّات هي أصول مدّعياتها بحيث تكون عنصراً جاذباً بهذا النَّحو الواضح؟!

الاحتمال الرابع: الفطرة:

بمعنى أنَّ مرجع الثورة الحسينيّة بكلِّ تفاصيلها إلى الفطرة الإنسانيّة الصّافية. والفطرة تعني: أصل الخِلقة، وتركيبة الجِبِلّة، فهي شعورٌ وجدانيّ عميق، عاطفيّ، كيانيّ، داعم للفكر، والعقل، يلمسه الإنسان في أعماق وجوده دون كُلفة، ودون تعقيد، والمدَّعى في هذا الاحتمال

أنَّ نهضة الحسين عليه السلام لو وُضعت على ظرف الفطرة، فإنَّها ستكون بمقاسه، دون زيادة أو نقيصة، وهذا ما يجذب كلّ مَن بقى يستشعر نداءات هذه الفطرة في نفسه لهذه النهضة الفطريّة النقيّة.

ويمكن القول: إنَّ هذا الاحتمال هو الاحتمال الصحيح بلا شكّ، بل هو الاحتمال الذي يمتلك تفسيراً لبقية الاحتمالات، في نفس الوقت الذي لا يتضارب معها، فثورة الحسين عليه السلام ثورة إنسانيّة بما هي ثورة فطريّة، وهي نهضة دينيّة بما هي فطريّة، وهي قيام بديهيّ بما هي فطريّة، وسيتّضح ذلك أكثر في النقطة الثانية إن شاء الله تعالى.

هذا فيما يتعلَّق بالطريقة الموضوعيّة في فهم عنصر الجاذبيّة.

الطريق الثاني: التحليل:

وهو ما يعتمد على تحليل النَّهضة الحسينية، وسبر غور مُنطلَقاتها، ومحاولة تحديد الأسباب التي دعت الإمام الحسين عليه السلام للقيام بها، ولا شكَّ أنَّنا بجمع الشواهد الروائيّة والقرآنيّة، سنقف على نفس النتيجة التي أعطتنا إيّاها الطريقة الموضوعيّة في كشف سرّ الجاذبيّة الحسينيّة، وذلك عبر التالي:

أولاً: ورد عن سيّد الشهداء عليه السلام أنَّه قال: «**وَأَنّي لَمْ أَخْرُجْ أَشِراً، وَلا بَطِراً، وَلا مُفْسِداً، وَلا ظالِما**»[1]، وفي ذلك تعبير عن الحالة المقابلة، وتقديمٌ لقراءة واقعيّة لما عليه حال الأمَّة من الأشر، والبطر، والفساد، والظلم، وفيه بيانٌ للأسباب الموضوعيّة للقيام والنهوض.

(١) الفتوح، ابن أعثم الكوفي، ج٥، ص٢١، ومناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ٤، ص٨٩.

ثانياً: قال عليه السلام في نفس الخُطبة(١): «**وَإِنَّما خَرَجْتُ لِطَلَبِ الإِصْلاحِ في أُمَّةِ جَدّي** صلى الله عليه وآله»، وهذا ما يعبَّر عن الهدف الإصلاحي الذي يبدأ باقتلاع جذور الفساد، وهو ما يمكن تسميته بالتخلية، أو التجلية، فإنَّ معالجة أيّ شيءٍ تعتمد أولاً على تصفية موضع العلاج.

ثالثاً: قال عليه السلام أيضا في الخطبة نفسها(٢): «**أُرِيدُ أَنْ آمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْهى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَسيرَ بِسيرَةِ جَدّي وَأبي عَليِّ بْنِ أَبي طالِب** عليه السلام»، وهذا ما يعبَّر عن المشروع البديل الذي أراد الحسين عليه السلام استبدال الواقع الفاسد به، ويعبَّر في الوقت نفسه عن آليّة التغيير المُتَّبعة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «التحلية»، أي: ملءَ الفراغ بعد التخلية بمشروع مبتنٍ على أسس فكريّة صحيحة أولاً، وبآليّات عمليّة سليمة مشروعة ثانيّاً، وهو ما يمكن أن نعبّر عنه أصوليًّا وفروعيّاً بـ «الإسلام، ودين التوحيد»؛ لأنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر -اللذَين تكلَّم عنهما الحسين عليه السلام كهدف لنهوضه- هو غاية الدين كما ورد عن الأمير عليه السلام، «**غاية الدين الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر**»(٣)، وهما قوام الدين، واستقامة فرائضه، والسبيل إلى الإسلام، فعن الحسين عليه السلام: «**وذلك أنَّ الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام**»(٤)، كما أنَّ سيرة النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام في

(١) نفس نفسة.

(٢) مصدر السابق.

(٣) غرر الحكم، الآمدي، عبدالواحد، ج٢، ص٥٠٥.

(٤) تحف العقول، الحرّاني، ابن شعبة، ص٢٣٧.

سيرة التوحيد.

رابعاً: ثمَّ قال عليه السلام: «**فَمَنْ قَبِلَني بِقَبُولِ الْحَقِّ فَاللهُ أَوْلى بِالْحَقِّ، وَمَنْ رَدَّ عَلَيَّ هذا أَصْبِرُ حَتّى يَقْضِيَ اللهُ بَيْني وَبَيْنَ الْقَومِ بِالْحَقِّ، وَهُوَ خَيْرُ الْحاكِمينَ**»[١]، وفي ذلك تعبير عن الميزان الذي سيفرّق النَّاس تجاه هذا القيام إلى صنفين: صنف قابل، وصنف رادّ، وهو ميزان الحقّ، الراجع إلى الحقِّ تعالى، وهو الله تعالى، ودينه القويم.

خامساً: قال تعالى: «**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**»(سورة الروم، ٣٠)، وقد بيّنت هذه الآية المباركة الرّبط بين الدّين والفطرة، بل بيّنت أنّ الدين هو الفطرة عينها، ولا فرق بينهما من الناحية المصداقيّة، فإذا كان الحسين عليه السلام قد نهض من أجل الدين، فهو قد نهض من أجل الإنسان، والحقّ، والتوحيد، أي: نهض من أجل الفطرة، والفطرة تتجلى حينئذ في كلّ مفصل من مفاصل عاشوراء، بل في كلّ جزئيّة من جزئيّاتها، فكلُّ حدث كربلائيّ، هو مجلى للفطرة الإنسانيّة، وهو مفترق طرق بين ما يناقض الفطرة فيتسبّب في النفور، كما صدر من أعداء الحسين عليه السلام، وبين ما يصادق الفطرة فيتسبّب في الجذب، وهو ما صدر عن الحسين عليه السلام وأصحابه عليهم السلام.

والنتيجة: أنّ الأساس الذي بُنيت عليه النهضة الحسينيّة بحيث استطاعت أن تؤثّر طيلة هذه المدّة، وعلى مختلف الشخصيّات على

---

(١) الفتوح، ابن أعثم الكوفي، ج٥، ص٢١، ومناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، ٤، ص٨٩.

اختلاف انتماءاتها العقديّة، والفكريّة، والسلوكيّة، والتخصصيّة، هو الأساس الفطريّ، ممّا يعني: أنّ قضيّة الحسين وقيامه فطريّ، ورمزيّته ذات دلالات قابعة في عمق التركيبة الإنسانيّة، ومن هنا فسَّر البعض الهدف من ثورة الحسين عليه السلام على أنَّه يتمثَّل في رفع مشعل وَهّاج دائم التنوير على خطّ الزمن اللا متناهي، فلا يصحُّ حصُره في أهدافٍ على مستوى الظرف الموضوعيّ الخاصّ الذي مرَّ به، أو على مستوى المجال السياسيّ، أو العقائدي، أو الاجتماعيّ، بل كلّ ذلك يعدُّ آثاراً نتجت عن ثورة الحسين عليه السلام على سبيل المقصد والرّديف، لا المقصود والمنتهى، فالهدف الأساس هو إقامة هذه الملامسة الفطريّة الوجدانيّة العاطفيّة الإنسانيّة القويمة المستمرّة، بترشيدها الدينيّ النابع من نفس المصدر، وهو الله الحقّ تعالى..

وهذا وجه وجيه له شواهد تعدّ قرائن مقرّبة لهذه الرؤية، فما هي هذه القرائن؟ من هنا أنتقل إلى النقطة الثانية..

النقطة الثانية: الدليل على فطريّة القيام الحسينيّ

الحديثُ حول مظاهر فطريّة الثورة الحسينيّة –سبب الجذب– طويلٌ ومتشعّب، وأكتفي هنا بذكر بعضها كمنبّهات على ضوء النّصوص الشريفة، دون الولوج في التفاصيل:

أولا: الشواهد التكوينيّة: ومنها:

١. حضور الحسين عليه السلام في جميع العوالم، فبمراجعة الروايات نلحظ أن انعكاس الوجود الحسيني حاضر تكويناً وحقيقةً منذ أول الخلق،

وفي عالم الدنيا، والكرّة، والرجعة، والبرزخ، والقيامة، والجنّة، وعلى كلِّ واحدٍ من هذه العوالم وحضور الحسين عليه السلام فيها شواهد لا مجال هنا لذكرها، ولقد وفّقت العام الماضي لأن أتكلَّم حول جانب من ذلك تحت عنوان: (تجليّات الحسين عليه السلام في آية: <..وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللهِ..> (سورة إبراهيم: ٥).

والمعلوم أنَّ الإنسان جِرمٌ فيه انطوى العالم الأكبر، فكلّ العوالم مُختزَلة في تركيبة هذا الإنسان الخَلقيّة، فإذا كان الحسين عليه السلام مُنعكساً حضوراً في كلّ تلك العوالم، فلا بدَّ أن ينعكس حضوراً أيضاً في عمق الإنسان القابع في متن تجلّياته الوجوديّة.

٢.كما يمكن أن يُستدلّ على فطريّة قيام الحسين عليه السلام تكويناً ببعض الأحاديث التي تتكلَّم عن الحرارة الوجدانيّة الملموسة بذكر الحسين عليه السلام، والمعرفة الباطنة المكتومة، والانكسار الكونيّ والخشوع لدى طروِّ اسمه عليه السلام، فكأنّها كلُّها تعبيرات أخرى على فطريّة القيام الحسينيّ الذي ينبغي لكلّ صاحب فطرة أن يتفاعل معها استجابة لمتطلّبات فطرته، وهذه الأحاديث تبيّن نحو خصوصيّة لقضية الحسين عليه السلام لا يمكن فهمها -بعد معلوميّة أنّ كلّ ما صدر من الأنبياء والأوصياء كان فطرياً أيضاً؛ لأنّهم كانوا يدعون إلى دين الفطرة- إلا في سياق الأوضحيّة، والأشديّة، وهذا هو مركز الجاذبيّة، وسرعة الاستجابة إلى هذه الفطرة بواسطة الحسين عليه السلام .

لاحظ مثلاً ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ للحسين في بواطن المؤمنين معرفة مكتومة**»[١]، ولاحظ أيضا ما ورد عن الأمير عليه السلام: «**يا أبا عبد الله أسوة أنت قُدُماً**»[٢]، وغيرها الكثير من الروايات الشريفة.

ثانيا: الشواهد التشريعية:

وأعني بها خصائص الأحكام الشرعيّة التابعة للوجود الحسينيّ، فإنّنا بتتبّعها نجد أنَّ للحسين عليه السلام حضوراً في التشريعات بنحو متسلسل يبدأ مع الإنسان منذ وجوده الأوّل في عالم الدّنيا، وحتى خروجه منها..

وحين نقيّم طبيعة هذه الأحكام، سنجدها تلامس الحاجة الفطريّة للإنسان في سَيرِهِ التكامليّ المتّكئ على الفطرة، فالحسين عليه السلام يبتدئ مع الطفل الرضيع؛ إذ يستحب تحنيكه بشيء من تربة الحسين عليه السلام، ويستمر مع الإنسان طيلة أيام حياته في عمود دينه وقوام إيمانه، وهي الصلاة، حيث يستحبّ له أن يسجد على تراب الحسين عليه السلام، وأن يتّخذ سبحة من تراب الحسين عليه السلام، ثمّ تُختتم حياته في قبره مع تربة الحسين عليه السلام، حيث يستحبّ دفن شيء من ترابه عليه السلام مع الميّت، في تعبير عن استمرار الحسين عليه السلام مع الإنسان في هذه النشأة من أصل وجوده (التّراب)، وحتى رجوعه إلى التراب، فيبقى مع الحسين عليه السلام وترابه، فكأنّ الدّين يقول لك: كما أنَّ أصل تكوينك في هذا العالم هو التراب، فلا غنى لك عن خصوص تراب الحسين عليه السلام، الذي

(١) مصدر سابق.

(٢) كامل الزيارات، ابن قولويه، جعفر بن محمد، الطبعة الأولى، نشر الفقاهة،١٤١٧هـ.

هو أصل وجودك أيضاً من الناحية المعنويّة المجرّدة، وهناك أحكام أخرى أيضاً.

وهذه الأحكام الشرعيّة الخاصّة تدلّ على تلك العلاقة الطرديّة بين التّكوين والتّشريع، ولولا وجود تلك الخصائص التكوينيّة للحسين عليه السلام، لَمَا اختُصّ الحسين عليه السلام بجملة من الأحكام الشرعيّة.

ثمّ إنّ نفسَ الأحاديث الدّالة على إمامة الحسين عليه السلام وكونه القيّم على هذا الدّين الفطريّ، يثبت أيضاً فطريّة قيامه عليه السلام.

أكتفي بهذا المقدار -من النُّصوص- المؤكّد لفطرية قيام الحسين عليه السلام، والمثبت لصحة أنَّ سرَّ الجذب في اسم الحسين عليه السلام هو فطريّته التي برزت في لباس عاطفيّ وجدانيّ شعوريّ لم يأتِ على يد أحد من الأولياء أبداً بهذا النحو المكشوف، والطّافح.

ومن هنا أنتقل إلى النقطة الثالثة وأختم بها الحديث..

النقطة الثالثة: نتائج البحث

نخلص إلى جملة من النّتائج الأساسيّة المبتنيّة على أساس هذا الفهم -فطريّة الثورة الحسينيّة-:

أولاً: يتّضح أنّه من الضرورة بمكان أن تُقرأ هذه الثورة في بداية قراءتها على الميزان الفطري، وما ينتج عنه من توحيد صافٍ بعيدٍ عن التعقيدات والتحليلات المشتبكة، فإذا فُهمت على هذا الأساس منذ البداية، انفتح بعد ذلك الطريق مُعبَّدًا نحو التعمّق

الصّائب في تعقيدات هذه النهضة، ليُكتشف حينها أنّه في وقت التعقيد، هناك سلاسة في تلقي مبادئها ما دامت منتمية إلى الفطرة، وهكذا هو الأمر بالنسبة إلى الدين، فإنَّ الدّين في نفس الوقت الذي من الممكن أن يولَج إليه بتعقيدات مصطلحات الحكمة والفلسفة والكلام والعرفان -وهي ساحة فكريّة صعبة الولوج، وقد يلج فيها من لم يهيّئ لنفسه طريق الولوج بالدّراسة المستمرة، فتكون النتيجة هي عكس التوحيد، أي: الشّرك، والانحراف-، فكذلك يمكن أن يولج إلى الدين في بادئ الأمر بالفطرة الصّافية السّاذجة النّقيّة من كلّ تعقيد لا داعي له، فإذا تُلُقي على هذا النمط، ووقف الباحث فيه على عمقه بهذه المبادئ الروحيّة الوجدانيّة الصّافية، استطاع بعدها أن يلج إلى الدّين بكلّ ما نتج من تعقيدات التساؤلات بطريق محكم محصّن عن الانحراف في الفهم والسّلوك، وهكذا هي نهضة الحسين عليه السلام؛ لأنّها ليست شيئاً مغايراً لأطروحة الدين، والتوحيد، والإسلام، ولو في بعض تفاصيلها؛ لأنّها خرجت عن معصوم تامّ الفهم، وكامل الأوصاف، ومستقيم كلّ الاستقامة في السلوك والعمل.

ثانياً: لا انفكاك بين الفطرة الإلهيّة، والفطرة الحسينيّة، فالفطرة التي ندرك بها الله تعالى وجداناً، هي نفسها الفطرة التي تؤدّي إلى معرفة الحسين عليه السلام، فهي في طول فطريّة معرفة الله، ولا تنفكّ عنها، وعليه: كلّما كان الإنسان أكثر صفاءً بعودته لفطرته وجبلّته الأولى،

سيكون أكثر قدرة على فهم الحسين عليه السلام، وبالتالي سيتفاعل مع قضيّته أكثر فأكثر من ناحية التّلقي العقليّ والقلبيّ والعاطفيّ، وكلمّا ابتعد الإنسان عن فطرته، فإنّ من الصّعب عليه أن يتلقى هذه القضيّة بالقبول.

وهذا ما يفسّر لنا السرّ من وراء أنّ التفاعل الأكبر مع الحسين عليه السلام يكون من المؤمنين خاصّة؛ لأنَّهم هم الأقرب إلى الفطرة بإيمانهم، وتوحيدهم الفطريّ المرشَّد بهدي القرآن وأهل البيت عليهم السلام، وهذا ما يؤكّده ما جاء عن الصادق عليه السلام: «**نظر النبيّ صلى الله عليه وآله إلى الحسين بن عليّ عليه السلام وهو مقبل، فأجلسه في حجره، وقال: إنّ لقتل الحسين حرارة في قلوب المؤمنين لا تبرد أبداً. ثمّ قال عليه السلام: بأبي قتيل كلّ عَبرة. قيل: وما قتيل كلّ عبرة يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: لا يذكره مؤمن إلا بكى**»(١)، فانظر إلى الرَّبط بين البكاء -الذي هو واحد من أقصى مظاهر التفاعل الروحي والعاطفي والعقلي- وبين الإيمان، تقف على المغزى.

ثالثاً: فطريّة الثورة الحسينيّة لا تعني أنّها يجب أن تكون مقبولة لدى جميع أفراد الإنسان، فإنَّ الدين التوحيديّ فطريّ أيضاً، ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾(سورة غافر: ٥٩)، ومن هنا يمكن أن نفهم الوجه في عدم تلقي البعض لهذه النورانيّة الحسينيّة الفطريّة، وعدم قبوله لها،

---

(١) مستدرك الوسائل، المحدّث النوري، ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٣٢٠ش، ج١٠، ص٣١٨، نقلاً عن كتاب الأنوار لابن همّام.

فإنَّ ذلك يُفهم في سياق التنكُّر للفطرة بغض النَّظر عن أسبابه، فكلُّ من يرفض نهضة الحسين عليه السلام، وكلُّ من يخطّئها، إنّما يقفز على فطرته، ويتمرَّد على أعماق جبلّته، ويتأثَّر بالموانع التي تدسُّ تلك الفطرة تحت تراب الغفلة أو التغافل، لشهوة، أو نزوة، أو شبهة، أو غير ذلك من موانع متصوّرة.

رابعاً: يُفهم ممَّا تقدَّم وجه الخصوصيّة في ثورة الحسين عليه السلام التي تَلقى كلَّ هذا التأثير، وتمتلك كلَّ هذه الجاذبيّة، حيث إنَّ حركة الأنبياء والأوصياء كلّها فطريّة بلا استثناء، إلا أنَّ حركة الحسين عليه السلام فطريّتها أوضح، وأجلى؛ لأنّها تطبيق عمليّ مباشر لمرتكزات الفطرة المعرفيّة والوجدانيّة، تخترق القلوب مباشرة عبر معطيات المأساة والفاجعة، فالفطرة عادة ما تكون كامنة في أصلها، بيِّنة في دلالاتها، ويحتاج الإنسان إلى التأمّل التام، والإصغاء الهادئ إلى صوتها البعيد القريب، متجرّداً عن الموانع الجمّة، إلا أنّ الحسين عليه السلام قد أخرَجَ هذا الكامن في لباس مأساة كشفت عن الفطرة الإنسانيّة الصّافية، وعمّا يناقضها، بنحوٍ لا مجال فيه للتنكُّر إلا بالانسلاخ الصَّريح الخطير عن الفطرة والإنسانيّة..

ولقد تجلَّت تلك الفطرة المعرفية في حركة الأنبياء والأوصياء بنحوٍ متفاوت، فمنها ما تركَّز بيانه على الجانب المعرفيّ، مع محدوديّة امتداداته العمليّة، ومنها ما ركّز على الجانب العمليّ، ومنها ما وازن بين الأمرين، كلُّ ذلك بمقتضى متطلّبات الظرف الذي مرّ به هذا

النبيّ أو ذاك الوصيّ، أمَّا حركة الحسين عليه السلام فهي الأجلى والأوضح في جانبها المعرفيّ، وفي جانبها التطبيقيّ، وجانب بيان العلاقة بين الجانبين المزبورين، ويمكن القول حينها: إنَّ ثورة الحسين عليه السلام هي خلاصة وعصارة الحراك النبويّ في الدّعوة إلى دين التوحيد، بحيث لا يمكن أن تكون هناك صورة أجلى من صورة كربلاء الحسين عليه السلام في توضيح الأسس الفطريّة لهذا الدّين القويم..

إنَّ ما صنعه الحسين عليه السلام ضَرَبَ -ولا زال يضرب- في عمق الفطرة الإنسانيّة، بتحريكه للمبادئ بنحو فعليّ واقعيّ، لا يقتصر على المثاليّة والتنظير فقط، فقد امتازت هذه النهضة بالحيويّة الفاعلة، وهذا ما يفتحنا على قيمة ما نقوم به من إحياء لهذه النهضة في نفوسنا، ومجتمعاتنا، وبخصوص هذا الأسلوب الفكريّ العاطفيّ، فإنَّ هذا المزج الذي أمر به أهل البيت عليهم السلام في إحياء أمر الحسين عليه السلام هو التوليفة السحريّة الجذّابة، التي استطاعت أن تؤثِّر في العالم أجمع، وهي نفس التركيبة التي سيتمُّ بها التغيير الأكبر للعالم على يد مهديّ هذه الأمَّة عجل الله تعالى فرجه الشريف، وإنّنا بتمسّكنا بنهضة الحسين عليه السلام، نتمسّك بمركز التأثير الفطريّ الذي يمتلك قابليّةً لأن يشعّ نوراً على كلِّ العالم، نحن باسم الحسين عليه السلام نستطيع أن ندعو إلى الله تعالى بنحو فاعل مؤثِّر مقبول، له القدرة على انتزاع كلِّ الموانع التي تمنع من تلقّي هذه الأطروحة الفطريّة النقيّة..

فوا أسفاه على من لم يفهم ما هو الحسين عليه السلام، ووا أسفاه على من

حصر الحسين عليه السلام في طقوس وعادات، أو حاول أن يفهمه من زاويته البشرية الضيّقة، أو حجَّمه عليه السلام في بقعة جغرافيّة محدودة، وقطعة زمانيّة ماضية!

وبما تقدَّم نستطيع أن نفسِّر ما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله في الحسين عليه السلام، حين يقول: «**وبالحسين تسعدون، وبه تشقون، ألا إنّ الحسين باب من أبواب الجنة، من عانده حرّم الله عليه ريح الجنة**»[1].

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمد وآله الطِّيبين الطاهرين.

---

(١) مائة منقبة، ابن شاذان القمي، محمد بن أحمد، ط مدرسة الإمام المهدي، قم المقدسة،١٤٠٧هـ، ص٢٢.

قال رسول الله

حسين مني وأنا من حسين

نهضة الإمام الحسين عليه السلام .. الأسباب والدوافع

الشيخ عباس علي الصايغ

الملخّص:

تطرّق الكاتب أولاً في مقدمة بحثه لفوائد هذا الموضوع وأهميته، ثمّ بحثَ أهداف النهضة الحسينيّة في مقامين، أنَّه لا ينبغي الفصل بين هذين المقامين لفهم هدف الإمام الحسين عليه السلام من النهضة:

المقام الأوّل: أحداث ما قبل موت معاوية، والمواقف التي صدرت من الإمام الحسين عليه السلام ضدّ قرار تنصيب يزيد ولياً للعهد، ذاكراً شواهد مهمة على ذلك.

المقام الثاني: أهمّ النظريّات المطروحة في بيان أهداف الإمام الحسين عليه السلام في نهضته المباركة، فذكر خمسة نظريات مع ذكر الإيرادات والإشكالات على كلّ نظريّة، حتى انتهى الكاتب إلى النظريّة الصحيحة في نظره.

مقدمة: لماذا هذا البحث؟

قد يتساءل البعض ويقول: لماذا نبحث عن أهداف النَّهضة الحسينيّة؟ ولماذا نجهد أنفسنا في تحليل دوافع الحركة الحسينيّة؟ فهل نحنُ معنيُّون بتفسير هذه الحركة وتحليلها؟ فالحركة الحسينيّة كانت تحت ظروف معيَّنة وقد شخَّصها الإمام الحسين عليه السلام وبنى عليها حركته المباركة، أمّا نحن فلا يمكننا فهم تلك الظروف على حقيقتها، فما الثمرة من إتعاب أنفسنا بلا طائل؟

وللجواب عن هذا التساؤل نقول: يمكننا إجمال مجموعة من الفوائد التي تدفعنا نحو تفسير وتحليل الحركة الحسينيّة وبيان أسبابها ودوافعها:

الفائدة الأولى: الفهم العميق لهذه الحركة المباركة

من المهمّ جدّاً على قارئ السيرة الحسينيّة أن يتعرَّف على الأسباب والدوافع التي دعت الإمام الحسين عليه السلام إلى الخروج والنهوض والثورة؛ حتى يكون القارئ لهذه السِّيرة على بصيرة من أمره، وتكون إحاطته للسيرة الحسينيّة بشكلٍ أدقَّ وأعمق، ومن ثمَّ يستطيع استخراج العِبر والمواقف منها بشكلٍ صحيح؛ حتى يتمكَّن من التَّأسي بالمعصوم بفهمٍ صحيح.

فلماذا ثار الإمام الحسين عليه السلام على يزيد؟ لماذا لم يتّبع الطريقة التي سار عليها الأئمة عليهم السلام من الالتزام بالتقيّة؟ فموقف الإمام الحسين عليه السلام ظاهراً لم يختلف مع الإمام الحسن عليه السلام فقط -كما يتصوّر الكثير- بل يختلف مع

موقف جميع الأئمة عليهم السلام؛ إذ جميعهم -صلوات الله عليهم- لم يقوموا بثورة كما قام بها الإمام الحسين عليه السلام، فلماذا حدث ذلك؟ هذا يحتاج إلى تفسير وتحليل.

الفائدة الثانية: التعرُّف على السُّنن التاريخية

توجد لظواهر الكون قوانين وضوابط تحكمه، والتَّاريخ البشريّ يندرج تحت هذه الظواهر للكون، وبالتَّالي فإنَّ للتاريخ أيضاً سنن وقوانين وضوابط تتحكَّم في مسيرته، فمعرفة هذه الضوابط تساعدنا على فهم حياتنا الحاضرة، وينفعنا في تفادي الأخطاء السابقة، فلا تكفي قراءة التاريخ قراءة سطحية فقط، بل لا بدَّ من تحليل التاريخ وتفسيره للوصول إلى تلك السنن والقوانين والاستفادة منها، قال تعالى: **﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾**(آل عمران: ١٤٠).

فمثلاً: في قوله تعالى: **﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**(التوبة: ٣٩)، يتحدّث القرآن الكريم عن سنّة تاريخيّة، بمعنى أنّه متى ما تخاذل النّاس عن الجهاد فإنَّ عملية تغييرهم واستبدالهم بقوم آخرين سوف تحصل لا محالة، فهذا التغيير والاستبدال خاضعٌ لشروط موضوعية راجعة للبشر.

إذاً، نحن عندما نحاول تفسير النهضة الحسينيّة فإنّنا نحاول استكشاف السنن التاريخيّة والإلهيّة المهمّة التي كانت حاكمة في هذه المسيرة المباركة، ثم نحاول ربطها بواقعنا إلى زمان ظهور القائم

الحجّة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فحركة الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف لها ارتباط وثيق بحركة الإمام الحسين عليه السلام .

الفائدة الثالثة: التعرّف على مقام المعصوم عليه السلام

التعرّف على مقامات المعصومين عليهم السلام ضروريّ جدّاً؛ إذ كلّما زادت المعرفة عن مقاماتهم ومكانتهم زاد التعلّق بهم، وقد ذكرت الزيارة الجامعة مجموعة كبيرة من تلك المقامات العالية لهم، ويمكن للمؤمن أن يراجعها ويراجع الشروحات التي كُتبت على هذه الزيارة.

وبالتالي يعتبر فهم السيرة الحسينيّة وتحليلها من أهمّ الوسائل التي توصلنا لمعرفة شيء من مقامات الإمام الحسين عليه السلام، وكذلك يعتبر هذا الجهد مصداقاً من مصاديق إحياء أمرهم صلوات الله عليهم.

ماهية البحث:

نكتفي بذكر هذا المقدار من الفوائد المرتبطة بتفسير وتحليل حركة الإمام الحسين عليه السلام، ونحن هنا نريد أن نتطرّق إلى مجموعة من النظريات المطروحة في تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام ونهضته، ثمَّ نورد عليها ما يمكن إيراده من نقوض واعتراضات، حتى يصل القارئ إلى فهم عميق حول هذه الحركة المباركة، ويكون على إطلالة كافية ووافية حول هذا الجانب.

ولكن قبل الشروع في بيان تلك النظريّات ينبغي أن نلقي بإطلالة موجزة حول الظروف السائدة التي سبقت حركة الإمام الحسين عليه السلام،

أي الظروف التي كان يعيشها الإمام الحسين عليه السلام قبل موت معاوية، فما هي هذه الظروف التي عاشها الإمام الحسين عليه السلام منذ استشهاد أخيه الإمام الحسن عليه السلام إلى زمن موت معاوية؟ وما هي أهم المواقف التي قام بها الإمام الحسين عليه السلام في تلك الفترة؟ فإنَّ فهمَ تلك المرحلة السابقة يساعدنا كثيراً في فهم حركة الإمام الحسين عليه السلام بعد موت معاوية، ويساعدنا على فهم الأسباب والدوافع التي دفعت الإمام الحسين عليه السلام إلى الخروج والنهوض.

فيقع البحث في مقامين: المقام الأول: إطلالة حول أهمّ الحوادث التي حصلت بعد استشهاد الإمام الحسن عليه السلام إلى زمن موت معاوية. والمقام الثاني: بيان النظريات المطروحة حول أسباب ودوافع النهضة الحسينيّة. وفي المقام الثاني سوف نذكر كلّ نظريّة وما يرد عليها، حتى ننتهي إلى النظرية الصحيحة.

المقام الأوّل: أهمّ الحوادث قبل موت معاوية

سوف نتكلّم في هذا المقام في مجموعة من النقاط:

النقطة الأولى: دور معاوية في التمهيد لبيعة يزيد

خطَّط معاوية لتولية ابنه يزيد ولياً للعهد، ولكنَّه يعلم بأنَّ هذا الأمر ليس بالأمر الهيّن، فابنه هذا لا يليق لهذا المنصب أبداً، ولن يرضى بهذا التنصيب حتى المقرّبون منه[1]، فعمد إلى مجموعة من الأمور تمهيداً

(1) فحتى زياد بن أبيه –والذي كان مقرّباً لبني أميّة، بل نسبه معاوية إلى أبيه أبي سفيان خلافاً للشريعة– لم يكن راضٍ بهذا الأمر. (راجع: موسوعة التاريخ الإسلاميّ، اليوسفيّ الغرويّ، ج٥، ص٥٥٣).

لتنصيب يزيد:

الأمر الأول: تصفية مَن يُشكّلون عقبة أمام طريقه

عمد معاوية إلى تصفيّة واغتيال مجموعة من الأشخاص ممّن عرف منهم خلافهم في تنصيب يزيد، ونذكر منهم:

أولاً: الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، فإنّه بحسب عقد الصلح الحاصل بين الإمام الحسن عليه السلام ومعاوية فإنَّ الخلافة بعد معاوية تكون للإمام الحسن عليه السلام، فالإمام الحسن عليه السلام يعتبر الخطر الأوّل والعقبة الكبيرة أمام تنصيب يزيد وليّاً للعهد، فلذا قام معاوية بدسّ السُّمّ إليه كما تصرّح بذلك المصادر التاريخية، جاء في مقاتل الطالبين: **"دسّ معاويةُ إليه [أي إلى الإمام الحسن عليه السلام] -حين أراد أن يَعهد إلى يزيد بعده- وإلى سعد بن أبي وقّاص سمّاً، فماتا منه في أيام متقاربة"**[1].

ثانياً: سعد بن أبي وقّاص، كما صرّح به النصّ المتقدّم.

ثالثاً: عبد الرحمن بن أبي بكر، وكان من المعارضين لتنصيب يزيد وليّاً للعهد، فـ**"بعث معاوية إلى عبد الرحمن بن أبي بكر الصدّيق بمائة ألف درهم، بعد أن أبى البيعة ليزيد بن معاوية، فردّها عبد الرحمن وأبى أن يأخذها، وقال: لا أبيع ديني بدنياي! وخرج إلى مكّة فمات بها، قبل أن تتمّ البيعة ليزيد، وكان موته فجأة من نومة نامها! بمكان اسمه حبشي[2] على**

(١) نقلًا عن موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٢، ص٢٠٦.
(٢) حبشّي: جبل بأسفل مكّة.

نحو عشرة أميال من مكّة، وحُمِل إلى مكّة فدفن بها"[١]. والذي يعرف سياسات معاوية يعرف كيف مات هذا المعارض فجأة!

رابعاً: عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، فإنّه ممَّن عَظُم شأنه في الشام، ومال إليه أهلها؛ لَمَّا كان عندهم من آثار أبيه خالد بن الوليد، ولغنائه عن المسلمين في أرض الروم، ولبأسه، فخافه معاوية فأمر باغتياله، فقد جاء في أسد الغابة: "**قيل: لما أراد معاوية البيعة ليزيد ابنه، خطب أهل الشام فقال: يا أهل الشام، كبرت سني، وقرب أجلي، وَقَدْ أردت أن أعقد لرجل يكون نظاماً لكم، وإنّما أنا رَجُل منكم، فأصفَقوا**[٢] **على الرضا بعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، فشقَّ ذلك على معاوية وأسرَّها في نفسه، ثمَّ إنَّ عبد الرحمن مرض فدخل عليه ابنُ أثال النصراني فسقاه سمّاً، فمات، فقيل: إنّ معاوية أمره بذلك، وذلك سنة سبع وأربعين**"[٣].

إذاً، هذه مجموعة من الذين اغتالهم معاوية من أجل التمهيد لبيعة ابنه يزيد، ولعلّ هناك غير هؤلاء لم أقف عليهم.

الأمر الثاني: الترغيب والترهيب

اتّخذ معاوية أسلوب الترغيب بالأموال والهدايا، والترهيب بالسيف والقتل؛ من أجل التمهيد لبيعة يزيد، ونذكر هنا نموذجين:

---

(١) أسد الغابة، ابن الأثير، ج٣، ص٣٦٤.

(٢) أصفقوا: أجمعوا واتّفقوا.

(٣) أسد الغابة، ابن الأثير، ج٣، ص٣٣٦.

النموذج الأول: شراء ضمائر الناس

ونذكر مجموعة من الأمثلة:

أولاً: كبار أهل الكوفة، فقد بعث معاويةُ المغيرةَ بن شعبة ليكفيه أمر الكوفة في أمر البيعة ليزيد، فسار المغيرة حتى قدم الكوفة وذاكَرَ مَن يثق إليه ومَن يعلم أنّه شيعة لبني أميّة أمرَ يزيد، فأجابوا إلى بيعته، فأوفد منهم عشرة -ويقال أكثر من عشرة- وأعطاهم ثلاثين ألف درهم، وجعل عليهم ابنه موسى بن المغيرة وقدموا على معاوية، فزيّنوا له بيعة يزيد ودعوه إلى عقدها، فقال معاوية: لا تعجلوا بإظهار هذا، وكونوا على رأيكم، ثمَّ قال لموسى: بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟ قال: بثلاثين ألفاً، قال: لقد هان عليهم دينهم[1].

ثانياً: الشعراء؛ فهم الواجهة الإعلاميّة في ذلك الوقت، وكان من المهمّ لدى معاوية أن يستميلهم إليه، فقد ذكر ابن أعثم ما يلي: "**وكان الناس في أمريزيد على فرقتين من بين راضٍ وساكت، أو قائل منكر. قال: فكان عُقيبة الأسدي شاعرأهل البصرة ممّن يكره بيعة يزيد ويبغضه، فأنشأ في ذلك يقول:**

مُعـاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأسـجِح[2] فَلَسـنا بِالجِبـالِ ولَا الحَـديدِ
أكَلتُـم أرضَـنا فَـجَرَدتُموها فَهَل مِن قائِمٍ أو مِـن حَـصيدِ
أتَطمَعُ فِي الخُلودِ إذا هَلَكنا ولَيسَ لَنا ولا لَكَ مِن خُلودِ

(١) موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهري، ج٢، ص٢١٣.

(٢) أسجح: أي سهّل ألفاظك وارفق.

فَهَبها أُمَّةً هَلَكَت ضَياعا يَزيدُ يَسوسُها وأَبو يَزيدِ
دَعوا حَقَّ الإِمارَةِ وَاستَقيموا وتَأميلَ الأَراذِلِ وَالعَبيدِ
وأعطونَا السَّوِيَّةَ لا تَزِرْكُم جُنودٌ مُردِفاتٌ بِالجُنودِ

قال: فبلغ ذلك معاوية، فأرسل إليه بعشرة آلاف درهم ليكفّ لسانه، فأنشأ عُقيبة يقول:

إذَا المِنبَرُ الغَربِيُّ حَلَّ مَكانَهُ فَإِنَّ أميرَ المُؤمِنينَ يَزيدُ
عَلَى الطّائِرِ المَيمونِ وَالحَدُّ صاعِدٌ[1] لِكُلِّ أُناسٍ طائِرٌ وجُدودُ
فَلا زِلتَ أعلَى النّاسِ كَعباً ولَمْ تَزَل وُفودٌ يُساميها إلَيكَ وُفودُ
ألا لَيتَ شِعري ما يَقولُ ابنُ عامِرٍ لِمَروانَ أم ماذا يَقولُ سَعيدُ؟
بَني خُلَفاءِ اللهِ مَهلاً فَإِنَّما يَنوءُ بِهَا الرَّحمنُ حَيثُ يُريدُ

قال: فأرسل إليه معاوية ببدرة أخرى[2]"[3].

ثالثاً: أهل مكة والمدينة، فقد حجَّ يزيد بن معاوية في سنة ٥٦هـ، ففرَّق بمكة والمدينة أموالاً كثيرة يشتري بها قلوب النَّاس، ثمَّ انصرف والنَّاس عنه راضون، ثمَّ شاع الخبر بين النَّاس بأنَّ معاوية يريد أن يأخذ

(١) فلانٌ صاعد الحدّ: معناه البخت والحظ في الدنيا.
(٢) البدرة عشرة آلاف درهم.
(٣) الفتوح لابن اعثم، ج٤، ص٣٢٩.

البيعة ليزيد[١]، فيبدو أنَّ توزيع الهدايا من يزيد كان بتخطيط من معاوية نفسه.

بل إنَّ بعض النقولات تذكر بأنَّ معاوية كان يقدِّم الهدايا والجوائز للإمام الحسين عليه السلام أيضاً[٢]، ولعلَّه كان يظنُّ أنَّ باستطاعته أن يستميله.

النموذج الثاني: التهديد

كان معاوية يهدِّد النَّاس إمّا بحجّة أنَّهم سوف يتفرَّقون ويتمزَّقون من بعده إذا لم ينّصب لهم ابنه يزيد خليفة من بعده، وإمّا بالقتل فيما لو لم يغيّروا رأيهم في بيعة يزيد.

فمثلاً في خطابه لأهل الشام كان يقول: " **أيّها الناس: إنّ لإبليس من الناس إخواناً وخلّاناً، بهم يستعدّ وإيّاهم يستعين، وعلى ألسنتهم ينطق، إن رجوا طمعاً أوجفوا، وإن استغني عنهم أرجفوا، ثم يُلقحون الفتن بالفجور، ويُشقّقون لها حطب النفاق، عيّابون مرتابون، إن لَوَوا عروة أمرٍ حنفوا، وإن دُعوا إلى غيٍّ أسرفوا، وليسوا أولئك بمنتهين، ولا بمقلعين، ولا متّعظين حتى تصيبهم صواعق خزي وبيل، وتحلُّ بهم قوارع أمر جليل، تجتثُّ أصولهم كاجتثاث أصول الفقع، فأولى لأولئك ثمَّ أولى؛ فإنَّا قد قدَّمنا وأنذرنا إن أغنى التقدُّم شيئاً أو نفع النذر**" [٣].

وكذلك في كتابه الذي عهد فيه ببيعة ابنه يزيد كان يقول فيه: "..

---

(١) الفتوح لابن اعثم، ج٤، ص٣٢٩.

(٢) راجع موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٢، ص١٧٩.

(٣) الغدير، العلامّة الأمينيّ، ج١٠، ص٢٣٢.

فمن قرئ عليه هذا الكتاب وقبله حقّ قبوله وبادر إلى طاعة أميره يزيد بن معاوية، فمرحباً به وأهلاً، ومن تأبّى عليه وامتنع فضرب الرقاب أبداً حتى يرجع الحقّ إلى أهله، والسلام على من قرئ عليه وقبل كتابي هذا"(١).

الأمر الثالث: محاولة التقرّب من بني هاشم

علم معاوية بأنَّ بني هاشم لن يبايعوا ابنه يزيد، فحاول استمالتهم والتقرّب منهم عن طريق خطبة ابنة عبدالله بن جعفر لابنه يزيد، وبذلك يكون معاوية قد تقدَّم خطوة كبيرة في طريق التمهيد لخلافة ابنه يزيد، إلا أنّ الإمام الحسين عليه السلام أفشل هذا المخطّط ورفض هذا التزويج.

ذكر ابن شهرآشوب في المناقب: «إنَّ معاوية كتب إلى مروان وهو عامله على الحجاز يأمره أن يخطب أمَّ كلثوم بنت عبد الله بن جعفر لابنه يزيد، فأتى(٢) عبد الله بن جعفر فأخبره بذلك، فقال عبدالله: إنَّ أمرها ليس إليَّ إنما هو إلى سيِّدنا الحسين وهو خاله، فأخبر الحسين عليه السلام بذلك فقال: «**أستخير الله تعالى، اللهمَّ وفق لهذه الجارية رضاك من آل محمد**»، فلمّا اجتمع الناس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله أقبل مروان حتى جلس إلى الحسين عليه السلام وعنده من الجِلّة وقال: إنّ أمير المؤمنين أمرني بذلك، وأن أجعل مهرها حُكم أبيها بالغاً ما بلغ، مع صلح ما بين هذين الحيَّين، مع قضاء دينه، واعلم أنَّ من يغبطكم بيزيد أكثر ممَّن يغبطه بكم! والعجب كيف يُستمهر يزيد وهو كفو من لا كفو له، وبوجهه يستسقى الغمام، فرُدَّ خيراً يا أبا عبد الله.

(١) الفتوح لابن اعثم، ج٤، ص٣٤٨.

(٢) في المصدر: «فأبى»، والتصويب من بحار الأنوار.

فقال الحسين عليه السلام: «الحمد لله الذي اختارنا لنفسه، وارتضانا لدينه، واصطفانا على خلقه.. ثمَّ قال: يا مروان قد قلت فسمعنا، أمّا قولك مهرها حُكم أبيها بالغاً ما بلغ، فلعمري لو أردنا ذلك ما عدونا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله في بناته ونسائه وأهل بيته وهو اثنتا عشرة أوقية؛ يكون أربعمائة وثمانين درهماً، وأمّا قولك مع قضاء دين أبيها فمتى كنّ نساؤنا يقضين عنّا ديوننا؟ وأمّا صلح ما بين هذين الحيَّين فإنّا قوم عاديناكم في الله ولم نكن نصالحكم للدنيا، فلعمري فلقد أعيى النسب فكيف السبب! وأمّا قولك العجب ليزيد كيف يُستمهر، فقد استُمهر من هو خيرٌ من يزيد ومن أب يزيد ومن جدّ يزيد، وأمّا قولك إنّ يزيد كفو من لا كفو له، فمن كان كفوه قبل اليوم فهو كفوه اليوم، ما زادته إمارته في الكفاءة شيئاً، وأمّا قولك بوجهه يستسقى الغمام، فإنما كان ذلك بوجه رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمّا قولك من يغبطنا به أكثر ممّن يغبطه بنا، فإنّما يغبطنا به أهل الجهل ويغبطه بنا أهل العقل».

ثم قال بعد كلام: «فاشهدوا جميعاً أني قد زوّجت أم كلثوم بنت عبد الله بن جعفر من بن عمّها القاسم بن محمد بن جعفر على أربعمائة وثمانين درهماً، وقد نحلتها ضيعتي بالمدينة، أو قال: أرضي بالعقيق، وإنّ غلَّتها في السنة ثمانية آلاف دينار، ففيها لها غنى إن شاء الله». قال: فتغيَّر وجه مروان، وقال: أغدراً يا بني هاشم؟! تأبون إلا العداوة! ..»[1].

(١) المناقب لابن شهرآشوب، ج٣، ص٢٠٠.

النقطة الثانية: أخذ البيعة ليزيد

استطاع معاوية بن أبي سفيان في مدّة حكمه المطلق وبدهائه ومكره أن يهيمن ويسيطر على الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العالم الإسلاميّ، ومن القضايا التي روَّجها هي فكرة وجوب إطاعة الحاكم المسلم مطلقاً، حتى لو كان فاسقاً وظالماً ما لم يُظهر الكفر الصريح أمام الناس، وكان غرضه تصحيح مواقفه ومخالفاته، وكذلك التمهيد لحكم يزيد.

فقد وضعت أحاديث عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في هذا المعنى، ثمَّ استلم بنو العباس هذه الفكرة من بعده وتقبّلوها؛ لأنَّها تدخل في مصالحهم، وللأسف هذه الفكرة وهذه النُّصوص لا زالت تُتداول في كتب العامة، وهي محلّ قبول عندهم.

ومن أجل ذلك كان الإمام الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ يحاول تصحيح هذه الفكرة التي سادت في المجتمع، فنجده يروي حديثاً عن جدّه رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ويقول: «**أيها النَّاس إنَّ رسول الله قال: من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغيِّر عليه بفعلٍ ولا قولٍ، كان حقّاً على الله أنْ يدخله مدخله**»(١).

وعلى كلّ حال، كان من الصعب جدّاً في ذلك الوقت أن يُغيِّر الناس طريقة تفكيرهم، وأن يرفضوا أمرَ معاوية في تنصيب يزيد خليفة من

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٠٤.

بعده، خصوصاً مع ما كان يقوم به معاوية من ترغيب وترهيب، ولذلك تمّت البيعة ليزيد في العام ٥٦ للهجرة عندما قدم معاوية بنفسه إلى مكّة والمدينة لأخذ البيعة، وقد بايعت الشام والعراق ومكة والمدينة، إلّا فئة قليلة من بني هاشم وغيرهم.

يقول العلامة الأميني قدس سره: **"إنَّ المستشفّ لحقيقة الحال من أمر هذه البيعة الغاشمة جدّ عليم أنّها تمت برواعد الإرهاب، وبوارق التطميع، وعوامل البهت والافتراء، فيرى معاوية يتوعّد هذا، ويقتل ذاك، ويولّي آخر على المدن والأمصار ويجعلها طعمة له، ويدر من رضائخه[1] على النفوس الواطئة ذوات الملكات الرذيلة، وفي القوم من لا يؤثّر فيه شيء من ذلك كلّه، غير أنّه لا رأي لمن لا يطاع، لكن إمام الهدى، وسبط النبوّة، ورمز الشهادة والإباء لم يفتأ بعد ذلك كلّه مصحراً بالحقيقة، ومصارحاً بالحقّ، وداحضاً للباطل مع كلّ تلكم الحنادس[2] المدهمّة، أصغت إليه أذن أم لا، وصغى إلى قيله أحد أو أعرض، فقام بواجب الموقف رافعاً عقيرته بما تستدعيه الحالة، ويوجبه النظر في صالح المسلمين ."**[3].

النقطة الثالثة: موقف الإمام الحسين عليه السلام من تنصيب يزيد

أعلن الإمام الحسين عليه السلام معارضته الشديدة لتنصيب يزيد ولياً للعهد؛ لأنّ الخلافة هي حقٌّ له عليه السلام، ولأنَّ عقد الصلح بين الإمام الحسن عليه السلام وبين معاوية كان ينصّ على ذلك، ولأنَّ يزيد بن

(١) الرضخ: العطية القليلة.

(٢) الحندس: الليل الشديد الظلمة.

(٣) من حياة معاوية بن أبي سفيان، العلامّة الأمينيّ، ج١، ص١١٨.

معاوية كان فاجراً فاسقاً وغير مؤهّل لهذا المنصب، فكانت للإمام الحسين عليه السلام مجموعة من المواقف المعارضة لمعاوية في هذا الشأن، نذكر منها:

الموقف الأول: ردّ الإمام الحسين عليه السلام على رسالة معاوية

لم يلبث معاوية بعد شهادة الإمام الحسن عليه السلام إلا يسيراً حتى بايع ليزيد بالشام، وكتب ببيعته إلى الآفاق، ولكنَّ أهل المدينة أبطأوا في الاستجابة بسبب امتناع بني هاشم وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير وغيرهم، فكتب معاوية كُتباً إليهم، ومن الذين كتب إليهم معاوية هو الحسين عليه السلام، وفيها: "**أما بعد، فقد انتهت إليَّ منك أمور، لم أكن أظنُّك بها رغبة عنها، وإنّ أحقّ الناس بالوفاء لمن أعطى بيعة من كان مثلك في خطرك وشرفك ومنزلتك التي أنزلك الله بها، فلا تنازع إلى قطيعتك، واتّق الله، ولا تردنَّ هذه الأمَّة في فتنة، وانظر لنفسك ودينك وأمَّة محمَّدٍ، «ولا يستخفنك الذين لا يوقنون»**(الروم: ٦٠)"(١).

فأجابه الإمام الحسين عليه السلام برسالة شديدة اللهجة وقال: «**أمّا بعد، فقد جاءني كتابك تذكر فيه أنَّه انتهت إليك عنِّي أمورٌ لم تكن تظنّني بها، رغبة بي عنها، وإنّ الحسنات لا يهدي لها، ولا يسدّد إليها إلّا الله تعالى، وأمّا ما ذكرت أنه رقى إليك عنّي، فإنّما رقاه الملّاقون، المشاؤون بالنميمة، المفرّقون بين الجمع، وكذب الغاوون المارقون، ما أردتُ حرباً ولا خلافاً، وإنِّي لأخشى الله في ترك ذلك منك ومن حزبك، القاسطين المحلِّين، حزب**

(١) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوريّ، ج١، ص١٥٤.

الظالم، وأعوان الشيطان الرجيم.

ألست قاتل حجر وأصحابه العابدين المخبتين، الذين كانوا يستفظعون البدع، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلماً وعدواناً، من بعد ما أعطيتهم المواثيق الغليظة، والعهود المؤكّدة، جرأةً على الله واستخفافاً بعهده، أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخلقت وأبلت وجهه العبادة، فقتلته من بعد ما أعطيته من العهود ما لو فهمته العصم نزلت من شعف الجبال، أو لست المدعي زياداً في الإسلام، فزعمت أنَّه ابن أبي سفيان، وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله أنّ الولد للفراش وللعاهر الحجر، ثمَّ سلَّطته على أهل الإسلام يقتلهم ويقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ويصلّبهم على جذوع النخل، سبحان الله يا معاوية! لكأنَّك لست من هذه الأمَّة، وليسوا منك.

أوَ لست قاتل الحضرميّ الذي كتب إليك فيه زيادة أنَّه على دين عليٍّ، ودين عليٍّ هو دين ابن عمِّه صلى الله عليه وآله، الذي أجلسك مجلسك الذي أنت فيه، ولولا ذلك كان أفضل شرفك وشرف آبائك تجشم الرحلتين؛ رحلة الشتاء والصيف، فوضعها الله عنكم بنا، منَّة عليكم، وقلت فيما قلت: لا تردّ هذه الأمة في فتنة، وإني لا أعلم لها فتنة أعظم من إمارتك عليها، وقلت فيما قلت: انظر لنفسك ولدينك ولأمَّة محمد، وإنِّي واللهِ ما أعرف أفضل من جهادك، فإنْ أفعل فإنَّه قربة إلى ربي، وإن لم أفعله فأستغفر الله لديني، وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، وقلت فيما قلت: متى تكدني أكدك، فكدني يا معاوية فيما بدا لك، فلعمري لقديماً يكاد الصالحون، وإني

لأرجو ألّا تضرّ إلا نفسك، ولا تمحق إلا عملك، فكدني ما بدا لك، واتقِّ الله يا معاوية، واعلم أنَّ لله كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها، واعلم أنَّ الله ليس بناسٍ لك قتلك بالظنّة، وأخذك بالتهمة، وإمارتك صبيّاً يشرب الشراب [يعني يزيد بن معاوية]، ويلعب بالكلاب، ما أراك إلا وقد أوبقت نفسك، وأهلكت دينك، وأضعت الرعية، والسلام»[(١)].

الموقف الثاني: ردّ الإمام الحسين عليه السلام على معاوية في المدينة

بعد أن رفض الإمام الحسين عليه السلام البيعة ومعه بنو هاشم، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وغيرهم، فكذلك لم يجبه أهل المدينة؛ تبعاً لهؤلاء الأشخاص، فأمره معاوية أن لا يحرِّك هؤلاء النَّفر ولا يهيَّجهم.

فكتب سعيد بن العاص والي المدينة إلى معاوية: إنَّه لم يبايعني أحد، وإنَّما النَّاس تبعٌ لهؤلاء النَّفر، فلو بايعوك بايعك النَّاس جميعاً، ولم يتخلَّف عنك أحد، فكتب إليه معاوية يأمره ألّا يحرّك هؤلاء النَّفر ولا يهيّجهم إلى أن يقدم هو بنفسه إلى المدينة.

فقدم معاوية المدينة حاجّاً عام ٥١هـ[(٢)]، وفي صبيحة اليوم الثاني أمر بفراش فوضع له، ثمَّ أرسل إلى الحسين عليه السلام وعبدالله بن عبّاس، فلمّا دخل ابن عبّاس أجلسه على يساره، ولمَّا دخل الحسين عليه السلام أجلسه على يمينه، ثمَّ بعد السؤال عن الأحوال وغير ذلك ابتدأ معاوية

(١) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوريّ، ج١، ص١٥٥- ١٥٧.

(٢) كما استظهره الشيخ اليوسفيّ الغرويّ في موسوعته، موسوعة التاريخ الإسلاميّ، ج٦، ص٢٠.

الكلام فقال بعد كلام له: "أمَّا بعد، فالحمد لله وليِّ النعم، ومنزل النقم! وأشهد ألّا إله إلّا الله المتعالي عمّا يقول الملحدون علوّاً كبيراً، وأنَّ محمداً عبده المختص المبعوث إلى الجنِّ والإنس كافّة، لينذرهم بقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فأدَّى عن الله، وصدع بأمره، وصبر على الأذى في جنبه، حتى وضح دين الله، وعزَّ أولياؤه، وقمع المشركين، وظهر أمر الله وهم كارهون، فمضى صلوات الله عليه، وقد ترك من الدُّنيا ما بذل له، واختار منها الترك لما سخّر له، زهادة واختياراً لله، وأنفة واقتداراً على الصبر، بغياً لما يدوم ويبقى، فهذه صفة الرسول صلى الله عليه وسلم [هكذا صلاة بتراء]، ثمَّ خلفه رجلان محفوظان، وثالث مشكور، وبين ذلك خوض طال ما عالجناه مشاهدة ومكافحة ومعاينة وسماعاً، وما أعلم منه فوق ما تعلمان، وقد كان من أمر يزيد ما سبقتم إليه و إلى تجويزه، وقد علم الله ما أحاول به في أمر الرعية، من سدّ الخلل، ولمّ الصدع بولاية يزيد بما أيقظ العين، وأحمد الفعل، هذا معناي في يزيد، وفيكما فضل القرابة، وحظوة العلم، وكمال المروءة، وقد أصبت من ذلك عند يزيد على المناظرة والمقابلة، ما أعياني مثله عندكما، وعند غيركما، مع علمه بالسنّة، وقراءة القرآن، والحلم الذي يرجح بالصمِّ الصلاب، وقد علمتما أنَّ الرسول المحفوظ بعصمة الرسالة، قدَّم على الصديق والفاروق، ومن دونهما من أكابر الصحابة، وأوائل المهاجرين يوم غزوة السلاسل، من لم يقارب القوم ولم يعاندهم برتبة في قرابة موصولة، ولا سنة مذكورة [يقصد عمرو بن العاص]، فقادهم الرجل بأمره، وجمع بهم

صلاتهم، وحفظ عليهم فيئهم، وقال فلم يقل معه، وفي رسول الله ﷺ أسوة حسنة، فمهلاً بني عبد المطلب، فأنا وأنتم شُعبا نفع [أب] وجدٍّ، وما زلتُ أرجو الإنصاف في اجتماعكما، فما يقول القائل إلا بفضل قولكما، فرُدَّا على ذي رحم مستعتب ما يحمد به البصيرة في عتابكما، وأستغفر الله لي ولكما ".

فتيسَّر ابنُ عبَّاس للكلام، ونصب يده للمخاطبة، فأشار إليه الحسين وقال: «على رسلك، فأنا المراد، ونصيبي في التُّهمة أوفر»، فأمسك ابن عبَّاس، فقام الحسين عليه السلام، فحمد الله، وصلَّى على الرسول ثمَّ قال: «أمَّا بعدُ يا معاوية، فلن يؤدِّي القائل وإن أطنب في صفة الرسول ﷺ من جميعٍ جزءاً، وقد فهمت ما لبست به الخلف بعد رسول الله من إيجاز الصفة والتنكّب عن استبلاغ النعت، وهيهات هيهات يا معاوية، فضح الصبح فحمة الدجى، وبهرت الشمس أنوار السرج، ولقد فضلت حتى أفطرت، واستأثرت حتى أجحفت، ومنعت حتى محلت، وجُزت حتى جاوزت، ما بذلت لذي حقٍّ من اسم حقَّه بنصيب، حتى أخذ الشيطان حظَّه الأوفر، ونصيبه الأكمل، وفهمت ما ذكرت عن يزيد من اكتماله، وسياسته لأمَّة محمد، تريد أن توهم النَّاس في يزيد، كأنَّك تصف محجوباً، أو تنعت غائباً، أو تخبر عمَّا كان ممَّا احتويته بعلمٍ خاص، وقد دلَّ يزيد من نفسه على موقع رأيه، فخذ ليزيد فيما أخذ فيه من استقرائه الكلاب المهارشة عند التهارش، والحمام السُّبق لأترابهنَّ، والقيان ذوات المعازف وضرب الملاهي تجده باصراً، ودع عنك ما تحاول، فما أغناك أن تلقى الله من وزر

هذا الخلق بأكثر ممَّا أنت لاقيه، فوالله ما برحتَ تقدح باطلاً في جور، وحنقاً في ظلم حتى ملأت الأسقية، وما بينك وبين الموت إلا غمضة، فتقدم على عمل محفوظ في يوم مشهود، ولات حين مناص!

ورأيتك عرَّضت بنا بعد هذا الأمر، ومنعتنا عن آبائنا تراثاً، ولقد -لعمر الله- أورثنا الرسول عليه الصلاة والسلام ولادة، وجئت لنا بما حاججتم به القائم عند موت الرسول، فأذعن للحجَّة بذلك، وردّه الإيمان إلى النَّصَف، فركبتم الأعاليل، وفعلتم الأفاعيل، وقلتم كان ويكون، حتى أتاك الأمر يا معاوية من طريق كان قصدها لغيرك، فهناك فاعتبروا يا أولي الأبصار، وذكرت قيادة الرجل القوم بعهد رسول الله صلى الله عليه وآله وتأميره له، وقد كان ذلك، ولعمرو بن العاص يومئذٍ فضيلة بصحبة الرسول وبيعته له، وما صار -لعمر الله- يومئذ مبعثهم حتى أنف القوم إمرته، وكرهوا تقديمه، وعدوا عليه أفعاله، فقال صلى الله عليه وآله : «لا جرم معشر المهاجرين، لا يعمل عليكم بعد اليوم غيري». فكيف تحتجّ بالمنسوخ من فعل الرسول في أوكد الأحكام، وأولاها بالمجمع عليه من الصواب؟ أم كيف صاحبت [قارنت] بصاحب تابعاً وحولك من لا يؤمن في صحبته، ولا يُعتمد في دينه وقرابته، وتتخطاّهم إلى مسرف مفتون، تريد أن تلبس الناس شبهة يسعد بها الباقي في دنياه، وتشقى بها في آخرتك، إنَّ هذا لهو الخسران المبين، وأستغفر الله لي ولكم».

فنظر معاوية إلى ابن عبَّاس فقال: "ما هذا يا بن عبّاس؟ ولما عندك أدهى وأمر".

فقال ابن عبَّاس: "**لعمرالله إنَّها لذريّة الرسول، وأحد أصحاب الكساء، وفي البيت المطهَّر، فالْهُ عمّا تريد؛ فإنَّ لك في الناس مقنعاً، حتى يحكم الله بأمره وهو خير الحاكمين**".

فقال معاوية: "**أتعوّد الحليم التحلّم؟!**"، قال ابن عبّاس: "**وخيره التحلّم عن الأهل**". فقال معاوية: "**انصرفا في حفظ الله**"(١).

ثم احتجب معاوية ثلاثة أيام لا يخرج، ثم خرج فأمر أن يجتمع الناس في المسجد، فخطب فيهم وذكر يزيد وفضائله، ثم قال لهم بأنَّ النَّاس جميعهم قد بايعوا وسلَّموا إلا أهل المدينة، ثمَّ قال: «**وكان الذين أبوا البيعة منهم من كانوا أجدر أن يصله، ووالله لو علمت مكان أحد هو خير للمسلمين من يزيد لبايعت له**».

فقام الحسين عليه السلام فقال: «**والله لقد تركت من هو خير منه أباً وأماً ونفساً**».

فقال معاوية: "**كأنك تريد نفسك؟**"، فقال الحسين عليه السلام: «**نعم، أصلحك الله**»(٢).

وهكذا ردّ عليه معاوية، فردّ عليه الإمام الحسين عليه السلام بكلام شديد اللهجة أمام الناس، وأيّده في ذلك بعض الأشخاص، وإنّما تركنا نقل الكلام طلباً للاختصار.

---

(١) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوريّ، ج١، ص١٨٩- ١٦١. موسوعة التاريخ الإسلاميّ، الشيخ محمد هادي اليوسفيّ الغرويّ، ج٦، ص٢٣- ٢٦.
(٢) المصدر السابق.

الموقف الثالث: استيلاء الإمام الحسين عليه السلام على قافلة كانت متّجهة إلى معاوية في الشام.

بما أنّ معاوية هو خليفة جور وظلم، فهو ليس مالكاً شرعياً لأموال المسلمين، بل هو متصرّف غاصب لأموالهم، ولعلّه من أجل تسجيل موقف معارضة من الإمام الحسين عليه السلام تجاه تنصيب معاوية لابنه يزيد ولياً على العهد حصلت الحادثة التالية التي ذكرها ابن أبي الحديد المعتزليّ في شرحه، قال: «كان مالٌ حُمل من اليمن إلى معاوية، فلمّا مرّ بالمدينة وثب عليه الحسين بن عليّ عليه السلام فأخذه وقسمه في أهل بيته ومواليه، وكتب إلى معاوية: «**من الحسين بن عليّ إلى معاوية بن أبي سفيان، أما بعد، فإنّ عيراً مرّت بنا من اليمن تحمل مالاً وحللاً وعنبراً و طيباً إليك؛ لتودعها خزائن دمشق، وتعلُ بها بعد النهل بني أبيك، وإنّي احتجت إليها فأخذتها، والسلام**».

فكتب إليه معاوية: "**من عند عبد الله معاوية أمير المؤمنين إلى الحسين بن عليّ، سلام عليك، أما بعد، فإنّ كتابك ورد عليّ تذكر أنّ عيراً مرّت بك من اليمن تحمل مالاً وحللاً وعنبراً و طيباً إليّ؛ لأودعها خزائن دمشق، وأعل بها بعد النهل بني أبي، وأنك احتجت إليها فأخذتها، ولم تكن جديراً بأخذها إذ نسبتها إليّ؛ لأنّ الوالي أحقّ بالمال، ثم عليه المخرج منه، وأيم الله لو ترك ذلك حتى صار إليّ لم أبخسك حظّك منه، ولكني قد ظننت يا ابن أخي أنّ في رأسك نزوة، وبودّي أن يكون ذلك في زماني فأعرف لك قدرك، وأتجاوز**

عن ذلك ولكني والله أتخوّف أن تبتلي بمن لا ينظرك فواق ناقة[١]، وكتب في أسفل كتابه:

يا حسين بن عليّ ليس ما ... جئت بالسائغ يوماً في العلل
أخذك المال ولم تؤمر به ... إنّ هذا من حسين لعجل
قد أجزناها ولم نغضب لها ... واحتملنا من حسين ما فعل
يا حسين بن عليّ ذا الأمل ... لك بعدي وثبة لا تحتمل
وبودي أنني شاهدها ... فإليها منك بالخلق الأجل
إنني أرهب أن تصلى بمن ... عنده قد سبق السيف العذل"[١]،[٢]

الموقف الرابع: خطبة الإمام الحسين عليه السلام في منى قبل عام من موت معاوية

روى سليم بن قيس الهلالي: **"أنَّ الحسين عليه السلام حجَّ قبل موت معاوية**

(١) يهدّده بابنه يزيد من بعده، وأنّه لن يرعى له مكانته كما يفعل هو بزعمه.

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج١٨، ص٤٠٩.

(٢) علّق السيد بحر العلوم على هذه الحكاية قائلًا: "والحكاية الثانية -عندنا- من الأكاذيب الباطلة، فإنّ مقام الحسين عليه السلام يجلّ عن هذه الدنيّة ويأبى تصديق تلك القضية، فإنّ الدنيا كلّها وإن كانت له، وليس لمعاوية في العيرولا في غيرها فتيل ولانقير، إلّا أنّ الحال قد كانت حال مسالمة وموادعة، والتوثّب على أخذ المال شنيع في مثل هذه الحال. وليس ذلك كتعرّض النبي صلى الله عليه وآله لعير قريش، ولاكتعرّضه عليه السلام للورس المحمول إلى يزيد من اليمن، فإنهما قد وقعا حال المباينة والاختلاف، بخلاف الأولى، ولولم يمنع من ذلك إلا كفّ ألسنّة المخالفين له والمبتغين سبيل الطعن عليه لكفى إلا أن يسلك بذلك سبيل المطايبة والمعابثة، وفيه حزازة أخرى". الفوائد الرجاليّة (رجال السيد بحر العلوم)، ج٤، ص٤٨.

بسنة أو سنتين (٥٨هـ)، ومعه ابنا عمّيه عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر، فلمّا كانوا بمنى جمع إليه من حجَّ من بني هاشم رجالهم ونساءهم ومواليهم وشيعتهم ومن يعرف من أهل بيته والأنصار، وأرسل رسلاً وقال لهم: «لا تدعوا أحداً ممّن حجّ العام من أصحاب رسول الله المعروفين بالصلاح والنسك إلاّ أن تجمعوهم لي»، فاجتمع إليه في سرادقه نحومن مئتي رجل من أصحاب النبي، وأكثرمن سبعمئة رجل من التابعين وغيرهم، ثمَّ قام فيهم الحسين عليه السلام خطيباً:

فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «أمّا بعد، فإنّ هذا الطاغية [معاوية] قد فعل بنا وشيعتنا ما قد رأيتم وعلمتم وشهدتم! وإنّي أريد أن أسألكم عن شيء فإن صدقت فصدّقوني وإن كذبت فكذّبوني! أسألكم بحقّ الله عليكم وحقّ رسول الله وحقّ قرابتي من نبيّكم! لما سبرتم مقامي هذا ووصفتم مقالتي، ودعوتم من أنصاركم في قبائلكم من أمنتم من الناس ووثقتم به، فأدعوهم إلى ما تعلمون من حقّنا، فإنّي أتخوّف أن يدرس هذا الأمر ويذهب الحقّ ويغلب! ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾(الصف: ٨)، ثمّ قال: أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فضّل [علياً] على جعفر وحمزة[١] حين قال لفاطمة: «زوّجتك خير أهل بيتي: أقدمهم سلماً، وأعظمهم حلماً، وأكثرهم علماً»؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: «أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أنا سيّد ولد آدم، وأخي سيّد

---

(١) علّق الشيخ اليوسفي الغروي: «هذا وعبد الله بن جعفر حاضر يسمعه، ويومئذ كان جعفر في هجرة الحبشة، وراعينا في المناشدات تواريخ وقوع حوادثها».

العرب، وفاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة، وابناي الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة؟» قالوا: اللهمَّ نعم!

قال: «أتعلمون أنَّه كانت له من رسول الله صلى الله عليه وآله كلّ يوم خلوة وفي كلّ ليلة دخلة، إذا سأله أجابه وإذا سكت ابتدأه؟» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بينه وبين زيد وجعفر فقال له: يا عليّ، أنت منّي وأنا منك، وأنت وليّ كل مؤمن ومؤمنة بعدي؟» قالوا: اللهم نعم.

قال: «أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم تنزل به شدّة قط إلاّ قدّمه لها ثقة به، وأنه لم يدعه باسمه قط إلاّ أن يقول: يا أخي أو ادعوا لي أخي؟» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أنشدكم الله، أتعلمون أنَّه دفع إليه اللواء يوم خيبر وقال: لأدفعه [لأدفعنه] إلى رجل يحبّه الله ورسوله، ويحبّ الله ورسوله، كرّار غير فرّار، يفتحها الله على يديه؟» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أنشدكم الله هل تعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله اشترى موضع مسجده ومنازله فابتناه، ثمّ ابتنى فيه عشرة منازل تسعة له، وجعل أوسطها لأبي، ثمّ خطب صلى الله عليه وآله فقال: «إنّ الله أمر موسى أن يبني مسجداً طاهراً لا يسكنه غيره، وغير هارون وابنيه؛ وإنّ الله أمرني أن ابني مسجداً طاهراً لا يسكنه غيري وغير أخي وابنيه»، ثمّ سدّ كلّ باب شارع إلى المسجد غير بابه، فتكلّم في ذلك من تكلّم، فقال صلى الله عليه وآله: ما أنا سددت أبوابكم وفتحت بابه، ولكنّ الله

أمرني بسدّ أبوابكم وفتح بابه، ثمّ نهى الناس أن يناموا في المسجد غيره... وإنّ عمر بن الخطّاب حرص على كوّة قدر عينيه من منزله إلى المسجد، فأبى عليه!» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال له في (خروجه إلى) غزوة تبوك: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وأنت وليّ كل مؤمن بعدي؟» قالوا: اللهم نعم.

قال: «أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصبه يوم غدير خمّ فنادى له بالولاية وقال: فليبلّغ الشاهد الغائب؟» قالوا: اللهم نعم.

قال: «أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعا النصارى من أهل نجران إلى المباهلة لم يأت إلاّ به وبصاحبته وابنيه؟» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في آخر خطبة خطبها: أيّها الناس، إنّي تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وأهل بيتي، فتمسّكوا بهما لن تضلّوا؟» قالوا: اللهم نعم!

قال: «أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمره بغسله وأخبره: أنّ جبرئيل يعينه عليه؟» قالوا: اللهم نعم!

فلم يدع شيئاً أنزله الله في عليّ بن أبي طالب خاصّة وفي أهل بيته من القرآن، ولاعلى لسان نبيّه، إلاّ ناشدهم فيه، فيقول الصحابة: اللهم نعم قد سمعناه، ويقول التابعي: اللهم نعم قد حدّثنيه من أثق به!

ثمّ ناشدهم: أنهم هل سمعوه صلى الله عليه وآله يقول: «من زعم أنّه يحبّني ويبغض علياً

فقد كذب، ليس يحبّني وهو يبغض علياً»، فقال قائل: يا رسول الله وكيف ذلك؟ فقال: لأنّه منّي وأنا منه، من أحبّه فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله! ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله!»

فقالوا: اللهم نعم قد سمعناه(١).

إذاً، هذه بعض المواقف الصلبة والمعارضة من الإمام الحسين عليه السلام ضدّ معاوية بن أبي سفيان، فيتبيّن لنا أنّ معارضة الإمام الحسين عليه السلام لبيعة يزيد لم تكن فجأةً حين موت معاوية، بل كانت معارضته لذلك منذ عهد معاوية وحين تنصيب يزيد ولياً للعهد، فهو لم يبايع ليزيد في عهد معاوية، وقد ترك معاوية الإمامَ الحسين عليه السلام في شأن البيعة، ولم يلاحقه لإجباره على البيعة.

ولكن يبقى السؤال: لماذا لم يخرج الإمام الحسين عليه السلام على معاوية بعد أن أمر بالبيعة لابنه يزيد، خصوصاً وأنّ معاوية قد خرق عقد الصلح؟!

نقول: لم يكن ليخفى على الإمام الحسين عليه السلام ما كان عليه معاوية من دهاء ومكر وغدر يمكّنه من تظليل أذهان الناس بحيث لا يعود لحركة الحسين عليه السلام ضدّه أيّ أثر؛ إذ لو ثار الإمام الحسين عليه السلام على معاوية فإنّ من المتوقّع أن يتّجه معاوية إلى عدّة خيارات في المواجهة:

الخيار الأوّل: اغتيال الإمام الحسين عليه السلام بالسمّ، كما هو ديدنه مع

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلاميّ، الشيخ محمد هادي اليوسفيّ الغرويّ، ج٦، ص٣٨- ٤١. نقلًا عن كتاب سليم بن قيس، ج٢، ص٧٨٨- ٧٩٣.

معارضيه، وبالتالي لن يتحقّق التأثير الذي تعطيه الحركة والثورة.

الخيار الثاني: حصار الإمام الحسين عليه السلام وعدم قتله، بل مراعاته ومراعاة أهل بيته، ثمّ إطلاق سبيلهم، وهذا ما يتمنّاه معاوية من أجل أن يردّ إليهم إطلاق رسول الله صلى الله عليه وآله لهم، وبذلك تكون له المنّة عليهم. بل هذا هو ما أوصى به ابنه يزيد أيضاً(١).

الخيار الثالث: حتى لو قتل الحسين عليه السلام، إلا أنّ جهازه الإعلاميّ الضخم يمكنه أن يصوّر الحسين عليه السلام أنه طالب ملك، أو خارجيّ، أو غير ذلك، خصوصاً وأنّ معاوية كانت له مسحة دينيّة لم تكن ليزيد ابنه.

فتلاحظ أنّ كلّ هذه الخيارات لم تكن في صالح قيام الإمام الحسين عليه السلام ضدّ معاوية، فلو ثار الإمام الحسين عليه السلام في ذلك الوقت لما أعطت حركته ثمارها المطلوبة، بالإضافة إلى وضع الأمّة آنذاك من التسليم لمعاوية والخوف منه، ولذا صرّح الإمام الحسين عليه السلام بذلك حينما جاءته كتب أهل الكوفة من الشيعة يطلبون منه القيام على معاوية، حيث قال فيما قاله: "**فليكن كلّ رجل منكم حلساً(٢) من أحلاس بيته ما دام معاوية حيّاً، فإن يهلك ونحن وأنتم أحياء سألنا الله العزيمة على رشدنا، والمعونة على أمرنا، وألّا يكلنا إلى أنفسنا، فإنّ الله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون**"(٣).

(١) موسوعة التاريخ الإسلاميّ، الشيخ محمد هادي اليوسفيّ الغرويّ، ج٦، ص٤٤.
(٢) الحلس: هو ما يلي ظهر الدابة تحت البرذع، والمعنى الزموا بيوتكم ولا تبرحوها.
(٣) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوريّ، ج١، ص١٤٢.

وقد مات معاوية في مستهلّ شهر رجب من عام ٦٠ هـ بعد أن أوصى ابنه يزيد بوصايا عديدة، ومن ضمن تلك الوصايا بأنّه يخشى عليه من ثلاثة نفر: عبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، والحسين بن عليّ عليه السلام، وأوصاه أن يراقب عبدالله بن عمر ولا يدعه، وأن يظفر بعبدالله بن الزبير ويقتله، وأن يظفر بالحسين عليه السلام ولكن لا يقتله، بل يصفح عنه[1].

المقام الثاني: النظريّات المطروحة حول أسباب ودوافع النهضة الحسينيّة

بعد أن ألقينا نظرة على الظروف والأحداث التي حدثت قبل موت معاوية، نأتي الآن إلى بيان النظريّات التي تُذكر في أسباب وأهداف حركة الإمام الحسين عليه السلام ضدّ يزيد بن معاوية.

وسوف نذكر في هذا البحث أهمّ النظريات التي يمكن قبولها في حدّ ذاتها والتي طرحت في بيان سبب خروج الإمام الحسين عليه السلام وثورته، أمّا النظريات الواضحة البطلان فلن نتعرّض لها ولا للجواب عنها، كنظرية بعض السلفيين الذين قالوا بأنّ خروج الإمام الحسين عليه السلام لم يكن شرعيّاً، وأنّه قُتل بسيف جدّه، وأنّه السبب في تمزيق الأمّة، وكذلك نظريّة بعض المستشرقين الذين قالوا بأنّ خروج الإمام الحسين عليه السلام على يزيد كان بدافع قَبَليّ؛ وذلك للصراع القديم القائم بين بني هاشم وبني أميّة، فهذه كلّها نظريات باطلة وغير مقبولة في نفسها، فلذا نعرض عنها.

(١) موسوعة التاريخ الإسلاميّ، الشيخ محمد هادي اليوسفيّ الغرويّ، ج٦، ص٤٤.

فنذكر هنا أهمّ النظريات:

النظريّة الأولى: الحفاظ على النفس(١)

تفيد هذه النظريّة بأنّ الإمام الحسين عليه السلام لم يكن يريد القتال والمواجهة، بل كان يريد الحفاظ على نفسه وأهل بيته فقط، ولكنّه أُجبر على الخروج والقتال.

ولهذه النظرية مجموعة من الشواهد:

الشاهد الأول: تصريحات الإمام الحسين عليه السلام نفسه

إنّما خرج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة بسبب أنّ القوم قد هدّدوه بالقتل، ولم يراعوا فيه حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرج من المدينة ليحفظ نفسه، وقد صرّح بذلك في مواطن متعدّدة:

منها: عندما توجّهه عليه السلام إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله يشكو ما أصابه، قال: **"فاشهد عليهم يا نبي الله أنهم قد خذلوني وضيّعوني، وأنّهم لم يحفظوني"**(٢)، فالقوم لم يحفظوه بل أرادوا قتله.

ومنها: عندما خرج من المدينة جعل يقرأ هذه الآية: **"فَخَرَجَ مِنْهَا خائِفاً يَتَرَقَّبُ قال رَبِّ نَجِّنِي من الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"**(٣)(٤)، فهو خائف من أن

---

(١) وقد تبنّى هذه النظرية آية الله الاشتهارديّ (راجع: موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٢، ص٣٤٩، هـ٤)، وكذلك السيد عليّ أشرف في مجموعة من كتبه التي ألفها لإثبات هذه النظرية.

(٢) الفتوح لابن أعثم، ج٥، ص١٨.

(٣) الصواعق المحرقة لابن حجر، ص١١٧.

(٤) الفتوح لابن أعثم، ج٥، ص٢٢.

يُقتل.

ومنها: عندما التقى في الطريق إلى مكة بأبي هرم [أو أبي هرّة] الكوفيّ، وقد سأله أبو هرم عن سبب خروجه من المدينة، فقال عليه السلام: "**ويحك يا أبا هرم، شتموا عرضي فصبرت، وطلبوا مالي فصبرت، وطلبوا دمي فهربت، وأيم الله ليقتلنّي، ثم ليلبسنّهم الله ذلاً شاملاً، وسيفاً قاطعاً، وليسلطنّ عليهم من يذلّهم**"(١).

فالإمام عليه السلام يصرّح بأنّه خرج خائفاً هارباً، وهذا ليس أمر سلبيّاً حتى يؤاخذ الإمام عليه السلام به، بل هو بمعنى الاحتراز وحفظ النفس؛ لأنّه كان لا يريد المواجهة آنذاك.

الشاهد الثاني: فهم المؤرّخين

هناك مجموعة من المؤرّخين قد ذكروا أنَّ سبب خروج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة هو الخوف والفرار لحفظ النفس، وليس أمراً آخر، منهم مثلاً:

-ابن كثير: حيث قال: "**وصمّم على المخالفة الإمام الحسينُ وابنُ الزبير، وخرجا فارّين إلى مكّة فأقاما بها**"(٢).

-ابن حجر: حيث قال: "**وسبب مخرجه رضي الله عنه أنّ يزيد لمّا استخلف سنة ستّين أرسل لعامله بالمدينة أن يأخذ له البيعة على الحسين،**

(١) الأمالي للصدوق، ١٥٣.

(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٨، ص١٥١.

ففرّ لمكّة خوفاً على نفسه"(١).

الشاهد الثالث: طريقة سير حركة الإمام الحسين عليه السلام

إذا لاحظنا كيفيّة الأحداث التي سار عليها الإمام الحسين عليه السلام منذ خروجه من المدينة إلى يوم العاشر من المحرّم نجد بأنّها كانت من أجل الدفاع والحفاظ على النفس فقط، فالإمام الحسين عليه السلام عندما لم يكن يريد البيعة ليزيد وكان الخطر يتهدّده في المدينة خرج إلى مكّة ليحفظ نفسه؛ باعتبار أنّ مكّة هي البلد الحرام والآمن، وهكذا عندما علم عليه السلام بأنّ يزيد قد أرسل إليه ثلاثين شيطاناً ليقتلوه ولو كان متعلّقاً بأستار الكعبة خرج من مكّة قاصداً الكوفة؛ باعتبار أنّهم هم الذين كاتبوه وأنّهم سوف يحمونه من وصول أعوان يزيد إليه، ثم بعد لقائه بجيش الحرّ اقترح عليهم الرجوع إلى المدينة، ولكنّه أُجبر على الذهاب إلى كربلاء وحصاره في العراء، وفي كربلاء كذلك لم يكن يريد البدء بالقتال أصلاً، فقد قال لمسلم بن عوسجة في يوم العاشر: **"ما كنت لأبدأهم بالقتال"**(٢)، حتى أُجبر عليه السلام على القتال وقُتل عليه السلام، فكلّ المجريات تفيد بأنّ الإمام الحسين عليه السلام كان يريد الدفاع عن نفسه فقط.

الشاهد الرابع: بقاء الإمام عليه السلام في مكة أربعة أشهر

لقد خرج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة في مستهل شهر رجب،

(١) الصواعق المحرقة، ابن حج الحيثمي، ص١٩٦.
(٢) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٤٤، ص٣٨٠.

وبقي إلى شهر ذي الحجّة، أي ما يقارب الأربعة أشهر، وفي فترة بقائه في مكّة لم ترصد الحكومة أيّ تحرّك من قبله ممّا من شأنه أن يهدّدها، مع أنّ الناس كانت تدخل على الإمام عليه السلام وتخرج أمام أنظار السلطة، وإلا لو كان الإمام الحسين عليه السلام يتحرّك للثورة لما أُمهل كلّ هذه الفترة.

ثمّ إنّ مصطلح (الخروج) الذي استعمل على لسان الإمام الحسين عليه السلام لا يعني الثورة، فهذا التحميل للمصطلح على غير معناه، وهو إنّما حصل بسبب الأجواء والحماسة السياسيّة التي نعيشها، وإلّا فالتعبير بالخروج -في جميع المواضع التي استعملها الإمام عليه السلام- يعني الخروج من المدينة؛ لأنّ كلمة (الخروج) اقترنت بالحرف (إلى)، وليس بالحرف (على) حتى نحمّلها معنى الثورة، كما قال عليه السلام لأخيه محمد بن الحنفية: "**وأنا عازم على الخروج إلى مكّة**"(١).

الإيرادات على هذه النظرية:

هذه النظرية لا يمكن القبول بها؛ لعدّة أمور:

الأمر الأوّل: صحيح أنّ الإمام الحسين عليه السلام لم يقبل بمبايعة يزيد وخرج من المدينة إلى مكّة ثم إلى الكوفة، إلا أنّ هذا لا يعني أن نحصر هدف الإمام الحسين عليه السلام بهذا، بل هو قد أعلنها صريحاً بأنه خارجٌ لطلب الإصلاح في أمّة جدّه، لا أنّه فقط يريد الفرار من البيعة والحفاظ على نفسه.

---

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسّي، ج٤٤، ص٣٢٩.

الأمر الثاني: الإمام الحسين عليه السلام أعلن صريحاً بأنّه سوف يستشهد وأنّه طالبٌ للشهادة، ولذا قال: «**مَن لَحِقَ بنا منكم استشهد، ومَن تخلّف لمْ يبلغ الفتح**»(١)، وقال: «**شاء الله أن يراني قتيلًا**»(٢)، فهو خارج وعازم على الشهادة، وهذا لا ينسجم مع القول بأنّه يفرّ للحفاظ على نفسه فقط؛ إذ كان عليه السلام يعلم بأنّ فراره لا يجدي نفعاً، فبنو أميّة سوف يلاحقونه ويقتلونه أينما كان، فلذا كان يقول عليه السلام: "**لو دخلت في حجر هامة من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقتلوني**"(٣).

الأمر الثالث: أنّه لا مانع من القول بأنّ الإمام الحسين عليه السلام كان يريد الحفاظ على نفسه، ولكن ليس ذلك هدفاً في نفسه، بل هو يريد الحفاظ على نفسه من أجل هدف آخر وغاية أخرى.

النظريّة الثانية: التكليف الخاصّ بالإمام عليه السلام(٤)

تفيد هذه النظريّة أنّ الإمام الحسين عليه السلام قد خرج بداعي التكليف الإلهيّ الخاصّ به، فالله عزّ وجلّ كلّفه بالخروج وأوجب عليه ذلك، أمّا ما هو السبب في ذلك؟ فلا نعلمه، فهو أمر غيبيّ بالنسبة لنا.

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام، السيد عبد الرزّاق المقرّم، ص٦٦.

(٢) مقتل الحسين عليه السلام، السيد عبد الرزّاق المقرّم، ص٦٥.

(٣) تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢٨٩.

(٤) وقد ذهب إلى هذه النظرية مجموعة من العلماء، كالميرزا محمد تقي سبهر في كتاب ناسخ التواريخ، والعلامة المجلسي في كتاب مجموعه رسائل اعتقادي، وصاحب الجواهر. (راجع: موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، ج٢، ص٣٥٢).

ولهذه النظرية مجموعة من الشواهد:

الشاهد الأول: الوعد بالشهادة من رسول الله صلى الله عليه وآله

عندما ذهب الإمام الحسين عليه السلام لوداع جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله، ثم غفى على القبر غفوة، رأى رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقال له صلى الله عليه وآله: «**إنّ لك في الجنة درجات لن تنالها إلا بالشهادة**»(١)، يعني أنت مكلّف بالخروج، ولكن ما هو سرّ هذا التكليف؟ لا نعلمه.

الشاهد الثاني: ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام من أنّ لكلّ إمام مسؤولية وتكليف إلهي

وكان تكليف الإمام الحسين عليه السلام هو الشهادة، فقد جاء في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام رواية طويلة تذكر تكليف كلّ إمام، ننقل محلّ الشاهد: «**فلما توفي الحسن عليه السلام ومضى، فتح الحسين عليه السلام الخاتمَ الثالث، فوجد فيها: أنْ قاتِل فاقتُل وتُقتل، واخرج بأقوام للشهادة لا شهادة لهم إلا معك، قال: ففعل عليه السلام**»(٢).

الشاهد الثالث: ما ذكره الإمام الحسين عليه السلام لأخيه محمد بن الحنفية

من أنه رأى جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وقال له: «**يا حسين اخرُج، فإنّ الله قد شاء أن يراك قتيلاً**»(٣).

فجميع هذه الشواهد تشهد بأنّ خروج الإمام الحسين عليه السلام كان

(١) الفتوح لابن أعثم، ج٥، ص١٩.

(٢) الوافي، الفيض الكاشانّي، ج٢، ص٢٦١.

(٣) موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٣، ص٢٧٦.

تكليفاً شخصيّاً وخاصّاً به، وأمّا الأسباب فهي غيبيّة بالنسبة لنا، فثورة الإمام الحسين عليه السلام هي حالة استثنائيّة وليست قاعدة عامّة.

الإيرادات على هذه النظرية:

وهذه النظرية لا يمكن قبولها أيضاً؛ لعدّة أمور:

الأمر الأوّل: إنّ الأنبياء والأوصياء إنّما يتعاملون بالعنصر الظاهري البشري، ولا يتعاملون بالعنصر الغيبيّ كما هو معلوم؛ إذ الهدف من بعثهم وجعلهم هو إصلاح الناس وتربيتهم، وهو إنّما يكون عن طريق جعل القدوة التي يستطيع الناس الاقتداء بها، وهذا يقتضي أن تكون القدوة في نطاق قدرة المقتدي حتى يمكنه الاقتداء، بمعنى أنّه لا بدّ من أن يكون تعامل هذه القدوة تعاملاً وفق مقتضيات العنصر البشريّ لا الغيبيّ، وأمّا القول بهذه النظريّة فهذا يعني أنّه لا يمكن الاقتداء بالإمام عليه السلام .

الأمر الثاني: إنّ الإمام الحسين عليه السلام قد صرّح بأنّ خروجه كان بدوافع عقلانيّة لا غيبيّة، فهو قد قالها صريحاً: «**إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر**»، فهذا أمر عقلانيّ واضح، لا أنّه أمر غيبيّ وغير واضح.

النظريّة الثالثة: إقامة دولة الحقّ(١)

تفيد هذه النظريّة أنّ الإمام الحسين عليه السلام قد خرج من أجل إقامة دولة

---

(١) ويذهب إلى هذه النظريّة غالب أهل السنّة؛ إذ أنهّم ينظرون إلى الحوادث بنظرة تاريخيّة بحتة، ولا يفسّرونها من جوانب كلاميّة. وكذلك يذهب إليها من الخاصّة الشيخ المفيد والسيد المرتضى،

الحقّ وإحياء سنّة النبي صلى الله عليه وآله ، فالحسين عليه السلام لمّا رأى أنّ الفرصة مواتية له لإقامة الدولة الإسلاميّة الحقّة والعادلة بدأ بالتخطيط للخروج والثورة، ولكن بعد ذلك عندما خذله الناس ولم يمتثلوا لتكليفهم الشرعيّ لم يتحقّق هذا الهدف وهو إقامة الدولة الحقّة، فهذا من قبيل خروج النبي صلى الله عليه وآله في معركة أحد، فبعد أن لم يمتثل المسلمون أوامر رسول الله صلى الله عليه وآله انهزموا.

ولهذه النظرية عدّة شواهد:

الشاهد الأوّل: مراسلات الإمام الحسين عليه السلام مع أهل الكوفة التي تبيّن أنّ الهدف كان هو إزاحة يزيد وإقامة دولة الحقّ.

الشاهد الثاني: إرسال الإمام الحسين عليه السلام مسلم بن عقيل إلى الكوفة من أجل استخبار حال أهل الكوفة ومدى استعدادهم للحرب والقتال، فهذا يكشف عن أنّه كان يريد إقامة دولة وحكومة.

الشاهد الثالث: إنّ بنود صلح الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية قد نصّت على أنّ الخلافة بعد معاوية إنّما تكون للحسين عليه السلام إن لم يكن الإمام الحسن عليه السلام موجوداً، فالإمام الحسين عليه السلام خرج يريد أخذ الخلافة وتكوين الدولة؛ وفقاً لما جاء في الصلح.

الشاهد الرابع: أنّ تصريح الإمام الحسين عليه السلام بأنّه خارج لطلب الإصلاح في أمّة جدّه، وأنّه يريد أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر،

وكذلك الشيخ الصالحي نجف آبادي من المعاصرين. (راجع: موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٢، ص٣٥٧.

يلزم منه أن يكون خروجه من أجل إقامة الدولة، وإلّا كيف سيتحقّق الإصلاح؟! وكيف سيكون مبسوط اليد حتى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؟! فلا بدّ من إقامة الدولة حتى تتحقّق هذه الأمور.

الإيرادات على هذه النظرية:

ويرد على هذه النظرية عدّة أمور:

الأمر الأوّل: إنّ خطابات الإمام الحسين عليه السلام وإعلانه صريحاً بأنّه سوف يُقتل ويُستشهد لا ينسجم مع هدف إقامة الدولة؛ لأنَّ هذا التصريح منه يعتبر عاملاً منفّراً للناس، والحال أنَّ الإمام الحسين عليه السلام يحتاج إلى الناس والجند للقتال من أجل تحقيق هذا الهدف.

الأمر الثاني: بناءً على هذه النظرية كان ينبغي على الإمام الحسين عليه السلام بعد أن خذله أهل الكوفة، وبعد أن سمع بمقتل مسلم بن عقيل أن يتراجع عن هذا الهدف وهو إقامة الدولة؛ لأنه لن يتحقّق هدفه من دون جنود ومقاتلين، ولكنّا نجده عليه السلام قد واصل طريقه بعد سماع خبر مقتل مسلم، فهذا يعني بأنه ليس إقامة الدولة هو الهدف؛ فالذي يتحرّك من أجل الحكم فإنه يتقدّم في حركته إلى حيث يرى إمكان المواصلة، وأما إذا علم بعدم إمكان تحقّق إقامة الحكم والدولة فتكليفه أن يرجع.

الأمر الثالث: إنّ قول الإمام الحسين عليه السلام بأنّه قد خرج لطلب الإصلاح في أمّة جدّه، وأنّه يريد أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر،

لا يدلّ بالصراحة على أنّه يريد إقامة دولة، نعم سيأتي توجيه ذلك في النظريات الآتية.

النظريّة الرابعة: طلب الشهادة من أجل إيقاظ الأمّة[١]

تفيد هذه النظرية أنّ الإمام الحسين عليه السلام خرج طالباً الشهادة من أجل إيقاظ هذه الأمّة بعد أن أصابها الخمول والركود، وانطفأت فيها شعلة الحماسة والثورة ضدّ الانحرافات الكبيرة والخطيرة، فلا يمكن إعادة الأمّة إلى الطريق الصحيح إلا من خلال الدم الطاهر لأبي عبد الله الحسين عليه السلام، وكذلك الإمام الحسين عليه السلام كان يعلم بأنّه سوف يُقتل ويُستشهد، والروايات في هذا المعنى كثيرة، فهو لم يخرج لأجل إقامة الدولة، بل لإحياء ضمير الأمّة من جديد.

ويمكن أن نذكر عدّة شواهد على ركود الأمّة وعدم مبالاتها بما يجري في العالم الإسلاميّ والذي يعبّر عنه السيد الشهيد الصدر قدس سره بـ (أخلاقيّة الهزيمة وموت الإرادة):

الشاهد الأول: إنّ من كانوا يُسمّون بعقلاء المسلمين وكبار القوم في المدينة ومكّة أجمعوا على أنّ تحرّك الحسين عليه السلام فيه خطر كبير، وكانوا يخوّفونه بالموت، وبقوّة بني أميّة، أمثال عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن جعفر الطيّار، ومحمد بن الحنفيّة، وغيرهم، فهذا

(١) ذهب لهذه النظريّة الكثير من العلماء، وإن اختلفوا في بيانها وتفسيرها (راجع: موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهريّ، ج٢، ص٣٥١)، ونحن نبيّن هذه النظريّة وفق ما ذكره السيّد الشهيد الصدر قدس سره في كتاب (أهل البيت عليهم السلام تنوّع أدوار ووحدة هدف).

هو حال نخبة المسلمين! فهذا شاهد على مستوى الانهيار النفسيّ الذي تفشّى حتى في سادة المسلمين فضلاً عن سائر الناس.

الشاهد الثاني: عندما طلب الإمام الحسين عليه السلام من عبيد الله بن الحرّ الجعفيّ أن ينصره، فإنّه قد عزّ عليه أن يقدّم شيئاً سوى فرسه! هنا روح الانهزام، فهو لا يريد أن يضحّي، يريد أن يحفظ نفسه فقط، فهو الذي كان يقول عندما أرسل إليه الإمام الحسين عليه السلام رسولاً يدعوه إليه: **"والله ما خرجت من الكوفة إلا مخافة أن يدخلها الحسين بن عليّ عليه السلام وأنا فيها فلا أنصره"**(١).

الشاهد الثالث: جاء في بعض النقولات أنّ حبيب بن مظاهر استأذن الإمام الحسين عليه السلام أن يذهب ويدعو عشيرته -(بني أسد) التي كانت قريبة من الغاضريّة- للالتحاق بالإمام الحسين عليه السلام، فعندما ذهب إليهم حبيب وهو مع تلك الوجاهة عندهم ماذا صنعوا؟ هل استجابوا؟ كلا، بل في نفس تلك الليلة غادرت كلّ عشيرة بني أسد تلك المنطقة خوفاً على أنفسهم(٢)!.

الشاهد الرابع: عندما وقع قيس بن مسهر -رسول الحسين عليه السلام- في قبضة ابن زياد أمره أن يصعد المنبر ويسبّ الإمام عليّ عليه السلام وابنيه الحسن والحسين عليهما السلام وإلا سيقتله، فعندما صعد المنبر قال وبكلّ شجاعة: "أنا

(١) الفتوح لابن أعثم، ج٥، ص٧٣.

(٢) هكذا ذكر الشهيد الصدر قدس سره، والصحيح أنهّم انهزموا بعد أن وجّه إليهم عمر بن سعد جيشاً يردّهم، فهم في الحقيقة استجابوا لحبيب، ولكن ابن سعد منعهم من الوصول. (راجع: موسوعة الإمام الحسين عليه السلام، الريشهري، ج٤، ص٤١).

رسول الحسين إليكم، وقد خلفته بموضع كذا فأجيبوه"[١]، فأمر عبيد الله بن زياد جلاوزته أن يُرمى من فوق القصر ويُقتل، فأخذوه وقتلوه أمام أعين الناس.

هذا الموقف العظيم من هذا الشخص العظيم والشجاع كان من شأنه أن يحرّك ضمائر كلّ أهل الكوفة، ويثير حميّتهم، فهذا رسول الحسين عليه السلام يخبر بكلّ أمانة وبكلّ شجاعة بأنّ الحسين عليه السلام على الأبواب، فيُقتل بهذه الطريقة البشعة، ولكن ما هي النتيجة؟! لا أحد يحرّك ساكناً، ضمائر ميّتة، قلوب راكدة، لم تتأثّر بهذا الموقف، ولم تتحرّك فيهم روح التضحية والفداء.

وهناك شواهد أخرى كثيرة يذكرها السيد الشهيد، ولكن نكتفي بهذا المقدار، فإذاً هذه شواهد تبيّن مدى تفشّي روح الهزيمة في المجتمع الإسلاميّ، فأراد الحسين عليه السلام أن يوقظ هذه الأمّة من غفلتها ونومتها، ويعيدها إلى خطّها الرساليّ التضحويّ من جديد، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا بشهادة الإمام الحسين عليه السلام وسفك دمه الطاهر.

والإيراد على هذه النظرية يأتي أثناء بيان النظرية الخامسة.

النظريّة الخامسة: نظريّة الجمع[٢]

تفيد هذه النظرية بأنّ نظريّة إقامة الحكومة ليست مقبولة في حدّ ذاتها،

---

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٤٤، ص٣٧٠.

(٢) ذهب إلى هذه النظريّة مجموعة من العلماء، منهم آية الله السيد على الخامنئي حفظه الله في كتاب (إنسان بعمر ٢٥٠ سنة)، وآية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله.

ولا نظريّة الشهادة مقبولة في حدّ ذاتها؛ فقد حصل خلطٌ بين الهدف وبين النتيجة، فهدف الإمام الحسين عليه السلام هو خلق نهضة وروح مقاومة في الأمّة، ونتيجة هذا الهدف هي إمّا إقامة الحكومة وإمّا الشهادة، ولا ثالث في البين.

فإذا تكلّلت حركة الإمام الحسين عليه السلام بالنجاح فذلك نور على نور، وسوف يتحقّق الهدف وهو خلق نهضة وروح مقاومة في الأمّة، وإذا لم تتكلّل الحركة بالنجاح فسوف يستشهد الإمام الحسين عليه السلام إلا أنّه مع ذلك سوف يتحقّق هذا الهدف، فنفس تحرّك الإمام الحسين عليه السلام هو درس لكلّ المسلمين آنذاك وللأجيال اللاحقة.

أما أنه لماذا نظرية الحكومة لوحدها ليست مقبولة؟

فلأجل ما تمّ ذكره سابقاً من إيرادات على نظرية إقامة الدولة.

وأما أنه لماذا نظرية الشهادة لوحدها غير مقبولة؟

فيقول السيّد القائد الإمام الخامنئيّ حفظه الله: بأنّه لا يوجد عندنا في الشرع شهادة بهذا المعنى، فلا توجد في مصادر الأحكام من الآيات والروايات شهادة بمعنى أن يتحرّك الإنسان لأجل أن يُقتَل، فهذا لا يمكن أن يكون هدفاً للإمام الحسين عليه السلام، بل الموجود في الشريعة شهادة بمعنى أن يتحرّك الإنسان ويستقبل الموت لأجل هدف مقدّس واجب أو راجح، هذه هي الشهادة الإسلاميّة الصحيحة، أمّا أن يتحرّك الإنسان من أجل أن يُقتل، أو بحسب التعبير الشاعريّ

أنّ يجعل دمه وسيلة لزلزلة الظالم وإيقاعه أرضاً، فمثل هذه الأمور لا علاقة لها بواقعةٍ بتلك العظمة[(١)].

ويقول سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه: "حركة الإمام الحسين عليه السلام ماذا كانت تستهدف أوّلاً وبالذات؟ هل كان المستهدَف الأول للإمام الحسين عليه السلام هو أن يُستشهد مع إمكان النصر؟ لا؛ أوّل ما أن يكون مستهدفاً للإمام الحسين عليه السلام هو النصر على يزيد، وإقامة حكومة إسلاميّة عادلة على يد الإمام الحسين عليه السلام، فإذا لم يمكن هذا ومنعته الظروف، وكانت الشهادة لا بدّ منها، وإن لم يتحقّق الغرض الموضوعيّ القريب، ولكن كان حفظ الإسلام متوقّفاً على الشهادة، الهزّة العنيفة التي تحيي إرادة الأمّة، وعي الأمّة، تستثير إرادتها، تنتشل إرادتها، تسلّط الضوء على فساد الحكم الأموي الذي كان قائماً، إذا لم يكن طريق لحفظ الإسلام، ولا وقت يتّسع للمناورة، ولإعطاء فعاليّة العمليّة التبليغيّة والتوعويّة قيمتها، كان لا بدّ من الاستشهاد، ممّن شهادته تحيي الإسلام وليس من أي واحد"[(٢)].

ويقول أيضاً في خطاب آخر: "ماذا كان هدف الحسين عليه السلام؟ ما أكثر النصوص وما أكثر المواقف والشواهد العملية التي تفيد بأنّ الحسين عليه السلام كان يستهدف أحد أمرين، وكلّ أمر من الأمرين له كلماته، وله شواهده، وله مواقفه، كان يطلب النصر العسكريّ من أجل الله، للإسلام، لإقامة الأمة

(١) إنسان بعمر ٢٥٠ سنة، الإمام الخامنئي، ص٢٠٣.

(٢) كلمة آية الله قاسم بقرية الدير (البحرين)، محرم ١٤٣٠ هـ، https://almuqawim.net

الإسلامية على يديه الشريفتين، لإنقاذ الأمّة والعالم، وكان من تخطيطه وما يعلمه أنّه يُستشهد، ولكن علمه بالشهادة لم يثنِهِ عن اتّخاذ كلّ الخطوات الممكنة في سبيل تحقيق النصرالعسكريّ"(١).

فإذاً، الهدف من حركة الإمام الحسين عليه السلام هو خلق روح النهضة والمقاومة في الأمّة، بأن تكون روح الغيرة على الدين وعدم التسليم للطواغيت ورفض الانحرافات الخطيرة مرتكزةً في نفوسهم، وكانت هناك نتيجتان لهذا التحرّك؛ إما إقامة الدولة والحكم، وإما الشهادة، وقد أعدّ الإمام الحسين عليه السلام العدّة لكلتا النتيجتين.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نبيّن أحداث ومواقف الإمام الحسين عليه السلام ضدّ قرار تنصيب يزيد وليّاً للعهد قبل موت معاوية، وكان هدفنا من ذلك هو الاستعانة بتلك المواقف في تحديد هدف الإمام الحسين عليه السلام في حركته ضدّ يزيد؛ إذ لا يمكن فصل الأحداث -ما قبل موت معاوية وما بعده- بعضها عن بعض، لا سيما بأنّ الموضوع واحد وهو رفض البيعة ليزيد.

ومن خلال النظر في مجموع هذه الأحداث والمواقف يتبيّن -بنظري القاصر- أنّ النظريّة الصحيحة والتي بيّنت هدف خروج الإمام الحسين عليه السلام ضدّ يزيد بشكل مقبول ومقنع هي النظريّة الأخيرة وهي

(١) خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم ليلة العاشر من المحرم ١٤٣٣هـ، الموافق ٥-١٢-٢٠١١م. https://almuqawim.net

نظرية الجمع، فهي فعلاً قد جمعتْ بين أهمّ نظريتين قال بهما كبار العلماء، وهما نظرية إقامة الدولة، ونظريّة طلب الشهادة، ووفّقتْ بينهما بشكل يزيح عنها الإشكالات التي يمكن أن تورَد.

والحمد لله ربّ العالمين.

بعض ملامحِ التَّوحيد في الثَّورة الحُسينية

الشيخ عزيز حسن الخضران

الملخّص:

تعرّض الكاتب في مقالته -في سبع نقاط وخاتمة- إلى علائم التّوحيد في النّهضة الحسينيّة، استلهاماً من كلمات وأفعال السّبط الشّهيد عليه السلام، فأشار إلى بعض أنواع التّوحيد، كالتّوحيد في الحاكميّة والتّوحيد في الخشية، وإلى المنطلق التوحيدي في الثورة الحسينية، وإلى علاقة التوحيد برضا أهل البيت عليهم السلام، ولفت إلى أنَّ ما أصاب الأمّة من خللٍ كان السَّبب الأساس فيه هو عدم التّوحيد الحقيقيّ.

بسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ، اللهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآلِ محمَّدٍ

المقدمة

إنَّ ثورة الإمام الحسين عليه السلام هي امتداد لرسالة جدِّه المصطفى صلى الله عليه وآله بلا شكٍّ ولا ريب، وحيث إنّه ما بُعثَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله إلّا لانتشال النَّاس من براثن الجهل والشِّرك، وهكذا كلُّ الأنبياء السّابقين عليهم السلام، فلا شكَّ حينئذ أن يكون الهدف الأساس للثَّورة الحسينيّة المقدَّسة هو الحفاظُ على التَّوحيد الخالص، الّذي لا يشوبُه أيُّ شائبة.

وهذا هو معنى قولِه عليه السلام في وصيتِه لأخيه محمَّد بن الحنفية: «**إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنَّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي صلى الله عليه وآله أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدّي وأبي علي بن أبي طالب عليه السلام، فمن قبلني بقبول الحقِّ فاللهُ أولَى بالحقِّ، ومن ردَّ عليَّ هذا أصبر حتّى يقضي الله بيني وبين القوم بالحقِّ وهو خير الحاكمين**»(١).

فالإصلاح الحسينيّ لم يكن لترميم ما هو موجود؛ إذ لم يترك بنو أميَّة من الإسلام غيرَ الاسم، وكان هدفُهم محوَ الإسلام محواً تامّاً وكاملاً، وهذا ما بيّنَه الإمام عليه السلام لمروان بن الحكم، حيث قال مروان اللعين للإمام الحسين عليه السلام: يا أبا عبد الله، إنِّي لك ناصحٌ، فأطعني ترشد، فقال الحسين عليه السلام: «**وما ذاك؟ قل حتّى أسمع**»، **فقال مروان: إنّي آمرك ببيعة يزيد أمير المؤمنين؛ فإنّه خيرٌ لك في دينِك ودنياك، فقال الحسين** عليه السلام: «**إنَّا لِله**

(١) مناقب آل أبي طالب، ج٣، ص٢٤١، ابن شهر آشوب، والبحار، المجلسي، ج٤٤، ص٣٢٩.

وإنَّا إليه راجعون، وعلى الإسلام السَّلام إذ قد بُليَت الأمَّة براعٍ مثلِ يزيد، ولقد سمعتُ جدِّي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: الخلافة محرَّمةٌ على آل أبي سفيان»، وطالَ الحديثُ بينَه وبين مروان حتّى انصرف مروان، وهو غضبان»[1].

إذن.. الصِّراع الّذي كان بين يزيد وبين السِّبط الشَّهيد عليه السلام، لم يكن صراعاً سياسيّاً بحتاً، بل كان صراعاً بين جبهة تمثِّلُ الحقَّ والتَّوحيد، وبين جبهة تمثِّلُ البَاطل والشِّرك. ويزيد كان يحمل ثاراتٍ من بدر وحنين، يجعله يحمل همَّ القضاء على الإسلام. نعم، من منطلقات يزيد -وأمثاله من اليزيديّين- هو الحصول على السُّلطة بأيِّ وجه كان، فإذا اقتضت مصلحة الكرسيّ أن يتظاهر بالدِّين فسوف يتظاهر، وإن اقتضت الحربُ على الدِّين صريحاً فلن يتردَّد في ذلك.

ولهذا لا يصحُّ التَّعاطي مع ثورة سيِّد الشُّهداء عليه السلام من منطلق السِّياسة الضِّيّقة المحصورة بجانب السُّلطة والحكم، بل يجبُ التَّعاملُ معها كما نتعاملُ مع نبوّة النَّبيّ صلى الله عليه وآله ومشروعه الإلهيّ تماماً، وفي كلِّ زواياه وتفاصيله، والّذي كان أساسه رفع راية التّوحيد الخالص والكامل..

ومن هنا، نريد أن نتعرَّض لبعضِ ملامح التَّوحيد في الثَّورة الحسينيّة، والمقتنصة من أقوال إمامنا أبي عبد الله الحسين عليه السلام وأفعاله قبل الثَّورة وأثناءها، ونضعها ضمن نقاط:

---

(١) البحار، ج٤٤، ص٣٢٦.

النّقطة الأولى: من أنواع التّوحيد (التّوحيد في الحاكمية)

من أهمِّ أنواع التَّوحيد الّذي كانت في خطرٍ في زمنِ يزيد -بل قبلَه- هو التّوحيدُ في الحاكميّة، بمعنى أنَّ منصب الحكم هل هو حقٌّ خالص لله يؤتيه من يشاء ويصرفه عمَّن يشاء و﴿**اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾(الأنعام:١٢٤)، أو أنّه شرعة لكلِّ وارد؟

العقيدة التّوحيديّة الخالصة والحقَّة تقول: بأنَّ الله تعالى هو الخالق، والعالم، والحكيم، وهو الهادي للخلق فهو أعلم بالطّريق الّذي يهدي النَّاس إلى الحقِّ، ويعرف من هو الّذي يستطيع أن يقوم بمهمّة الهداية، الّتي إحدى وسائلها المهمَّة الحكم والسّلطة، ولا سلطة لأحدٍ من النَّاس على الخلق، بل لا سلطة للإنسان على نفسِه، «**ألستُ أولَى بالمؤمنين على أنفسهم**»[١]، وإعطاء الحقِّ في الحكم والسُّلطة لأحدٍ من البشر -دون اختيار الله سبحانه ورضاه- هو شركٌ بالله سبحانه، ومحاربةٌ له في دينه.

والخلل الذي كان موجوداً بدرجة كبيرة عند النَّاس أيامَ يزيد هو في هذا الجانب، فإنَّهم ما كانوا ينكرون وجودَ الله تعالى، ولا يدَّعون أنَّ معَ الله إلهاً آخر، ولا يعبدونَ غيره ظاهراً، ولكنَّ النَّاس يتَّبعونَ الحاكم في كلِّ شيء، وقد وصلَ الحالُ بالنَّاس أن يقبلوا بمن هو متجاهرٌ بمخالفة الدِّين، وربّما ينكر حقّانيّة الدِّين جهاراً إذا استتبَّ له الأمر- وهو ما حصل عند يزيد لولا الثّورة والحسينيّة ومن ثمَّ بعض ردَّات

(١) جزء من كلام النَّبيّ صلى الله عليه وآله في يوم الغدير والّذي كان يمهّد فيه لتنصيب علي عليه السلام للخلافة، انظر: معاني الأخبار، الصّدوق، ص ٦٧.

الفعل وخوفه من الفتنة-، فالمشكلة الأساسيّة هي مسألة التَّوحيد في الحاكميّة، والّتي لا زالت آثارُها المدمِّرة موجودةً ونراها في كلِّ مكان. من الواضح أنّ الخلل في التَّوحيد في الحاكميّة له أسباب، لسنا في وارد الحديث عنها هنا.

النّقطة الثّانية: منطلق التّوحيد الحسيني النُّطق باسم الله تعالى

لا يمكن تحقيقُ التَّوحيد بشكلِه الخالص إلّا إذا كان اللهُ تعالَى هو محورُ حركةِ الإنسان المؤمن في كلِّ شيء، فلا يقدِّم شيئاً ولا يؤخّر شيئاً إلّا بعد النَّظر لحكم الله تعالى، وهذا يشمل الأمور الصّغيرة، فكيف إذا تصوَّرنا حركةً عظيمة تشمل مصالح العالم الإسلاميّ أجمع؟! وهي ثورةٌ سوفَ تترتَّب عليها آثارٌ عظيمة جدّاً ومستقبليّة طويلة! فإذا لم يكن المنطلق هو الله سبحانه فإنَّ هذه الآثار ستكون كارثيّة لجميع الأمَّة، والعكس بالعكس.

ولهذا، جاء في أمالي الشّيخ الصّدوق عن إمامنا الصّادق عليه السلام -يبيِّن فيه منطلق جدِّه الإمام الحسين عليه السلام في ثورته المباركة- أنَّه قال: «**فلمَّا هلكَ معاوية، وتولَّى الأمر بعدَه يزيد لعنه الله، بعثَ عاملَه على مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو عمُّه عتبة بن أبي سفيان، فقدِمَ المدينة.. وبعث عتبة إلى الحسين بن علي عليه السلام، فقال: إنَّ أميرَ المؤمنين أمرَك أن تبايع له، فقال الحسين عليه السلام: يا عتبة، قد علمتَ أنَّا أهلُ بيتِ الكرامة، ومعدنُ الرِّسالة، وأعلامُ الحقِّ الّذي أودعه الله عزّ وجلّ قلوبنا، وأنطق به ألسنتنا، فنطقت بإذن الله عزّ وجلّ**»(١). فحجّة

(١) أمالي الشّيخ الصّدوق، ص٢١٦.

الإمام الحسين عليه السلام في عدم مبايعة يزيد، هو أنَّه عليه السلام النَّاطق باسم الله تعالى، وهو يعني أنَّ حركته معصومة لا تخطأ؛ لأنَّها تنطلق من منطلق ما يريدُه الله تعالى فقط، لا ما تريدُه الأهواء والنُّفوس المريضة، فهو كجدِّه صلى الله عليه وآله ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾(النّجم: ٣ـ٤).

وهذا أحد وجوه التّوحيد المغفول عنه عند شريحة كبيرة من النّاس، فأنا قد أقبل الحكم الشّرعيّ بشكل مجمل باعتباره حكم الله تعالى، ولكن قد أجعل لنفسي الحقَّ في تشريع بعض الأحكام، في السّياسة، وفي الاقتصاد، وفي الأمور الاجتماعيّة والفكريّة، تارة بحجّة حرّيّة الرّأي، وتارة بحجّة عدم الاقتناع وما شاكل من المبرّرات.

ومن الملاحظ هنا، أنَّ المنطق الحسينيّ الإلهيّ هو الّذي كان يحكم حركة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وحركة الإمام الحسن عليه السلام، فعدم القيام لدى الأمير عليه السلام زمان الخلفاء الثّلاثة، وحربه مع القاسطين والمارقين والنّاكثين، وحرب الحسن عليه السلام بداية إمامته ثمَّ صلحه مع معاوية، وكذلك عدم قيام الحسين عليه السلام أيام معاوية كان يحكمُه نفس المنطق، وينطلق من نفس هذا المنطلق الإلهيّ.

وحينئذ فأيُّ حركةٍ لا تنطلقُ من هذا المنطلق (الإلهيّ المعصوم)، ستقعُ حتماً في شباكِ الشِّرك، علمتْ ذلك أم لم تعلم، بل وستنجرُّ إلى محاربة الدِّين والإسلام وبعناوين مختلفة، وهو ما نراه في كثير من الحركات والثّورات الّتي قامت باسم الإسلام والتّديُّن.

النّقطة الثّالثة: من وجوه التّوحيد التّسليم لله تعالى

الرّوايات الشّريفة الكثيرة تدلُّ على أنَّ استشهاد الإمام الحسين عليه السلام أمرٌ حتميٌّ لا مفرَّ منه، وقد أخبر به النَّبيّ صلى الله عليه وآله المسلمين، ولذلك كان كثيرٌ من الصَّحابة كابن عباس وابن عمر ينصحون الإمام عليه السلام بعدم الذّهاب إلى الكوفة، وقد بكت أمُّ سلمة لمَّا علمت أنَّ الإمام الحسين عليه السلام سيخرج من المدينة، وروت له حديث النَّبيّ صلى الله عليه وآله عن كربلاء، مع أنَّه عليه السلام كان قاصداً مكة، إلّا أنَّها عرفت -من طريقة الإمام عليه السلام في الخروج ومع العائلة وفي تلك الظّروف- أنَّ حديثَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله جاءَ أو أنّه بشكلٍ قطعيّ.

مع كثيرٍ من الرُّؤى الّتي رآها الإمام الحسين عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله يخبره فيها بمقتله، ولهذا، لا حاجة للحديث حول أنَّ الإمام الحسين عليه السلام هل كان يعلم بمقتله أو لا؟ وإذا كان يعلم ألا يعدُّ ذلك إلقاءً للنَّفس في التّهلكة؛ لأنَّ هذا التّساؤل يدلُّ على الجهل أو التّجاهل، وعدم معرفة الحكمة من الثَّورة وضرورة الاستشهاد، وأنَّه أمرٌ واختيارٌ إلهيّ، وليس مجرَّد رغبة شخصيّة للإمام عليه السلام.

والنَّقطة الجديرة بالحديث والّتي لها ارتباط ببحثنا، هي علاقة التَّوحيد في التَّعامل مع أمر من هذا القبيل، بمعنى أنَّ الإمام عليه السلام حينما كان يعلم علماً يقينيّاً بتفاصيل ما سيجري عليه وعلى أهل بيته وأصحابه، وأنَّه أمرٌ إلهيٌّ، وأنَّ فيه رضا الله ومصلحة الدِّين والإسلام، كيف تعاملَ مع ذلك من منطلق التّوحيد؟

لعلَّ كثيراً منَّا يعتبر ذلك أمراً عاديّاً وطبيعيّاً وسهلاً، ولا يوجدُ ما يوجب التّوقُّف والتَّأمّل فيه؛ فإمامٌ معصوم أُمِرَ بأمرٍ ونفَّذه امتثالاً لأمر الله تعالى، كبقيّة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام.

وهذا الكلام فيه جانب من الصِّحة، من ناحية أنَّنا لا نستكثر على الإمام الحسين عليه السلام أن يمتثلَ هذا الأمر الإلهيّ الصَّعب، بل هو عنده عليه السلام سهل في جنب الله تعالى، «**هَوّن عليَّ ما نزل بي أنَّه بعين الله**»[1]، ولكنَّ الكلام في التَّكليف في حدِّ ذاتِه، هل هو سهلٌ يسيرٌ؟ ألا يحتاجُ إلى عقيدةٍ توحيديّةٍ راسخة للاقتناع والتَّسليم بهذا الأمر؟ ألا يوجب هذا الأمر اختلاق الذّرائع المتعدِّدة للهروب منه؟!

لا شكَّ في أنَّ ذلك كان أمراً عظيماً لا يقوم به غير المعصوم عليهم السلام، ودليل ذلك نفس الاختيار الإلهيّ لسيِّد شباب أهل الجنَّة لهذه المهمَّة.. وهناك من الشّجعان والأبطال وربّما لديهم تديّن ولو ظاهريّ، لم يمتثلوا لدعوة الإمام عليه السلام، بل قدّموا اقتراحات لصرف الإمام عن هذه المهمّة.

وعامّة النَّاس مع معرفتهم بالإمام الحسين عليه السلام، لم يرحلوا معه من أرض مكة حينما دعاهم إلى النُّصرة، بينما وجدنا كثيراً من هؤلاء قاتلوا مع ابن الزبير -بعد ذلك- وربما قُتلوا، ولكنّهم رفضوا دعوة الإمام المعصوم عليهم السلام، فأين الخلل؟ ربّما يكون بعضُ أوجه الخلل في عقيدة التّسليم المطلق لله تعالى فيما يصنع، وفيما يأمر، وأنَّه سبحانه حكيم عليم لا يصدر منه إلّا الحقُّ.

(١) اللهوف في قتلى الطّفوف، السّيّد ابن طاووس، ص٦٩.

هذا التَّسليم المطلق لمثل هذه المهمَّة، تحتاج إلى الاعتقاد الرَّاسخ بأنَّ اللهَ سبحانَه هو مالك الأمر كلِّه، وهو المؤثِّر والمقدِّر، والحافظ والنَّاصر، وهو الحكيم فيما اختار من تكليف، فلا أحد مؤثِّر غيره، ولا حكيم سواه إلّا من أخذ بحكمته.

ولا يمكنُ لأحدٍ أن يسلِّم ويستسلم لله تعالى بشكلٍ مطلق، ما دامَ في نفسِه شيء ممَّا يصدرُ من الله تعالى، انظروا وتمعَّنوا في قوله سبحانَه: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(النساء:٦٥)، فقد نفي هنا الإيمان مع عدم التَّسليم المطلق.

والإمام الحسين عليه السلام كما أبرز وأظهر هذه الصِّفة(التّسليم) في موارد متعدّدة وفي أحلك الظُّروف قساوةً، فقد علَّم ذلك لأصحابه، بل وكانوا يمتلكون هذه الصِّفة من قبل، وهي الّتي أهّلتهم للمشاركة في هذا المشروع الإلهيّ الكبير، فلم نسمع أنّهم كانوا يناقشون الإمام فيما يتّخذه من مواقف، وقد وُصِفَ أبو الفضل العباس عليه السلام بأنَّه: «**نافذ البصيرة صلب الإيمان**»[1]، وكأنّما هذه الصّفة كانت شرطاً أساسيّاً لمن يلتحق بهذه المشروع، ويكون جزءا منه، ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ**﴾(البقرة: ٢٨٥).

وتبرز هذه الصِّفة(التّسليم) في المؤمن في الموارد الّتي يختفي فيها وجهُ الحِكمة من التَّكليف، ويكونُ التَّكليفُ شديداً ومكلفاً، للنَّفس وللمال وللأهل، وحينما يفقد الإنسان هذه الصِّفة أو تكون ضعيفة عنده، تبرز

(١) كما في الحديث عن إمامنا الصّادق عليه السلام، عمدة الطّالب في أنساب أبي طالب، ابن عنبة، ص٣٥٦.

المبرِّرات والأعذار، ويقع في الشِّرك الخفيّ دون أن يعلم.

النّقطة الرّابعة: التّوحيد في الخشية

العمل الإلهيّ والدَّعوة إلى الله تعالى وإلى دينِه يلزمُ منه المواجهة، فلا يوجدُ نبيٌّ ولا وصيٌّ استقبله قومُه بالورود والتّرحيب، بل واجهوهم بكلِّ الأساليب الممكنة، والسَّبب أنَّ الدّعوة إلى التّوحيد تعني ترك كلِّ شيءٍ ليس لله فيه نصيب، وتعني رفض الحكم الظّالم، وهذا يعني المواجهة، وتقتضي رفض الفساد وهذا يعني المواجهة، وتقتضي محاربة الانحراف الأخلاقيّ في المجتمع وهذا يقتضي المواجهة.

وخصوصاً حين الكلام التّوحيد في الحاكميّة، وحينئذٍ لا بدَّ من توفُّر قسم آخر من التّوحيد، وهو ما أسميه «التّوحيد في الخشية».

أساس الابتعاد عن فريضة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من قبل كثير من المؤمنين المتديِّنين هو الخوف والخشية من العواقب، فبعد وضوح التَّكليف وتشخيصه نجدُ أنفسَنا نبتعد، وربَّما نختلق الأعذار، ولكنَّ السَّبب الكامن هو الخشية، الخشية من ردِّة فعل المجتمع، والخشية من أفراد معيّنين من الأشرار، والخشية من حاكمٍ ظالمٍ غشومٍ.

وهذا نوع من الشِّرك الخفيّ يعطِّل العمل، ويخلق الإرباك في المجتمع، وربّما يولِّد شبهاتٍ ناتجة من محاولة تبرير ترك هذه الفريضة، فقد أبرِّر عملَ الظَّالم حتّى لا أُلزم بمواجهته، فأخلق في المجتمع الشّكَّ والرّيبة من جهاد المؤمنين الحقيقيّين.

ومن أمثلة الواقع في العالم الإسلاميّ ككلّ، تبرير التّطبيع مع العدوّ الصّهيونيّ، بل ومحاربة من يقاوم هذا العدوّ.

وللإمام الحسين عليه السلام خطبة طويلة ينقلها ابن شعبة الحرّانيّ في تحف العقول تصبُّ في هذا المعنى بوضوح، يقول فيها عليه السلام: «**اعتبروا أيها النَّاس بما وعظ الله به أولياءه من سوء ثنائه على الأحبار إذ يقول: <لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ>، وقال: <لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ> إلى قوله: <لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ>، وإنّما عاب اللهُ ذلك عليهم؛ لأَنَّهم كانوا يرون [من] الظّلمة الّذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا ينهونهم عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم، ورهبة ممَّا يحذرون، والله يقول: <فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ>إلى أنْ يقول عليه السلام واصفاً حال الجبارين: «يتقلبون في الملك بآرائهم، ويستشعرون الخزي بأهوائهم، اقتداء بالأشرار وجرأة على الجبَّار، في كلِّ بلد منهم على منبره خطيب يصقع، فالأرض لهم شاغرة، وأيديهم فيها مبسوطة، والنَّاس لهم خول، لا يدفعون يد لامس، فمن بين جبار عنيد وذي سطوة على الضّعفة شديد، مطاع لا يعرف المبدئ المعيد، فيا عجباً ومالي [لا] أعجب والأرض من غاش غشوم، ومتصدّق ظلوم، وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم، فالله الحاكم فيما فيه تنازعنا والقاضي بحكمه فيما شجر بيننا، اللهمّ إنّك تعلم أنَّه لم يكن ما كان منَّا تنافساً في سلطان، ولا التماساً من فضول الحطام، ولكن لنري المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، ويأمن المظلومون من عبادك، ويعمل بفرائضك وسننك وأحكامك، فإن لم تنصرونا وتنصفونا قويَ الظَّلمة عليكم، وعملوا في إطفاء**

نور نبيِّكم، وحسبنا الله، وعليه توكلّنا، وإليه أنبنا، وإليه المصير»[(١)].

فكون المؤمن يخشى الله سبحانه فهذا لا يكفي، بل لا بدَّ أن ينضمَّ إليه عدم الخشية من غيره، وهذا معنى «التّوحيد في الخشية»، فأنا لا أخاف إلّا الله سبحانه، فهو المالك القاهر القادر، وغيره مملوك ضعيف ذليل.

ولا نحتاج إلى مزيدِ عناء، لإثبات أنَّ الإمامَ الحسين عليه السلام كان هو المظهر الواضح للتّوحيد في الخشية، بصورتها الجليّة والواضحة، في زمنٍ وظرفٍ كان الخوفُ من يزيد وزبانيّته هو المسيطر على كلِّ أطراف الدَّولة الإسلاميّة.

وخوفُه -حينَ خروجه من المدينة ومن مكَّة حرمِ الله -إنّما كان على ضياع المشروع الإلهيّ الّذي كان يراد له الإجهاض، فاختار له المكان الّذي يكون أوقع في نفوس الأمَّة لإيقاظها من سباتها العميق وكما أمر الله عزّ وجلّ. فهذا إذن، أحد ملامح التّوحيد في نهضة سيّد الشّهداء عليه السلام.

النّقطة الخامسة: التّوحيد ورضا أهل البيت عليهم السلام

من الوجوه الّتي قد تكون خفيّة على بعض، هو علاقة التّوحيد الخالص برضا أهل البيت عليهم السلام واتّباعهم اتّباعاً مطلقاً، ولكن مع قليل من التَّأمّل سنجد أنَّ العلاقة واضحة وبيِّنة، ونوضِّح ذلك من خلال المقدِّمات التّالية:

- رضا الله سبحانه حتّى يكون متوافقاً مع التّوحيد الخالص، يجب ألَّا

(١) تحف العقول، ص٢٣٧-٢٣٩.

يكون معه سعيٌ لرضا غيره من المخلوقين.

- إذا قرن الله رضا أحدٍ من الخلق برضاه تعالى، فهذا يعني أنَّ السَّعي لرضى ذلك الإنسان مظهراً من مظاهر التّوحيد الخالص.

- ثبت بالأدلّة الكثيرة أنَّ الرِّضا الإلهيّ مقرونٌ دائماً برضا أهل البيت عليهم السلام.

والنّتيجة: أنَّ السّعي لرضا أهل البيت عليهم السلام شرطٌ لتحقيق التَّوحيد الإلهيّ الخالص، وأنَّ السّعي لرضا غيرهم من المخلوقين يعتبر شركاً في الرِّضا والطَّاعة.

وهذه النّتيجة، حيث إنَّها من وظائف الأنبياء والأئمّة عليهم السلام فهم لا يتعاملون معها معاملة شخصيّة، بل من تكاليفهم الشّرعيّة أن يدعوا النَّاس إلى طاعتهم والسَّعي لرضاهم، لإظهار هذا الوجه من التّوحيد، خصوصاً حينما يفرضُ واقعٌ آخر ويُصوَّرُ أنَّه هو الواقع الصّحيح الّذي تكون مخالفته معصية، فيفرض -كما هو حاصل في زماننا حيث طاعة الحاكم واجبة، وطاعة غيره المخالف للحاكم غير جائزة ولو كان عالماً عادلاً متّقياً- أنَّ المؤمن لا يجوز له إغضاب الحاكم الفعليّ، وأنَّ تعريض نفسِه لغضبه هو إلقاء للنّفس في التّهلكة، بل ينبغي اتّباع رضاه، وإن غلَّفوا بعض هذه الدّعاوى بعبارات غير واقعيّة، كالقول بوجوب طاعة الحاكم فيما يرضي الله، والحال أنَّ الحكام أصل حكمهم لا يرضي الله، فضلاً عن سلوكهم وفسادهم.

وكان يراد من خلال تنصيب يزيد بن معاوية أن يفرضَ هذا الجو، فإذا نجح مع يزيد المتهتّك فمع غيره سيكون أنجح، وستكون ضربة قاصمة للإسلام، وكان من أحد وجوه أسباب النّهضة الحسينيّة المباركة منع حصول هذا الجو بالقدر الممكن، وقد نجح المشروع الحسينيّ مع مجموعة كبيرة من الأمَّة، وإن كانت آثار المشروع اليزيديّ سيطر بشكلٍ وآخرَ على عقلِ الأمَّة.

ولقد جاء في خطبة الإمام الحسين عليه السلام في مكّة مع جموع الحُجَّاج -وهو يخبر النَّاس عن الوظيفة الشّرعيّة، وأنَّ مصير التّخاذل ضياع الإسلام، وأنَّه لا بدَّ من الوقوف في وجهِ المشروع اليزيديّ ولو من خلال شهادة السِّبط المعصوم-: «**رضا الله رضانا أهل البيت**»[1].

وتحقيق رضا أهل البيت عليهم السلام -والّذي يضمن رضا الله والتَّوحيد الخالص- لا يكون بالشّعارات، وإنَّما الطَّريق إلى ذلك واضح، وهو طريق الاتّباع والطّاعة والحبّ القلبيّ والعمليّ، فلا معنى لأن نحرص على رضا أهل البيت عليهم السلام دون اتّباعهم وطاعتهم، فإنَّ رضاهم ليس أمراً نفسيّاً ودنيويّاً كما يراضي بعضنا بعضاً، بل هو رضا إلهيّ يستلزم طاعة الله تبارك وتعالى وطاعة أهل البيت عليهم السلام والابتعاد عن أعدائهم.

جاء في الرّواية عن إمامنا الصّادق عليه السلام قال: «**وفد إلى الحسين عليه السلام وفد فقالوا: يا ابن رسول الله، إنَّ أصحابنا وفدوا إلى معاوية، ووفدنا نحن إليك، فقال: إذن أجيزكم بأكثر ممَّا يجيزهم، فقالوا: جعلنا فداك، إنَّما جئنا**

(١) البحار، ج٤٤، ص٣٦٧.

مرتادين لديننا، قال: فطأطأ رأسه، ونكت في الأرض وأطرق طويلاً، ثمَّ رفعَ رأسَه فقال: قصيرة من طويلة، من أحبَّنا لم يحبّنا لقرابة بيننا وبينه، ولا لمعروف أسديناه إليه، إنّما أحبّنا لله ورسوله، فمن أحبّنا جاء معنا يوم القيامة كهاتين، وقرن بين سبابتيه»[١].

النّقطة السّادسة: التّوحيد وغاية الإمام عليه السلام من الحكم

قلنا بأنَّ الحاكميّة لله تعالى وحده، وهو سبحانه الّذي ينصب هذا الحاكم ويختاره، لأنَّ الحاكم يجب أن يكون خليفة الله في الأرض، ولا بدَّ ألّا يرى لنفسه حقَّ الملك والحكم في شيء، إلّا ما يحكم به الله ويأمر به، وإلّا كان هذا الحاكم قد أعطى لنفسه ما هو حقٌّ خالص لله تعالى، فيقع في الشّرك صريحاً، حتّى لو حاول نفي ذلك.

وكان يزيد بن معاوية ليس فقط يرى لنفسه هذه الحاكميّة، بل كانت له طرق لاستعباد النّاس بمعنى الكلمة، وكان يتعامل بهذه الذّهنيّة مع المسلمين، فمن جانب يروى عن إمامنا الباقر عليه السلام أنّه قال: **"قدم بنا على يزيد بن معاوية لعنه الله بعدما قتل الحسين عليه السلام، ونحن اثنا عشر غلاماً، ليس منّا أحدٌ إلّا مجموعة يداه إلى عنقه وفينا علي بن الحسين، فقال لنا يزيد: صيَّرتم أنفسكم عبيداً لأهلِ العراق.."** [٢].

ومن جانب آخر أوضح، فقد سيَّر يزيد بن معاوية **"بالجيوش من**

---

(١) أعلام الدّين في صفات المؤمنين، الدّيلميّ، ص٤٦٠، وعنه في البحار، المجلسّي، ج٢٧، ص١٢٧-١٢٨.

(٢) شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأخيار، القاضي النّعمان المغربّي، ج٣، ص٣٦٨.

أهل الشّام عليهم مسلم بن عقبة المرّيّ الّذي أخاف المدينة ونهبها، وقتل أهلها، وبايعه أهلها على أنّهم عبيد ليزيد"[١].

هنا، تبرز الفرعنة مع الاستعباد للنّاس، والنّتيجة الشّرك الصّريح، حتّى لو فسّر بأمر آخر، ونهضة الحسين عليه السلام كان إحدى أهدافها نفي هذه العبوديّة، وهي لا تتحقّق إلّا إذا استلم الحكم من يرى نفسه عبداً مملوكاً لله تعالى، ومأموراً من قبله بالحكم، وقد كان في كلمات أبي الأحرار عليه السلام ما يشير إلى هذا الأمر، فكان فيما كتبه عليه السلام لأهل الكوفة قبل قدومه عليهم: «**بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، من الحسين بن علي إلى الملأ من المؤمنين والمسلمين أمَّا بعد.. وقد فهمت كلّ الّذي اقتصصتم وذكرتم، ومقالة جلّكم أنّه ليس علينا إمام، فأقبل لعلّ الله أن يجمعنا بك على الحقّ والهدى.. فإنِّي أقدم إليكم وشيكاً إنشاء الله، فلعمري ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدّائن بدين الحقِّ، الحابس نفسه على ذلك لله، والسّلام**»[٢]. فلم يعط الإمام عليه السلام لنفسه شيئاً إلّا بما هو من الله تعالى.

وأمَّا ما نراه من ظلم الحُكَّامِ وجورِهم وفسادِهم وانحرافاتِهم، فإنّما هو نتاج ما يرون لأنفسهم من الحقِّ -دون الله تعالى- في السُّلطة والملك واستعباد النَّاس.

النّقطة السّابعة: بعض مظاهر التّوحيد في كربلاء:

كلُّ حركة للإمام عليه السلام كانت تشير إلى مبدأ التّوحيد، وهناك مظاهر

---

(١) مروج الذّهب ومعادن الجوهر، المسعوديّ، ج٣، ص٦٩.

(٢) البحار، ج٤٤، ص٣٣٤-٣٣٥.

كثيرة لذلك في كربلاء:

فمنها: كلُّ ما أعطينا فمن الله:

في ليلة عاشوراء حيث قرُب الموعد، كان الحسين عليه السلام يخاطب أصحابه -كما في الرّواية عن زين العابدين عليه السلام- فممّا قال وهو يحمد الله تعالى: «**اللهم إنّي أحمدك على أن أكرمتنا بالنّبوّة، وعلّمتنا القرآن، وفقّهتنا في الدّين، وجعلت لنا أسماعاً وأبصاراً وأفئدةً، فاجعلنا من الشّاكرين..**»[١]. وعادة الإنسان أنّه يغفل عن النّعم في مثل هذه المواطن، والإمام عليه السلام كأنّه يريد أن يذكّر أصحابه بهذه النّعم، وأنَّ كلّ شيء نملكه فإنّما هو من عند الله تعالى، سواء النّعم المادّيّة (السّمع والبصر)، أو المعنويّة (النّبوّة، وتعليم القرآن، والتّفقّه في الدّين).

ومنها: ذكر التّوحيد في الملمّات:

حينما قالت له أخته الحوارء زينب: «**أفتغتصب نفسك اغتصابا؟! فذاك أقرح لقلبي وأشدّ على نفسي.. فقام إليها الحسين عليه السلام، وقال لها: يا أختاه! اتّقي الله وتعزّي بعزاء الله، واعلمي أنَّ أهلَ الأرض يموتون، وأهل السّماء لا يبقون، وأنَّ كلَّ شيءٍ هالكٌ إلّا وجهَ الله الّذي خلَقَ الخلقَ بقدرته، ويبعث الخلقَ ويعودون، وهو فرد وحده**»[٢].

فنرى ذكر التّوحيد عند هذه المصيبة العظيمة، الّتي لا تحتملها الجبال الرّواسي، وهذا يعني أنَّ ذكر معاني التّوحيد تهوّن على الإنسان

(١) الإرشاد للمفيد، ج٢، ص٢١٦.
(٢) الإرشاد، ج٢، ص٩٤.

مصائبه الكبرى.

ومنها: الدّعاء المشتمل على المطالب والتّوحيديّة:

عن علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام أنَّه قال: «**لما صبّحت الخيل الحسين رفع يديه وقال: اللهمَّ أنتَ ثقتي في كلِّ كرب، ورجائي في كلِّ شدَّة، وأنت لي في كلِّ أمرٍ نزلَ بي ثقة وعدّة، كم من همّ يضعف فيه الفؤاد، وتقلّ فيه الحيلة، ويخذل فيه الصّديق، ويشمت فيه العدوّ، أنزلته بك وشكوته إليك رغبة منّي إليك عمن سواك، ففرّجته وكشفته، وأنت وليّ كلّ نعمة، وصاحب كلّ حسنة، ومنتهى كلّ رغبة**»(١).

كلّ فقرة من فقرات هذا الدّعاء الشّريف يبيّن جانباً مهمّاً من جوانب التّوحيد لمن تمعّن فيه جيّداً، فهو ليس مجرّد دعاء لقضاء حاجة وردّ كربة، بل ينطلق من منطلق الاعتقاد بأنَّ الله سبحانه هو كلّ شيء في هذه الحياة. الإمام عليه السلام يؤكّد فيه أنَّ اللجوء إلى الله تعالى وحده، وكان بإمكانه أن يطلب العطف منهم.

ومنها: المشاركة في قتل الحسين عليه السلام كشرك اليهود والنّصارى والمجوس

وهذا ما بيَّنه الإمام عليه السلام حين اشتدَّ العطش به وبأصحابه يوم عاشوراء، وأراد أن يذكرهم بالله وبمنزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن يتمَّ عليهم الحجّة الكاملة بأنَّ ما يصنعونه به عليه السلام يضاهي عمل اليهود والنّصارى والمجوس في شركهم بالله، ولعلَّ ذلك من ناحية أنّهم

(١) الإرشاد، ج٢، ص٩٦.

يطيعون عدوَّ الله يزيد في قبال طاعة الله تعالى، ففي الرّواية أنّه «وثب الحسين عليه السلام متوكّئاً على سيفه، فنادى بأعلى صوته، فقال: «**أنشدكم الله، هل تعرفوني؟**» قالوا: نعم، أنت ابن رسول الله وسبطيه. قال: «**أنشدكم الله، هل تعلمون أنّ جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**أنشدكم الله، هل تعلمون أنَّ أمّي فاطمة بنت محمّد صلى الله عليه وآله؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**أنشدكم الله، هل تعلمون أنَّ أبي عليّ بن أبي طالب**»؟«قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**أنشدكم الله، هل تعلمون أنَّ جدّتي خديجة بنت خويلد، أوّل نساء هذه الأمّة إسلاماً؟**»، قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**أنشدكم الله، هل تعلمون أنَّ سيِّد الشّهداء حمزة عمُّ أبي؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**فأنشدكم الله هل تعلمون أن جعفراً الطّيار في الجنّة عمّي؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**فأنشدكم الله، هل تعلمون أنّ هذا سيف رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنا متقلّده؟**»قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**فأنشدكم الله، هل تعلمون أنّ هذه عمامة رسول الله صلى الله عليه وآله أنا لابسها؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**فأنشدكم الله، هل تعلمون أنّ عليّاً كان أوّلهم إسلاماً، وأعلمهم علماً، وأعظمهم حلماً، وأنّه وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة؟**» قالوا: اللهمّ نعم. قال: «**فبم تستحلون دمي، وأبي الذّائد عن الحوض غداً، يذود عنه رجالاً كما يذاد البعير الصّادي عن الماء، ولواء الحمد في يدَي جدّي يوم القيامة؟**» قالوا: قد علمنا ذلك كلّه، ونحن غير تاركيك حتّى تذوق الموت عطشاً. فأخذ الحسين عليه السلام بطرف لحيته، وهو يومئذ ابن سبع وخمسين سنة، ثمّ قال: «**اشتدّ غضب الله على اليهود حين قالوا: عزير بن الله، واشتدَّ غضب الله على النّصارى**

حين قالوا: المسيح بن الله، واشتدَّ غضب الله على المجوس حين عبدوا النّار من دون الله، واشتدَّ غضب الله على قوم قتلوا نبيّهم، واشتدّ غضب الله على هذه العصابة الّذين يريدون قتل ابن نبيّهم»(١).

فهذه التّفاصيل من مناشدته عليه السلام لإثبات أنّ الّذي يقاتلونه يمثِّل الدّين والنَّبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّه لا حجّة لهم أصلاً في محاربته، وأنَّ قتاله هو بمنزلة الشّرك بالله تعالى، بل هو كذلك.

وقد أدرك هذا المعنى بعض المؤمنين، فقد روي أنَّ يزيد بن مسعود النّهشلي -من البصرة- حينما أتاه رسول الحسين عليه السلام يدعوه لنصرته جمع عشيرته وخطب فيهم وممّا قاله لهم: «وقد قام يزيد شارب الخمور ورأس الفجور، وأنا أقسم بالله قسماً مبروراً لجهاده على الدّين أفضل من جهاد المشركين»، ولمّا أراد الخروج سمع بقتل الإمام عليه السلام(٢).

الخاتمة

إنَّ الثّورة الحسينيّة المقدَّسة والّتي قام بها سيِّد الشّهداء عليه السلام قد ذكرها الأنبياء عليهم السلام قبل وقوعها، وذكرها رسول الله صلى الله عليه وآله مراراً وتكراراً، وجعلت هي القضيّة المحوريّة للدّين والإسلام، ولبقاء القيم والمبادئ، وهي الحافظ من المفاسد والانحرافات، وهي الطّريق لمحاربة الظّلم والجور، وحينئذ ينبغي التّعامل معها على أنّها خلاصة جهد الأنبياء والأوصياء، وأنَّ الأساس فيها والمبدأ والمنطلق الّذي لا يجوز إغفاله

---

(١) أمالي الصّدوق، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) مثير الأحزان، ابن نما الحليّ، ص١٧، وعنه في البحار، ج٤٤، ص٣٣٨.

هو التّوحيد الخالص بجميع جوانبه ونواحيه.

وأنَّ من يقتصر في التَّعامل مع هذه الثَّورة والنَّهضة المباركة من بعض الجوانب فقط، فهو يظلم هذه الثّورة، ويهضمها حقّـها، وهو غير واعٍ لحقيقتها وغاياتها الكبرى، وذلك يؤدّي إلى الوقوع في الاشتباهات والانحرافات، والسّلوكيّات الخاطئة.

فعلينا أن نتمعَّن أكثر في كلِّ كلمةٍ وفعلٍ قد صدر من الإمام الحسين عليه السلام، ونضعها ضمن خطِّ التّوحيد؛ لكي نستطيع تحقيق أهداف هذه الثّورة، ونكون شركاء في بعض الأجر، الّذي أعطي لهذا الإمام العظيم، ولأصحابه الشّهداء عليهم جيمعاً صلوات المصلّين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على خير خلقه محمدٍ وأهل بيته الطَّيّبين الطّاهرين.

ألم يعلم بأن الله يرى

الرّضا الحسينيّ... جوهره وتجليّاته

الشيخ حسين علي أبو رويس

الملخّص:

تعرّض الكاتب إلى مفهوم الرضا الحسيني، وما يرتبط بحديث (رضا الله رضانا)، وبين المراد منه، وذكر تجليات هذا المقام في النهضة الحسينيّة من خلال كلمات العلماء، وبيّن الاتّجاهات في المراد من هذا المقام وهل هو العصمة أم المرآتيّة.

مقدمة

جاء في خطبة الإمام الحسين عليه السلام حينما أراد الخروج من أرض مكّة: **«كأنّي بأوصالي تقطّعها عسلان الفلوات بين النّواويس وكربلاء، فيملأنّ منّي أكراشاً جوفاً وأجربةً سغباً، لا محيص عن يوم خُطّ بالقلم، رضا الله رضانا أهل البيت، نصبر على بلائه، ويوفينا أجور الصّابرين...»**[(١)].

أشار إمامنا وسيّدنا الحسين عليه السلام في هذه الخطبة المباركة إلى أحد المقامات العظيمة الثّابتة لأهل البيت عليهم السلام، ألا وهو مقام **«رضا الله رضانا»**.

فما هو المراد بهذا المقام؟

وما هي تجليّاته في النّهضة الحسينيّة؟

هل يُراد به مقام العصمة، أو أنّ هناك معنىً أوسع، ومقاماً أرقى؟

في بحثنا هذا نحاول الوقوف على بعض آراء علمائنا الأبرار في توضيح هذا المقام، ثمّ نعطف الكلام على تجليّاته في النّهضة الحسينيّة، وذلك مِن خلال الحديث حول محورين:

المحور الأول: المراد بـ(رضا الله رضا أهل البيت عليهم السلام)

لتوضيح المقصود من هذا المقام نقف عند نقطتين:

النقطة الأولى: وقفة عند صفة الرّضا.

أ. المعنى اللغوي للرضا.

(١) الملهوف على قتلى الطفوف، ص١٢٦.

ذكر ابن منظور في لسان العرب حول الرضا: "**ورضي يرضى رضاً، وهو مقصور ضد السخط**"[(١)].

وجاء في القاموس المحيط: "**رضي عنه وعليه يرضى رضاً ورضواناً، وأرضاه: أعطاه ما يرضيه، واسترضاه وترّضاه: طلب رضاه، ورضيتُه وبه: فهو مَرضُيٌ ومَرضِيٌ، والرّضي: الضامن، والمحبّ**"[(٢)].

وفي مجمع البحرين: "**رضيت بالشيء رضىً: اخترته، وكذا ارتيضته**"[(٣)].

ب. المعنى الاصطلاحيّ للرّضا.

نتقل في بيان المعنى الاصطلاحيّ ما جاء عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عندما سأل جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ قائلاً: "**فما تفسير الرضا؟، فقال جبريل: الرّاضي لا يسخط على سيّده أصاب من الدنيا أم لم يصب، ولا يرضى لنفسه باليسير من العمل**"[(٤)].

بملاحظة هذه الرّواية يتّضح أنّ (الرّضا) اصطلاحاً ضدّ السّخط؛ فهو لا يختلف عن المعنى اللغويّ إلّا من جهة المتعلّق.

وإليك بعض الاستعمالات الأخرى لـ(الرّضا) في النّصوص الإسلاميّة[(٥)]:

---

(١) لسان العرب، ج١٤، ص٢٩١.

(٢) القاموس المحيط، ص٢٩٤.

(٣) مجمع البحرين، ج١، ص١١٩.

(٤) ميزان الحكمة، ج ٤، ص١٤٧٦.

(٥) راجع: مجمع البحرين، ج١، ص١١٨ وما بعدها.

أ- ورد في الدّعاء: «**وخذ لنفسك رضاءً مِن نفسك**»، أي: اجعل نفسي راضيةً بكلّ ما يرد عليها منك.

ب- وفي حديث الشّيعة مع مخالفيهم: «**ارضوا ما رضي الله منهم من الضلال**»، أي: أقرِّوهم على ما أقرّهم الله عليه، وليس المراد حقيقة الرّضا.

ج- و«**رضيتُ بالله ربّاً**» قنعتُ به، ولا أطلب معه غيره.

د- والإمام الرّضا عليه السلام إنّما لُقّب بذلك؛ لأنّه كان رضى الله في سمائه، ورضى الرّسول صلى الله عليه وآله في أرضه، ورضى للأئمّة من بعده، ورضي به المخالفون من أعدائه كما رضي به الموافقون من أوليائه، ولم يكن ذلك لأحد من آبائه عليهم السلام .

هـ- والرِّضوان -بكسر الرّاء وضمّها- أعلى مراتب (الرّضا)، فالمراد بـ«**بلّغ بي غاية رضوانك**»، أي: أبلغني منتهى رضاك، ومِن هنا خُصّ لفظ (الرّضوان) برضا الله-تبارك وتعالى-، قال تعالى: ﴿**ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ**﴾(سورة الحديد: ٢٧)، ﴿**بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ**﴾(سورة التوبة: ٢١).

وقد ذكر العلماء أكثرَ من تعريف لهذه الصفة الطيّبة، ولا حاجة لذكرها جميعاً؛ إذ جميعها يرجع إلى معنىً فارد، والاختلاف إنّما هو في الجهة التي تُلاحظ من خلالها هذه الصّفة.

ولكي نتعمّق أكثر في فهم هذه الصّفة نذكر ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: بين رضا الرّب ورضا العبد.

أفاد العلّامة الطباطبائيّ[١] أنّ الرّضا على نحوين:

النحو الأوّل: الرضا من العبد.

ومعناه: موافقة النّفس لفعل من الأفعال، من غير تضادّ وتدافع.

ويتحقّق بعدم كراهته إيّاه، سواءٌ أحبّه أو لم يحبّه.

أي: أنّ النّفس تتقبّل الفعل أو تقنع به، مع عدم وجود كراهة له، ولا يشترط وجود الحبّ، فالذي يرضى بما قسمه الله -تعالى- من الرّزق فإنّ نفسه تتقبّل هذا المقدار من الرّزق، من دون كراهة أو سأم، وهذا لا يتنافى مع كونه محبّاً لمقدار أكثر من الرّزق والعطاء الإلهيّ.

ورضا العبد عن الله عَزَّوَجَلَّ يتحقّق بعدم كراهة شيء ممّا يريده الله، وعدم حبّ شيء ممّا يبغضه الله، ولا يتحقّق ذلك إلّا إذا سلّم لله -تعالى- أموره على مستوى التكوين والتشريع.

فالعبد الرّاضي هو الذي يجعل إرادته في طول إرادة الله عَزَّوَجَلَّ في كلّ شؤونه وأحواله، فكلّ حركة له في هذه الحياة -دنيويّة كانت أو دينيّة- خاضعة لما يريده الله؛ فالله -تعالى- هو العالم بكلّ شيء، ومدبّر كلّ شيء، والمحيط بكلّ شيء، وورد عن إمامنا الحسن عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «**مَن اتّكل على حُسن الاختيار مِن الله، لم يتمنَّ أنّه في غير الحال التي اختارها الله له**»[٢].

(١) تفسير الميزان، ج٩، ص٣٨٨.

(٢) بحار الأنوار، ج٧٨، ص١٠٦.

النحو الثّاني: رضا الله.

وهو من أوصافه الفعليّة، الذاتيّة.

وقد ذكر علماء الكلام في الفرق بين هذين النّوعين من الصّفات:

أ- أنّ الصفات الذاتيّة هي التي تكون متّحدة مع الذات خارجاً، كالعالم والقادر والحيّ، فهذه الصفات متّحدة مع الذّات خارجاً، ولا مغايرة بينها وبين الذّات، بخلاف الذوات الممكنة -كالإنسان- التي يكون فيها تغاير خارجاً مع الصّفات.

ب- وأنّ الصفات الفعليّة هي التي تكون حادثة ومتنزعة من فعل عَزَّوَجَلَّ، كالرزاقيّة والخالقيّة.

والرّضا من صفات الفعل؛ لأنّه تعالى لا يوصف لذاته بما يصير معه معرضاً للتغيّر والتبدّل، كأن يعرضه حال السخط إذا أذنب العبد، وحال الرضا إذا تاب، وإنّما يسخط ويرضى بمعنى أنّه يعامل عبده معاملة الرّاضي من إنزال الرّحمة وإيتاء النعمة، أو معاملة الساخط من منع الرّحمة وتسليط النقمة والعقوبة.

لذلك من الممكن أن يحدث له الرّضا ثمّ يتبدّل إلى السخط أو با لعكس .

المطلب الثّاني: المحبّة أساس الرضا.

الحبّ الحقيقي هو ذاك التعلق والميل الذي يجعل المُحِبّ راضياً عن كلّ قولٍ أو فعلٍ يصدر من المحبوب، فالزوجة المحبّة لزوجها -مثلاً-

تكون راضية عن كلّ قولٍ أو فعلٍ يصدر من زوجها بسبب حبّها له، هذا مثالٌ للحبّ الماديّ، ولكنّ الحبّ الحقيقيّ هو الحبّ المعنويّ المرتبط بالله -تعالى-.

فكيف هو حبّنا لله -تبارك وتعالى-؟

هل حبّنا له يجعلنا راضين عن كلّ ما قدّر لنا؟

نحن نعلم أنّ حبّه عَزَّوَجَلَّ هو أصل كلّ حبّ، و أيّ حبّ لا يكون في طول حبّه فهو حبّ شيطانيّ يُهلك صاحبه ويرديه إلى بئس المصير، فالمحبّ حقيقة لله -تعالى- هو الذي يُفني إراداته في إرادة الله -تعالى-، يقول السيد الإمام قُدِّسَ سِرُّهُ في كتاب **"الأربعون حديثاً"** واصفاً الإنسان الراضي: **«يكون قد أفنى إرادته في إرادة الله، فلا يختار لنفسه شيئاً»**[(١)].

إذاً، حبّنا لله -تعالى- يجعلنا راضين بكلّ شيء يصدر تحت ظلّ الإرادة الإلهيّة.

المطلب الثالث: مفهوم خاطئ

قد يسأل البعض عن حقيقة صفة الرضا، فهل هي القبول بالواقع والركون له، أم هي عدم القبول بالواقع بتغيير كيفيّته؟

هناك مفهوم خاطئ لدى البعض، وهو الاعتقاد بأنّ الرّضا هو الاستسلام للواقع أو السكون أمامه وعدم الحركة، والحال أنّ الرضا هو تغيير الحركة والتأثير في الواقع المعاش، وليس هي الاستسلام

(١) الأربعون حديثاً، ص٢٤٧.

والخضوع.

وهذا ما عبر عنه الشهيد مطهري رحمه الله قائلاً: «**إنّ الرضا والتسليم للأمر الإلهيّ، لا يعني السكوت، والسكون، والتوقف عن الحركة، بل تغيير كيفيّة الحركة**»(١).

فالحسين عليه السلام لم يخضع للظروف المحيطة به ولم يركن للظالم، بل حاول أن يغيّر كيفيّة حركته، وهذا التغيير منطلق من الأمر الإلهيّ الذي يجعله يدافع عن الإسلام ويحفظه ويصونه بأيّ وسيلة يكون فيها رضا للأمر الإلهيّ، فهو راضٍ بما تمليه عليه الإرادة الإلهيّة، ومسلّم تسليماً مطلقاً.

بعكس من تخاذل وضعف أمام الظروف المحيطة به ولم يحرك ساكناً كابن عُمر الذي لزم بيته ظانّاً أنّه بهذا يحقّق رضا الباري -جلّ وعلا-.

النقطة الثانية: معنى «رضا الله رضانا أهل البيت»

اختلفت كلمات الأعلام في تفسير هذا المقام الرّفيع الثّابت لأهل البيت عليهم السلام، ونذكر هنا اتجاهين لذلك:

الاتجاه الأوّل: العصمة

ذهب غير واحد من علمائنا إلى عدّ هذا الحديث من أدلّة عصمتهم؛ إذ جعل رضا الله رضا أهل البيت عليهم السلام يكشف إنّاً عن عصمتهم؛ لأنّ كون رضاهم هو رضا الله بشكل مطلقٍ يعني أنّهم لا يصدر منهم إلا ما

(١) الملحمة الحسينيّة، ص٧١.

يكون موافقاً للإرادة الإلهيّة في الأمور الدينيّة والدنيويّة[١].

بناءً على ذلك فإنّ الحديث يدلّ بالالتزام على ولايتهم، ولزوم طاعتهم؛ فالانحراف عنهم يعني الكون على غير رضاهم، الذي هو غير رضا الله عزّ وجلّ.

الاتجاه الثّاني: المرآتيّة

ذهب بعض العلماء[٢] إلى أنّ هذا التعبير يشير إلى أنّ كلّ معصوم من أهل البيت عليهم السلام مرآة لذات الله -تبارك وتعالى-، وهذه مرتبة أرفع من مرتبة العصمة.

وقد فُسّرت المرآتيّة بما محصّله: أنّ الرّضا يتألّف من عناصر ثلاثة:

أوّلها: الإرادة.

وثانيها: الأمر.

وثالثها: الرّضا.

فرضا الإنسان عن فعلٍ من أفعاله يتوقّف أوّلاً على وجود إرادة للقيام بهذا الفعل، وثانياً على تحقيق هذا الفعل خارجاً، وثالثاً على الرضا القلبيّ بهذا الفعل.

وكذلك هو الحال بلحاظ رضا الله -تبارك وتعالى-؛ فإنّ أيّ فعل

(١) يُنظر إلى: مقامات فاطمة الزّهراء في الكتاب والسنّة، للشيخ محمّد سند، ص١١١ وما بعدها.

(٢) تعرّض إلى ذلك سماحة آية الله السيّد منير الخبّاز في محاضراته، راجع:
https//:almoneer.org?act=av&ction=view&id=٢٠٥٥

مرضيّ من قبل الله لا بدّ من تحقّق إرادة لله بوقوعه، ثمّ بعد توفّر أسبابه يتحقّق خارجاً، وبعد ذلك يأتي الرّضا الإلهيّ.

ومن تطبيقات ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾(سورة الفتح: ١٨)، فالله عزّ وجلّ أراد تحقّق البيعة من المؤمنين، ثمّ توفّرت الأسباب لتحقّقها خارجاً فتحقّقت، وبعد ذلك رضي الله عنهم.

وحينما يقول إمامنا الحسين عليه السلام: «**رضا الله رضانا أهل البيت** عليهم السلام»، فهذا يعني أنّ رضاهم مشتمل على العناصر الإلهيّة الثلاثة (إرادة الله، وأمره، ورضاه)، فهم مظهرٌ لإرادة الله، وتجلّ لأمره، وانعكاس لرضاه، فكلّ حركة أو سكون لا يصدر منهم إلّا عن إرادة، وأمر، ورضا من الله -تعالى-.

المحور الثّاني: تجليّات الرّضا في النّهضة الحسينيّة.

بعد بيان ما أفاده علماؤنا الأبرار في تفسير هذا المقام السّامي، نقف في هذا المحور على بعض مواقف سيّد الشّهداء عليه السلام في نهضته المباركة، التي يتجلّى من خلالها ما عليه إمامنا من رضاً وتسليم بقضاء الله وقدره، فمع ما كانت عليه المصيبة من عظمة، ومع ما اشتملت عليه الفاجعة من آلام، إلّا أنّنا لا نجد في حركة الإمام الشّهيد عليه السلام أيّ انحراف عن التوحيد الخالص، ولا نجد أيّ ابتعاد عن الرّضا، ولا نجد أيّ ميل عن التوكّل.

إليك بعض المواقف التي تعكس ذلك:

الأول: ما نقل عن سيِّد الشّهداء عليه السلام عند وداعه لقبر جدِّه صلى الله عليه وآله: «**اللهمّ هذا قبر نبيّك محمد صلى الله عليه وآله، وأنا ابن بنت نبيّك، وقد حضرني من الأمر ما قد علمتَ، اللهمّ إنّي أحبّ المعروف، وأنكر المنكر، وأنا أسألك يا ذا الجلال والإكرام بحقّ القبر ومن فيه إلّا اخترت ما هو لك رضى، ولرسولك رضى**»(١).

في تلك اللحظات الأليمة التي يودّع فيها موطنه وقبر جدّه صلى الله عليه وآله، إلّا أنّه كان في قمّة التوحيد الإلهيّ، لا يريد إلّا ما اختاره الله إليه.

الثاني: أنّ الإمام الحسين عليه السلام كان عارفاً بما سيجري عليه وعلى أهل بيته من قتل، وسلب، ونهب، وسبي، وتشريد، لكنّه مع كل ذلك كان راضياً بما سيجري عليه؛ لأنّه تحت عين الله -تعالى- وبرعايته.

ومِن شواهد ذلك قوله عليه السلام: «**كأنّي بأوصالي تقطّعها عسلان الفلوات بين النَّواويس وكربلاء، فيملأن منّي أكراشاً جوفاً، وأجربةً سغباً، لا محيص عن يوم خُطّ بالقلم، رضا الله رضانا أهل البيت نصبر على بلائه، ويوفّينا أجور الصابرين**»(٢).

والثالث: ما أُثر عنه عليه السلام في ليلة العاشر عندما وجد أخته زينب سلام الله عليها حزينة بسبب ما يقع على أخيها وأصحابه في اليوم العاشر، حيث قال لها: «**يا أختاه! اتقِ الله، وتعزّي بعزاء الله، واعلمي أنّ أهل الأرض يموتون، وأنّ أهل السماء لا يبقون، وأنّ كلّ شيء هالك إلّا وجه الله، الذي خلق**

(١) نفس المهموم، ص٦٧-٦٨.
(٢) الملهوف على قتلى الطفوف، ص١٢٦.

الخلق بقدرته، ويبعث الخلق، ويُعيدهم، وهو فرد وحده»(١).

الرابع: كلمته عليه السلام لأصحابه لمّا اشتدّ القتال عليهم: «**صبراً بني الكرام، فما الموت إلّا قنطرة تعبر بكم عن البؤس والضرّاء إلى الجنان الواسعة، والنعيم[النعم] الدائمة، فأيّكم يكره أن ينتقل من سجن إلى قصر؟**»(٢).

اختصر مولانا الإمام الشّهيد عليه السلام بهذه الكلمات كلّ الحياة، وأنّها معبَر وممرّ إلى الآخرة، ومن وصل إلى مرحلة اليقين بهذه الحقيقة لا يرى الموت إلّا سعادة بلقاء الله -تبارك وتعالى-.

الخامس: ما نُقل أنّه آخر دعاءٍ له عليه السلام: «**اللهمّ أنت متعالي المكان، عظيمُ الجبروت، شديدُ المحال، غنيّ عن الخلائق، عريض الكبرياء، قادر على ما تشاء، قريب الرحمة، صادق الوعد، سابغ النعمة، حسن البلاء، قريب إذا دُعيت، محيط بما خلقت، قابلُ التوبة لمن تاب إليك، قادر على ما أردت، مدرك ما طلبت، شكور إذا شُكرت، ذكور إذا ذُكرت، أدعوك محتاجاً وأرغب إليك فقيراً، وأفزع إليك خائفاً، وأبكي مكروباً، وأستعين بك ضعيفاً، وأتوكّل عليك كافياً**»(٣).

يعلّمنا سيّد الشّهداء عليه السلام بهذه الكلمات الإلهيّة النورانيّة أنّ الظروف مهما اشتدت، ومهما قست، ومهما عتت، فعلى الإنسان أن يكون متوكّلاً على الله، مفوّضاً إليه أمره، راضياً بقضائه.

---

(١) نفس المهموم، ص٢١٠.

(٢) معاني الأخبار، ص٢٨٨، ح٣.

(٣) مصباح المتهجد، ص٨٢٧.

السادس: حاله عليه السلام عندما برز للقتال، قال بعض الرّواة: **«والله ما رأيت مكثوراً قطّ، قد قُتل ولده، وأهل بيته، وأصحابه، أربط جأشاً ولا أمضى جناناً منه عليه السلام ، إن كانت الرَجّالة لتشتدّ عليه فيشدّ عليها بسيفه، فتنكشف عن يمينه وشماله انكشاف المِعزى إذا شدّ فيها الذّئب»**(١).

يتجلّى لنا في قتال الحسين عليه السلام المعنى الحقيقيّ للرّضا، وأنّه ليس بمعنى الركون والسكون للواقع، بل هو بمعنى الحركة في مرضاة الله، فالحسين عليه السلام مع أنّه شاهد مصرع أصحابه وأهل بيته إلّا أنّه في مواجهة الأعداء كان مع الله، رابط الجأش، قويّ العزيمة على أعداء الله ورسوله.

السابع: ما نُقل عنه عليه السلام عندما أثخنته السّهام: **«بسم الله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله، وهذا قتيل في رضى الله»**(٢).

وقد تلخّص مما تقدّم:

أنّ مقام «**رضا الله رضانا أهل البيت**» من المقامات العظمية لأهل البيت عليهم السلام ، وقد فسّره بعض العلماء بالعصمة، بينما فسّره بعضٌ بالمرآتيّة لإرادة الله -تعالى-.

وقد تجلّى هذا المقام في سيرة سيّد الشّهداء عليه السلام ، لا سيّما في يوم عاشوراء؛ حيث انعكست الإرادة الإلهيّة في ذات الحسين عليه السلام ، ففاضت إخلاصاً، ووفاءً، ومحبّة، في طريق رضوان الله-تعالى-.

---

(١) الملهوف، ص١٧٠.

(٢) المناقب لابن شهر آشوب، ج٤، ص١١١.

السّلام على الحسين، وعلى عليّ بن الحسين، وعلى أولاد الحسين، وعلى أصحاب الحسين.

وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

قراءة التاريخ بين النّقل والعقل[1]

الشيخ محمد علي الخاتم

الملخّص:

يتعرض الكاتب إلى توصيف واقع التعامل مع التاريخ قراءة وعرضاً، مؤكّداً على سبع مبرّرات تدعو إلى ضرورة التدقيق في قراءة التاريخ، ذاكراً مواصفات المحقق في التاريخ ومشيراً إلى أهم ضوابط التحقيق التاريخي، لينتهي إلى نتيجة مفادها ضرورة قراءة التاريخ قراءة سليمة بعيدة عن هوس الرفض أو حمى قبول الروايات التاريخية بلا تدقيق.

(١) هذه المقالة هي عبارة عن اختصار مع التصّرف لمقدّمة كتاب الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي على موسوعة التاريخ الإسلامي وكانت بعنوان (كيف ينبغي أن ندرس تأريخ الإسلام)، مع إضافات في غير مورد في جهات وعناوين مختلفة.

المقدمة

"يتطلّب منّا البحث والتنقيب في التاريخ جدٌّ ودقّةُ نظرٍ وموضوعيّة وموسوعية في ذلك كلِّه، علّنا نصل إلى شيء من صورةٍ تقلُّ فيها الشوائب عن جملة من الأحداث التاريخية، ولذا يجب على كلّ من يدخل في هذا المجال عدم الجزم السريع إلا بعد إعمال النَّظر الذي يستحقُّه الموضوع المبحوث عنه لا سيَّما إذا كان للحدث التاريخي انعكاسات على المستوى الديني، وأيّ مجال آخر يلقي بظلاله على فكر وسلوك المجتمع"(١).

ولا يخفى أنَّ التاريخ كالأحداث اليوميَّة التي نعيشها وننقلها إلى الآخرين، فقد يضاف عليها أو يحذف منها لأغراضٍ مختلفة سواء لإعلاء شأن صاحب الحدث أو لخفض منزلته، أو غيرها من الأغراض ولو بأن يكون الحذف مبرِّرُه الخوف على النّفس أو المال أو العرض من نقل الحقّ من الأحداث، كما أنَّ من الأحداث فيها ما يقف العقل حائراً في قبولها مع وقوعها في الخارج فيبدأ التشكيك في عدم إمكان وقوعها وهي قد وقعت بالفعل كالمعجزات التي لا يؤمن بها الكثير لو لا إخبار القرآن بها.

مع هذا يلزم الأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة لا سيَّما المتعلّقة بالجانب السياسي وما تفرضه الحروب الإعلامية بتعبير اليوم.

ومع هذا كلّه لا ينبغي أن يُرفض كلُّ التاريخ بسبب أنّه قد ورد فيه مقدار من التشويش والتحريف، ولا أن نقبل كلَّ ما جاء فيه حتى لو

(١) مجلة رسالة القلم– عدد٥٣، السنة الرابعة عشرة، عام٢٠١٧م.

كان متناقضاً في نقل الأحداث التاريخيّة بحجّة أنْ لا يضيع الواقع. وعلى هذا لا بدَّ من اقتناص الحقائق من التاريخ عبر ضوابط قراءة التاريخ، ولا يصلح إعمال الضوابط الأخرى كضوابط قبول الروايات الفقهية، فكلّ ضوابط لها مجاري ومواضع للتطبيق فلا ينبغي الخلط.

ولا نغفل أنَّ في الروايات التاريخية رواياتٌ لها جنَبات عقدية أو فقهية فهذا القسم من اللازم أن تُطبَّق عليه الضوابط المختصة بالجانب العقدي والفقهي، ولا بدَّ من أن يكون التطبيق من أهل الفنِّ خاصَّة لأنَّهم أهل اختصاص وأدرى بمواضع وكيفيّة التطبيق.

ولذا ينبغي التريّث في قبول أو رفض الروايات التاريخيّة والتعامل معها كما ينبغي؛ كي لا نقع في محذور الإعراض عن ما هو واقع فنحرم أنفسنا والأجيال من الاستفادة من ذلك الحدث، أو محذور الإضافة ما لم يقع أصلاً لا سيّما إذا كان له أثر على السلوك فضلاً عن المعتقد. وعلى هذا فكون التاريخ من الممكن تزييفه حقيقة لا ينبغي أن يوجد جدل فيها بأن يشكّك أحدهم بقوله: وهل يمكن للتاريخ أن يُزيّف!

فإن التاريخ قد كُتب بأيدٍ مختلفة في التوجه والمقاصد والأغراض، وكذا مختلفة من حيث التضييق والفسحة في الكتابة، ناهيك عن الفوارق الشخصية التي قد توجد بين مؤرّخ وآخر مما يوجِد زيادة ونقصاً في عرض الأحداث... ومن هنا تكمن أهميّة تجميع كلِّ ما يمكن جمعه من كتب التاريخ وتحليله وعرضه على الضوابط المختصّة بقراءة التاريخ لينطلق الباحث في التاريخ باحثاً عن الحقيقة المفقودة أو المغيّبة بين

أخبار مدسوسة أو غير دقيقة، لا أن يبحث عن ما يدعّم موقفه الخاص من قضية من القضايا وهذا يكون ممن يساهم في تحريف التاريخ.

ولا بأس أن نؤكِّد على الحاجة إلى التدقيق والتحقيق في المسائل التاريخية كي لا يدخل لنا الدخيل والمكذوب والأساطير في موروثنا التاريخي، كما أنّه ليست المسائل التاريخيّة مسرحاً لإجراء قاعدة التسامح في أدلّة السنن، وليس ينبغي التوسّع في ما يعبّر عنه بلسان الحال لنفاجأ باختلاق أحداث جديدة لم تذكر ولم يشر إليها في كتب التاريخ، وليس جائزاً الاعتماد على أنّ الغاية تبرر الوسيلة.

التفكير النقدي للتاريخ:

قد يقع البعض في فخٍّ تغييب الحقائق التاريخيّة أو المساهمة في تشويشها في الأذهان بسبب بعض العناوين البرّاقة كالتفكير النّقدي، فيدّعي الرّبط المنطقي للأحداث وتحليلها لينتهي إلى الرفض أو للتشكيك لما ورد من أحداث فيدقّق حيث لا ينبغي التدقيق ويتساهل حيث ينبغي التدقيق ويُعمل ضوابطاً في غير محلّها ليصل إلى مرامه، وبعنوان التفكير النّقدي يثير التشكيكات بعنوان التساؤلات وهو لم يحسم نتائجها.

ينبغي على من يدعي التفكير النّقدي أن يكون موضوعيّاً في تعريفه وتحليله للقضايا التاريخية بحيث يتجرّد عن ميولاته النفسية وقبلياته ومن ثمّ النظر في الكتب التاريخية ليجمع منها ما يوصله إلى أقرب صورة قد وقعت، واليوم للأسف عندما يدخل البعض في مسألة تاريخيّة على سبيل المثال نجده يحمل فكرة الرّفض لحدثٍ ما فيبدأ بالاستدلال عليه

مُهمِلاً أيَّ دليلٍ يخالف قناعته؛ فيأخذ من كتب التاريخ ما يريد ويهمل الباقي، وعين الكلام في بعض من يريد إثبات حدث.

ولا يفهم ممَّا سبق الدعوة لمعارضة ورفض للتفكير النّقدي فهو مطلوب؛ لأنّه يعطي افتراضات وتساؤلات تفتح آفاقاً للتدقيق فيما ينقل وتعين الباحث على جمع ما يؤيّد ويعارض هذه الفرضيات أو التساؤلات ليتسنّى له الخروج بأدقّ النتائج بعد دراستها، ولكن المعارضة تكمن في استغلال هذا العنوان استغلالاً سلبياً.

أهميّة مفردات التاريخ

"لا بدَّ لمن يريد الإفادة من كتب التاريخ الإسلامي من أنْ يفتح عينه ووعيه لكلِّ كلمة منه، فيطالعها بوعي ويقظة وحذر، يسعى لاستخلاص ما ينسجم منه مع الواقع ويردّ ما عداه، ممَّا مال به القائل أو لعبت به الأهواء، ولاسيَّما ما يتعلَّق منه بصدر الإسلام، ممَّا يتحكَّم فيه الهوى المذهبي والتزلّف إلى الخلفاء والأمراء والحكَّام فيذكر الأمر منقطعاً عن علله وعوامله ومنفصلاً عن أسبابه وجذوره، وذلك بفعل التعصُّب البغيض والظلم الكثير، فالمؤرّخ كان لا يكتب ولا يثبت إلا ما ينسجم مع نفسيّة الحاكم، ويتّفق وقوله، مهما كان مخالفاً للواقع والحقيقة، ولاتجاه المؤرّخ عقيدته أيضاً، فهو يشوّه أموراً صدرت من الحاكم أو غيره ويحيطها بالغموض والإبهام، أو يهمل أحداثاً ويتجاهل شخصيّات لها أثرها في التاريخ، ويختلق أحداثاً أو شخصيّات لا وجود لها، أو يسهب الكلام في وصف غرام أو مجلس رقص أو غناء وشراب ويعنى بأمور حقيرة تافهة. بينما مهمّة المؤرّخ هي أن يعكس حياة الأمّة

وما عرض لها من أزمات فكريّة واجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة، وبصورة عامّة كلّ ما مرّت به من أوضاع وأحوال، وذلك بدقّة وأمانة وليس بخافٍ ما في ذلك من الأثر الكثير في حياة الأمّة ووضعها في الحال الحاضر: عقائديّاً وعلميّاً وأدبيّاً واجتماعيّاً، حسب اختلاف الأحداث عمقاً وشمولاً، ولا ينفي ترتّب هذا الأثر البارز أن يكون الحدث التاريخي قد مرّ على تاريخه أكثر من ألف عام."(١)

مبررات التدقيق في التاريخ:

١. التأخّر في كتابة التاريخ الإسلامي خصوصاً.. فلم يشرع المؤرّخون في الكتابة إلا بعد ما يزيد على المائة سنة من ارتحال النبيّ ﷺ، بل أكثر من ذلك حيث «نرى التعتيم الذي اصطنعه بنو أميّة وبنو مروان على معالم الشخصيّة النبويّة، مستفيدين من سياسة المنع من الحديث عن النبي ﷺ بل إحراق ما كتبه كبار الصحابة عنه: ابتداءً من الخليفة الأوّل إذ أحرق خمسمائة حديث كان قد جمعها هو من أحاديث رسول الله ﷺ. ثمّ اشتدّ الأمر على عهد الخليفة الثاني فإنّه جمع ما كتبه الصحابة عن رسول الله ﷺ وأحرقه.."(٢)

٢. تفشّي الكثير من اختلاق الروايات والأحاديث التاريخية تستخدمها السلطات بالدرجة الأولى للغلبة وتثبيت العروش، بل إنّ سوق الوضّاعين قد ازدهرت لانعدام الروايات المدوّنة عن النبي ﷺ حتى

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٥٧.
(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٤٠.

حرّفت الفرائض ونبذ الكتاب، وتركت سنن النبي صلى الله عليه وآله[١] حتى قال أنس ابن مالك: **"لا اعرف شيئا مما أدركت الا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت"**[٢]! ومن أسباب ترك بعض سنن النبي صلى الله عليه وآله بغض عليّ بن أبي طالب حيث تركوا الجهر بالبسملة لذلك حتى **"قال ابن عبّاس: "اللهم العنهم فقد تركوا السنّة من بغض عليّ"**[٣]، **حتى بلغ الحال بالنّاس على عهد عليّ بن الحسين عليه السلام أن كانوا لا يعرفون كيف يحجّون بل كيف يصلّون.."**[٤]

٣. إضافة أو حذف الكثير من المؤرّخين وغيرهم في التاريخ ما ليس فيه بسبب الحبّ أو البغض.

٤. حدّة الخلافات السياسيّة سبّب اختلاق الآلاف من الأخبار، وبدأ هذا الأمر من بعد ارتحال الرسول صلى الله عليه وآله مباشرة فيما يتعلّق بالزهراء وفدك وخلافة الأمير عليه السلام وما جرى من أمر عائشة وكيف أشاع أنصارها ما يؤيّد دعواها.

٥. إيجاد التبريرات لتصرّفات الحكّام والانحرافات السخيفة عن طريق تصوير النبي صلى الله عليه وآله بصورة مشوّهة كي تتقارب سلوكياتهم مع

---

(١) كما ورد في دعاء الإمام زين العابدين عليه السلام في يوم الجمعة والأضحى «**اللهمّ إنّ هذا المقام لخلفائك، ومواضع أمنائك في الدرجة الرفيعة التي اختصصتهم بها قد ابتزّوها، حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزّين، يرون حكمك مبدّلاً، وكتابك منبوذاً، وفرائضك محرّفة عن جهات شرعك، وسنن نبيّك متروكة**».

(٢) صحيح البخاري، ج١، ص١٣٤.

(٣) سنن البيهقي، ج٥، ص١١٣.

(٤) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٤٣.

سلوكياته.

٦. النظرة السلبية للنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه وأقواله وأفعاله مما يستدعي التدقيق في ما ينسب إليه من أحداث، حتى كانوا ينظرون إلى أقوال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه بنظرة مساوية لأقوال الصحابة فقد يرجّحون قول الصحابي على قول النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه عند التعارض(١) وصار من يقرب من النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه منبوذاً حتى ترك ابن الزبير الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه في خطَبه، وأجبر أربعة وعشرين رجلاً على بيعته ولما امتنعوا أخرجهم من مكّة ولم يراعي قرابتهم للرسول ومكانتهم عنده، منهم محمد بن الحنفيّة وعبد الله بن عبّاس فنفى الأول إلى رضوى والآخر إلى الطائف وتوفّي فيها(٢).

٧. كتّاب التاريخ كتبوا التاريخ إما للسلاطين أو لا للسلاطين إلا أن كلا الحالين وجودهم تحت السلطان لا يعطيهم الحرّية في نقل الأحداث كما هي وإن خالفت هوى السلطان. أمثال ابن إسحاق كتب سيرته للمنصور وابنه، والواقدي كتب للرشيد ووزيره يحيى البرمكي.

كتب تاريخية وصلت إلينا:

١. محمد بن إسحاق بن يسار المدني -وقيل بشّار- بن خيار من سبي عين تَمْر بالعراق (م١٥٣هـ) كتب في سيرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه، ووصل قسم مما كتبه برواية ابن هشام عن البكّائي، ومن هنا تكمن أهمّية كتاب سيرة

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٥١، عن كتاب الإمام مالك لأبي زهرة، ص٢٩٠.

(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٥١، عن اليعقوبي، ج٢، ص٢٦١.

ابن هشام وإن كان ينقل ما كتبه ابن إسحاق ويخضعه إلى الغربلة فقد يختصر وقد يضيف وقد يناقش أحياناً، ولذا فإنَّ سيرة ابن هشام هي في الواقع سيرة ابن إسحاق إلا أنَّ ابن هشام لمّا هذّبها ونقّحها وأضاف عليها سمّي الكتاب باسمه. لكنّه يسجّل عليه أنّه حذف ما ثبت عنده ولم يرق للبعض سماعه كما صرّح بذلك في مقدّمة كتابه، وهذا يعني أنَّ هناك قسماً من التاريخ قد تعمّد تغييبه ابن هشام.

٢. أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي الكلبي الكوفي (م١٥٧هـ).. ولهذا الكتاب طبعة قديمة غير محققة قد كثر فيها الطعن والذمّ... ولأهميّة الكتاب أعاد تحقيقه الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي فطبعه بعنوان مقتل أبي مخنف، ولا كلام على المؤلف فقد قال عنه النجاشي: **"لوط بن يحي بن سعيد بن مخنف بن سالم الأزدي الغامدي أبو مخنف، شيخ أصحاب الأخبار بالكوفة ووجههم، وكان يسكن إلى ما يرويه"**(١).

٣. محمد بن عمر بن واقد المعروف بالواقدي كتب كتاباً في السيرة باسم (المغازي) (م٢٠٧). ولهذا الكتاب منزلة خاصّة عند أصحاب السير لما للواقدي من إعمال للمنهج التاريخي العلمي الفنّي، وتظهر دقّته في النّقل فيذكر أولاً أسماء من نقل عنهم الحادثة وترتيب الحوادث والغزوات ترتيباً تاريخياً محدّداً، ويذكر تفاصيل الغزوة غير مغفل أدقّها، فمثلاً يذكر الموقع الجغرافي بدقّة، وأسماء من استخلفهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في المدينة، وشعار المسلمين في تلك الغزوة محاولاً إسناد ما يذكر من

---

(١) رجال النجاشي: ٢٢٤.

أحداث أيضاً. وحكي عن من اختبره وسأله عن بعض الأحداث والمواضع فبيّنها وكان كما ذكر.

وينقل أنّ هارون الرشيد زار المدينة فأراد من يدلّه على القبور فدلّوه على الواقدي فلم يبقَ قبرٌ إلا ووقف عنده وأخبره بصاحبه وما فيه. وله كتاب (فتوح الشام وفتوح العراق) ويظهر أنَّه لم يصل إلينا إلا من خلال ما نقل منه البلاذري في كتابه (فتوح البلدان)، وابن كثير نقل حوادث عام ٦٤هـ في كتابه (البداية والنهاية)، والطبري نقل عنه كثيراً من حوادث النصف الثاني من القرن الثاني في كتابه تاريخ الطبري.

مواصفات الباحث التاريخي:

وهنا نشير إشارة عابرة إلى أهمّ ما ينبغي أن يتصف به الباحث في التاريخ:

١. سعة الاطلاع، وبعد النظر.

٢. شدّة الحبّ للحقّ مما يسترعي منه اتباعه، مبتعداً عن كلّ تعصّب مذهبيّ مقيت، مع عدم الانشداد لما ورثه من أهله وقومه.

٣. المعرفة بأمراض التاريخ وعلله، والإلمام بظروفه ومراحله.

٤. الورع في إصدار الأحكام.

٥. الخبرة بطرق الاستنباط.

هل في ما ذكر من شروط تعقيدٌ لمن يريد قراءة التاريخ؟

لا، لأنَّ التاريخ لا بدَّ من فحصه بدقّة لمساسه بمختلف نواحي الحياة، فمنه قد تؤخذ العقيدة وأحكام الإسلام ومعارفه وعلومه وأدبه وأخلاقه، وعلى أساسه يقرأ الأجيال مستقبلهم ويعيش الناس حاضرهم.

هذا كي نقرأ التاريخ قراءة منصفة ونكون الحدّ الوسط بين الإفراط والتفريط ممن تعاملوا مع التاريخ الذين هم على صنفين: من يُقبِل على التاريخ أخذاً لا يردّ شيئاً فيقبَلُ كلَّ ما فيه غثّه وسمينه، ويعتبر كلّ ما فيه من المسلّمات. ومن يتشاءم ويتنكّر للتاريخ فيردَّ كلّ ما فيه بحجج وجود الغث فيه. ولا يخفى الظلم الكبير الذي تحدثه هاتان الفئتان للأجيال وحرمان من تأخر من دراسة أحوال من تقدّم والنهل من دروسهم.

محاكمة النصّ التاريخي:

يمكننا أن نحاكم النصوص التاريخية بمجموعة من الأمور، وهذه يمكن اعتبارها أدوات نعرض التاريخ عليها، ولا يعني أنَّ كلَّ حدثٍ لا بدَّ من إجراء هذه الضوابط عليه، بل بعض الأحداث يصلح لها ضابط واحد وبعضها قد يصلحها عدد من الضوابط، ولذا ليس من الصواب أن نجعل أحدها -حصراً- محاكِماً لكلِّ النصوص لعدم جدوائيّة ذلك لمن تتبّع التاريخ ونظر فيه.

١. بالقرآن:

من الممكن أن نعرض بعض ما وصل من التاريخ على القرآن الكريم ونحاكمه به.. ولا أقصد مطلق التاريخ بل خصوص تاريخ الأنبياء

والنبيّ الأعظم صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فقد وردت آيات تحكي بعض ما جرى عليهم من أحداث، ونمط آخر تذكر ضوابط عامة لا تخرج عنها سيرهم لا سيّما النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فأيّ رواية تاريخية تخالف هذا القرآن لا نتردّد في رفضها.

أمثلة على ذلك:

- <**وإنك لعلى خلق عظيم**> فأيّ رواية تروى مفادها نفي الخلق عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فهي مرفوضة لما تشكّل من معارضة مع صريح القرآن وأنّه صاحب الخلق الرفيع.. ومن هذا وأمثاله سننفي ما نسب إلى النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أنّه حمل عائشة -بناء على طلبها وإبرازاً لمقدار حبّه لها- كي ترى رقص السودان في مسجده! وغيرها من أمثال هذه الروايات، التي وردت في "**المجاميع الحديثية وكتب السيرة! وفيها عن حياته الزوجية ما نتذمّر من ذكره فضلاً عن القيام بأمره! وأدهى ما في الأمر وأمرّ أنّها مدوّنة في الكتب التي توصف بأنّها أصحّ كتاب بعد الذكر الحكيم، وهي تحاول أن تصوّر لنا سيّدنا ومولانا ونبيّنا أفضل الأنبياء والمرسلين وأشرف السفراء المقرّبين!!**"(١)

- <**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**> عندما تأتي هذه الآية واصفة الرسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بأعلى صور الكمال الإنساني لمقدار اتصافه بأسمى صفات الفضل حتى جعله الله أسوة في كلّ شيء، فلا يمكن عندئذٍ أن نقبل برواية تحكي ضعفاً في شخصيّة النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ القيادية أو الاجتماعية

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٣٨.

أو ما شاكل أو رواية تحكي سخفاً في فعلٍ من أفعاله أو فضولاً وما شاكل، فسنرفض تدخّله في تلقيح النّخل في غير أوانه، أو خوفه وعدم معرفة أنّه قد صار نبيّاً إلا بعد أن استشار من يطمئنه على ذلك، وشرب النبيذ أو البول قائماً وما شاكل من أحداث.

وقفة:

قد ثبت عندنا نحن الإماميّة مقام الإمام المعصوم عليه السلام، وأنَّه الخليفة للنبي صلى الله عليه وآله، وأنّ كثيراً مما قد ثبت للنبي صلى الله عليه وآله فهو ثابت للإمام المعصوم عليه السلام، وعلى هذا يمكن استخلاص الضوابط العامّة للمعصوم وهي التي بها يتم المحافظة على مقامه وعصمته فنحاكم الروايات على وفق ذلك.. وهذا مما ينبغي عدم إغفاله كما ينبغي عدم المغالاة فيه.

٢. بالعقل:

نريد بالعقل: ذلك العقل الذي يحاكم النّصوص التاريخية بالنظر إلى الواقع الخارجي، ابتداءً بالرواة ومقدار احتمال صدقهم أو كذبهم، ووجود المصلحة من عدمه، ودراسة الظروف المحيطة بالحدث، تلك الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية والجغرافية وما شاكل مما له مدخلية في القول بإمكان أو منع وجود الحدث.. وبعد هذا النظر كلِّه يمكن إعمال العقل في قبول ما ورد من أحداث وردّها.. ولا نريد بالعقل ذلك العقل الذي يدخل على التاريخ بقرارات مسبقة فيعكس ما في ذهنه محمّلاً التاريخ ذلك، وما هذا عقل، بل هو هوى تذرّع

بالعقل وغلّف هواه بتحليل العقل، فما عساك تعمل عقلك فيما ثبت أنّه وقع، ولا أظنُّ حادثة أعظم من الإسراء والمعراج التي لو لم تثبت من القرآن لأنكرها الكثير بالقول بأنَّ عقولهم لا تقبل وقوعها، وذلك لأنَّ التاريخ هو: **"علمٌ نقليٌّ ليس للمتأخّرإلا ما كتبه المتقدّم، اللهمَّ إلا في كيفيّة الإخراج والتأليف والتصنيف والترتيب والتنظيم والتنسيق، ثمّ توجيهه وتحليله كلّ في حدود إمكانه وطاقته"**(١).

وهنا من الجيد أن نلحظ تطبيق هذه الضابطة وهي:

١. إمكان الحدث ووجود مقتضي التصديق؛ فلو أخبر مخبر بسقوط الثلج في وضح النهار فإنّ إخباره هذا لا يمكن قبوله لانعدام مقتضي التصديق.

٢. وانعدام المانع من تكذيب المخبر؛ سواء كان المانع عقلياً كما لو ادعى المخبر نوم النبي صلى الله عليه وآله عن صلاة الفجر فهو متنافٍ عقلاً مع العصمة، وهذا مانع عقلي، وقد يكون مانعاً آخر من الموانع الطبيعية كما لو كان الخبر يتحدّث عن توقف الزمن مثلا في وقت من الأوقات.

٣. وانعدام دوافع الكذب. كما لو أخبر المخبر ما يفيد المدح وإعلاء كلمة خصمه.

فإن تمّت هذه كفى في جعل الخبر في دائرة القبول وإن لم يكن قبولاً جزمياً لكنّه لا يكون خبراً مرفوضاً.

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي، الشيخ اليوسفي الغروي، ج١، ص٦٠.

هذا كلّه في الخبر الذي لم يثبت قطعاً، أما ما ثبت ثبوتاً قطعيّاً مما يتناسب مع المعصوم كالمعجز فهو مورد القبول العقلي فضلاً عن النقلي.

٣. بالتدقيق السندي:

يكون بحث الأسناد حسناً في الروايات التاريخية التي نسبت إلى المعصومين عليهم السلام لما فيها من نسبة الكلام إليهم، وهذا لا يجوز إلا بعد الاطمئنان بصدور الكلام عنهم.

وعليه ليس من الصحيح أن نعمل البحث السندي في كلّ الروايات التاريخية التي رويت في الكتب المختلفة لا سيّما كتب السيَر.. وهذا لا يعني أنّا نقبل من هذه الكتب بلا تدقيق، بل لا بدَّ من دراسة هذه المصادر التاريخيّة المختلفة والاهتمام بها وعدم التساهل في طرح ما ورد فيها، وذلك لأنَّه وإن نقل التاريخ مَن كَذب ومن زاد أو أنقص، إلا أنّه يوجد مَن نقل التاريخ بأمانة وأسند كلّ ما يرويه، وهناك من كان يدقِّق في نقله فلا ينقل إلا بعد التدقيق والفحص... ومع الاهتمام البالغ في تدوين التاريخ الإسلامي يجعلنا نقف أكثر عند ما يروى فلا نتسرّع في الرفض أو القبول، ولا سيّما بعض الأحداث التي لم يرَ الساسة أنّها تشكلُّ خطراً عليهم أو أؤلئك المتعصّبون للمذاهب غفلوا عن بعض الروايات فوصل إلينا الكثير من بين هذا وذاك.

ختام:

من الضروري جداً قراءة الواقعة التاريخيّة في المصادر التاريخيّة المعتبرة كي نصل إلى الحقائق. ونؤكّد على كونها مصادر معتبرة.

قد يقع البعض في فخ تغييب الحقائق التاريخية أو المساهمة في تشويشها في الأذهاب بسبب بعض العناوين البراقة كالتفكير النقدي.

لا بدَّ من التفريق بين مقام البحث التاريخي والعرض للأحداث؛ ففي المقام الأول نحن في حاجة إلى البحث بالدرجة الأولى عن مفردات المسائل التاريخية وقد لا يلحظ المجموع للحدث فهذا ليس غرضاً في هذا المقام، بينما في العرض سواء كان عرضاً تلفزيونياً أم خطابياً فهو يلحظ المجموع لإيصال الحدث بصورة درامية وهو ما يستدعي الربط بين الأحداث التفصيلية، فيكون الربط بما هو ممكن وقد أشار إليه المؤرخون مما لا يخدش في مقام المعصوم، وهذا ما لا يكون للمحقق في التاريخ.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الحكومة الإسلامية.. شكلها، وأدوارها المختلفة[1]

العلامة الشهيد السيد أحمد السيد علوي الغريفي[2]

مقدمة: الإسلام دين ودولة

يتطاول البعض بين آونة وأخرى فيدعي دعوىً لا دليل عليها، بل الدليل قائم على عكسها؛ بأنَّ الإسلام ليس له علاقة بالسِّياسة، وأنَّ مهمتَه تنحصر في كونِه علاقة بين العبد وربه ويقتصر دوره هذا على الجانب العبادي فقط، أمَّا شؤون السِّياسة والاقتصاد والمجتمع فهي ليست من مهماته، ولا من شؤونه.

---

(١) المقالة تنشر لأول مرة، أخذت من أبناء الكاتب الشهيد رحمه الله.

(٢) سماحة العلامة الشهيد السيد أحمد السيد علوي السيد أحمد الغريفي، من علماء البحرين، ولد ٧/ ذي الحجة/ ١٣٦٥هـ - ١/ ١١/ ١٩٤٦م، التحق بالدارسة الابتدائية سنة ١٩٥٣م، وأكمل الثانوية قسم الأدبي سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م بتقدير جيد جدا. وحوزويا، التحق بكلية الفقة في النجف الأشرف سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨م، وتخرج منها سنة ١٩٧١م حاصلا شهادة البكالوريوس بقدير (جيد جدا)، ثم التحق بحوزة قم المقدسة سنة ١٩٧٣، وبقي سنة واحدة وعاد بعدها للنجف الأشرف. ثم التحق بكلية دار العلوم بالقاهرة سنة ١٩٧٥، وحصل على شهادة الماجستير في العلوم الاسلامية بتقدير (ممتاز)، عاد إلى ربوع الوطن عام ١٩٧٩ عاملا في التبليغ والتدريس والعمل الديني، وفي مساء يوم السبت ١٠ من ذي القعدة ١٤٠٥هـ، ٢٧/ ٧/ ١٩٨٥ تعرض لعملية اغتيال واستشهد على أثر ذلك، فرحمه الله برحمته الواسعة.

السِّياسة وبعده عنها، دعوى فارغة لا أساس لها من الصحة، وسيظهر ذلك جلياً في ثنايا البحث.

إنَّ هذا البحث يتناول النِّظام السِّياسي في الإسلام، لكنْ هذا العنوان واسع وشامل؛ إذ يمكن أن يندرج تحته شؤون القضاء وإقامة الحدود وأبواب الجهاد، غير أنَّ البحث سيتركَّز حول شكلِ الحكومة الإسلامية وأدوارها المختلفة، وقبل الدُّخول في هذه النُّقطة لا بدَّ من التَّعرُّض إلى مقوِّمات الدَّولة الإسلامية، ومدى توافرها على المسرح الإسلامي.

مقومات الدولة الإسلامية:

إنَّه لا بدَّ لكلِّ دولة من أن تقوم على أساس ثابت وركن منيع، وإنَّ الأساسَ المتين لقيام الدولة يتمثَّل في أن يكون لهذه الدولة مبدأٌ شامل صحيح، مبدأ يتعرَّض للإنسان وللمجتمع وللحياة ويسنُّ القوانين الكافية لتنظيم الفرد والدولة والمجتمع، والإسلام هو ذلك المبدأ الذي يقدر فلسفة الحياة والإنسان والمجتمع، ويسنُّ القوانين الكافية لتنظيم الفرد والدولة والمجتمع، وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها والتغاضي عنها، ففي الإسلام كلُّ ما فيه سعادة الإنسان في الدنيا وتنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية، وإدارة شؤونه السِّياسية مع إيمانه بالحياة الأخرى والتي تفرض عليه أن يعمل في هذه الحياة العمل الصالح لينال الجزاء والثواب في الآخرة، والمتفحِّص لتعاليم الإسلام وشرائعه يجد ارتباطاً وثيقاً بين تعاليمه المختلفة، "**فالدين الإسلامي كلٌ لا يتجزأ؛ عباداته ومعاملاته شرائعه وتوجيهاته، والشَّعائر التعبدية ليست منفصلة**

في طبيعتها وأهدافها عن النُّظم والمعاملات"، و"**على أنَّ الإسلام لا يعد العبادة فيه هي مجرَّد إقامة الشعائر، إنَّما هي الحياة كلها خاضعة لشريعة الله متوجهاً بكلِّ نشاطٍ فيها إلى الله**"، فأتباع هذا الدِّين لا يكونون مسلمين حقاً وهم لا يحكمون في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي، ولن يكون مجتمعهم إسلامياً وأحكام الإسلام وشرائعه منفية في قوانينهم ونظمهم وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات، فالإسلام هو العبودية لله وحده أفراده بخصائص الإلوهية وفي أولها الحاكمية ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(سورة النساء: ٦٥)، ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾(الحشر:٧)، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾(سورة المائدة ٤٤)، والدِّين الإسلامي بالإضافة إلى كونه مبدأً يقرِّر فلسفة الحياة والإنسان والمجتمع فهو "**شامل يسع الإنسان كلَّه عقله وجسمه وروحه، ويحكم جميع علاقاته واتصالاته وإرادته، ويشمل حتى ساعات الفراغ ونبضات الضمير، ويفصل بين الهواجس والأهواء، ويحدِّد موقف الفرد والدولة والمجتمع من كلِّ حقيقة وتصور**"، وذلك واضح وجلي لمن خبر دراسة التشريع الإسلامي بمختلف أبوابه فيجد أنَّه لم يترك مسألة إلا وأوجد لها الحل المناسب، ولا مشكلة من مشاكل الإنسان إلا وأوجد لها العلاج الناجح، فتجد الترابط قائم بين ما يخص الأمور العبادية بشؤون المعاملات المرتبطة بين الإنسان ومجتمعه قائمة على أساس نزاهة الضمير من كل شوائب الحقد والضغينة والنفاق.

الركيزة الأولى: وجود المبدأ الشامل الصحيح

ولأجل أن يسير المجتمع سيراً صحيحاً سليماً وفق نظرية الإسلام أوجد نظاماً يشرف على تطبيقه وتمثله بين النَّاس وهو الذي يمكن أن نطلق عليه (النظام السِّياسي)، وهو كما قلنا سابقاً ليس منفصلاً في حقيقته وجوهره عن صميم هذا الدين وهو الحاكمية لله، ويتمثَّل الجانب السِّياسي في الإسلام في أحكام القضاء وفصل الخصومات بين النَّاس حيث أوجد الإسلام تعاليمه الخاصة بهذا الشأن في اختيار القاضي وما يعتبر فيه من الشروط التي تضمن سلامة الحكم وعدالته، وكذلك في أحكام الحدود والقصاص والديات وهي العقوبات التي شرعها الإسلام لمختلف حالات الخروج عن النظام العام، والآداب المرعية بأحكام الإسلام وقوانينه صيانة لحقوق الناس وضماناً للأمن والاستقرار وحفظ النظام، ثمَّ بالتالي تحديد الإسلام للشخصية التي يجب أن تتولَّى الحكم وما يعتبر فيها من الشُّروط والمخيرات التي لها أبلغ الأثر في تطبيق النِّظام والقانون بين جميع أفراد الرعية.

تلك خلاصة للركيزة الأولى التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة، وهي وجود المبدأ الشامل الصحيح.

الركيزة الثانية: وجود القيادة، امتداد لحاكمية الله

إنَّ الركيزة الثانية والمهمة هي وجود القيادة المحدودة الحُكمية المنتزعة من صميم المبدأ، وهي ركيزة مهمَّة أيضاً لضمان تطبيق ذلك المبدأ ولكي لا يبقى مجرَّد نظرية في عالم الخيال، بل لا بدَّ من تطبيقها

وتمثيلها في عالم الواقع العملي، فالقيادة هي السُّلطة المسيطرة على جماعة من النَّاس قلَّت أو كثرت لتنظيم شؤونها المشتركة بمختلف الأساليب والطاقات بوعي من مبدأ معين، وهذه السُّلطة ينبغي أن تكون محدودة، فليس لكلِّ إنسان محاولة اكتسابها، بل هي لأناس مخصوصين وليس لأحد مهما بلغ انتزاعها عنهم ولا مشاركتهم فيها إذا كانوا معصومين، أمَّا غير المعصومين من يتولى القيادة بعد فقدانهم فهي تنحصر أيضاً في أفراد توفرَّت فيهم مؤهلات معينة ليس لأي إنسان الاستبداد بها لمجرد السيطرة الثورية، بل لا بدَّ أن يتدرَّج في مؤهلات خاصَّة حتى يستوفيها فيبلغ مستوى القيادة بشروط خاصة.

وعليه فتكون مسألة قيادة الأمَّة ليست مسألة انتخاب أو نسب أو ثورة عسكرية، بل هي امتداد لحاكمية الله؛ فإنَّ طبيعة الإسلام هي الطاعة والإيمان؛ لأنَّه دين نزل من السماء بلا إرادة من الإنسان، بل تلبية للمصلحة العليا، كما إنَّ واضع هذا الدِّين خلق الإنسان بلا إرادة منه، وإنما لمصلحته العليا، فالإسلام ليس نتاج رأي الإنسان، بل جاء لتحديد رأي الإنسان، وجدير بمثل هذا الدين أن تكون قيادته أيضاً معينة من قبل السماء لا منتخبة من عند النَّاس؛ لأنَّ اللهَ الذي خلق الإنسان وأرسى نظامه لا بدَّ أن يعين قادته الذين ينفذون دينه في خلقه كما يشاء، لا أن يترك قيادة خلقه لمن يختارونه أو ترشحه الظروف كيفما كانوا أو شاءت، فليس لأحدٍ حقُّ السَّيطرة على أحد، فالنَّاس جميعاً عباد الله الذين خلقهم ليعرفوه وليعبدوه بمدلول الآية الكريمة ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(سورة الذاريات ٥٦)،

كان لله تعالى وحده التصرف في العباد، وفرض إرادته الحكمية عليهم، فله القيادة المطلقة بحق، ولكنَّه خوَّل هذه الصلاحية القيادية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ليكون قائداً بشرياً في النَّاس؛ حتى يتوفَّر لهم التَّفاعل معه والاطمئنان إليه، فصرَّح القرآن الحكيم قائلاً ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ**﴾(سورة آل عمران ٣٢، ١٣٢) **ثمَّ أكَّد** ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾(سورة الأحزاب ٦) **وبعد** أن فارق النبي الحياة انتقلت قيادة الأمَّة إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام الذين قاموا بخلافة الله والرسول في الأرض ﴿**وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾(سورة النساء ٥٩)، وبعد أن توارى المعصومون عليهم السلام عن التَّفاعل المباشر مع النَّاس استنابوا عنهم في قيادة الأمة العلماء الجامعين لشرائط المرجعية، وصدرت عنهم التصريحات المتواترة معنىً؛ لتثبيت هذه القيادة النيابية من نوع الأحاديث القائلة بأن «**مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على دينه**»[1]، وغير ذلك من الأحاديث التي سنتعرض لها حين يأتي دور البحث عن ولاية الفقيه.

وهكذا نجد أنَّ الحكم الإسلامي منبعث من صميم المبدأ الذي يقوم عليه؛ وهو الحاكمية لله عز وجل؛ وهو ذلك المبدأ النابع من حاجة الإنسان إلى نظام، ومن الواضح أنَّه ليس كل نظام يملك إشباعاً لحاجة الإنسان هذه، بل هناك فقط -وهذه حقيقة نطق بها تأريخ الإنسان- نظام واحد يملك تلك الصِّفات؛ إنَّه النِّظام الذي يحمل معه ضمان تنفيذه، أي أنَّه النِّظام الذي يلتزمه الإنسان.

(١) في تحف العقول لابن شعبة الحراني، ص٢٣٨ عن إمامنا الحسين الشهيد عليه السلام: «**ذلك بأنَّ مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله وحرامه**».

أفضلية النِّظام الإسلامي تتجلى في ارتباطه بالفطرة:

المسألة إذاً مسألة التزام، والدِّين هو أروع صور الالتزام؛ لأنَّه التزامٌ فطري لا حرج فيه، وكلُّ التزام غير فطري لن يؤدِّي الفرض الأساسي، وبالتالي لن يشبع نزعة الإنسان إلى تبنِّي النِّظام، فالقوانين الوضعية التي تذعن لها الأمَّة إنما هي في واقعها التزام بين السُّلطة التي شرَّعتها والأمَّة التي خضعت لها، ولكنَّه التزام ليس فيه خيار التزام من خارج الإنسان ولا في داخله، التزام لن ينفع الإنسان في روحه وعقيدته، ولذلك كان هذا الالتزام التزاما غير فطري؛ لأنَّ مثل هذا الالتزام من توابع الربوبية أو العبودية للسُّلطة، والحاكم، والمشروع الذي هو من جنس الملتزم ومن نوعه، ولا يختلف عنه أبداً إلا في الصلاحيات الوظيفية التي خوَّل نفسَه بها، أو خولته على أقل تقدير جماعته المسيطرة، أو جهاز كفاحِه القديم الذي استولى على زمام السلطة كالحزب مثلاً.

وكان هذا الالتزام التزام الشكل لا الروح، والتزام المظهر لا الجوهر، التزاماً فاسداً؛ لأنَّه التزام غير فطري؛ أي أنَّه ليس من توابع الربوبية والعبودية الحقَّة، بل هو من توابع الربوبية والعبودية الإنسانية التي يتساوى فيها في حساب الفطرة والتكوين العبد والعابد، والرب والمربوب، والواهب والموهوب له، ولذا تراها ربوبية (هيكل) أو (إطار)، لا ربوبية (روح) سرعان ما يتحين المربوب -أو في أية فرصة تمكنه- من الانتفاضة منها والانقضاض عليها؛ ليعود إلى طبيعته وفطرته حراً من عبودية (الأغيار) كما ولدتُه أمُّه حراً تجاههم "**متى استعبدتم**

الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"(١)، و**"لا تكن عبداً لغيرك، وقد جعلك الله حراً"**(٢)، أمَّا التزام الروح والجوهر أي الالتزام الفطري الصَّحيح فهو وحده الالتزام الذي يقف على أرضية فكرية صلبة من (الإيمان في الداخل) وضمانه، وهو وحده الذي يتضمنه (الدين) ويعمل له، وهذا الالتزام لا يملكه الجهاز الحاكم والسُّلطة الحاكمة، بل يملكه خالق الكون وباريه، ومن في قبضته الكون وما فيه؛ وهو الله وحده ويضمنه مفهوم الدين، فالسلطان المطلق لله سبحانه وتعالى: **﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا للهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾**(سويف:٤٠) فهذا النَّص يقرِّر الحاكمية لله، وأنَّ السَّعادة والهيمنة دائماً للمبدأ، كما وأنَّ النِّظام القانوني في الدَّولة والمتمثل في نظريتها الحكومية وأهدافها الدولية والإنسانية من الدِّين، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الحاكم الحقيقي في الدولة، وأنَّ مظهر هذا الحكم في اعتبار السُّلطة التشريعية هي مصادر الشَّريعة الأساسية من كتاب وسنة.

ومن الواضح أنَّ هذه القيادة طبيعية منبثقة من فلسفة الحياة ومنحدرة من خالق الكون والإنسان، الذي هو أجدر بكلِّ شيءٍ وأحق، وأعلم بكلِّ شؤون الحياة والإنسان، كما أنَّها منتزعة من صميم الإسلام والواقع الفكري والذاتي للأمَّة، كما أنَّها دينية حميمة يكون رباطها الأوسع والأقوى دين فكري؛ يمثل إرادة السماء، وذلك للانسجام الكامل الدقيق بين حقيقة القيادة وواقع الأمَّة والإسلام، وأهدافهما

---

(١) العوالم، ص٢٩٣.

(٢) نهج البلاغة ص٥١ ج٣.

واتجاههما وأساليبهما الذي يتجسد أروع ما يكون في النبوة ثم في الإمامة ثم في الاجتهاد المطلق أو الأعلمية في الفقه الإسلامي المنتزع من صميم أعماق الواقع والأمة.

ولأجل أن تتضح الصورة أكثر جلاءً، لا بدَّ من استعراض لحكومات النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وخلفائه المعصومين، ومن بعدهم دور العلماء الدينيين في قيادة الأمَّة وتوجيهها.

أولا: حكومة النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ :

من المعروف أنَّ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لم يتمكن من إقامة دولة -بادئ الأمر- في مكَّة؛ لكونها قلعة الكفر وحصنه المنيع، ولقلة أنصاره، ولذا اقتصر دوره على الدعوة السِّرية لمبادئ الدين الحنيف، ولما كثر إيذاء المشركين له، بعد أكثر من عشر سنوات من الاضطهاد والاستهزاء والسخرية، الذي قابل به مشركي قريش النبي قرار الهجرة إلى المدينة، حيث آمن به وبدعوته رهط كبير من أبنائها، وتكون منهم ومن المهاجرين المجتمع الإسلامي الأوَّل، الذي أصبح النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ -بحكم مركزه الروحي- قائداً له، ورئيساً تدين له الجماعة المسلمة بالولاء والاحترام، باعتباره النبي والقائد المبلِّغ عن الله، والذي يجب إتباعه بنص القرآن الذي يؤمنون به ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(النساء:٦٥)، وقوله تعالى ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾(الحشر:٧)، وبحكم هذه الطاعة والانقياد من هؤلاء المسلمين باشر النَّبي جميع السلطات التي يمارسها

رجل الدولة؛ فكان هو القائد الأعلى في الحرب، وهو المرجع الأعلى في التشريع، وأخذ بإرسال الرسل إلى القبائل العربية يدعوها إلى الإسلام، كما أرسل الرسائل إلى ملوك العالم يدعوهم فيها إلى إتباع الإسلام، كما وباشر عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تمارسها السلطات التنفيذية في الدول عادة، كما أرسل القضاة إلى مختلف المناطق التي دخلها الإسلام كاليمن، والسيرة النبوية شاهد -لمن استعرضها- على أنَّ الإسلام لم يكن له شأن ولم تكن له هيبة في نفوس الدول إلا يوم كانت له الدولة، ممَّا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ الإسلام لم يكن ديناً كهنوتياً يهتم بأمور النَّاس العبادية الخالصة، بل أن الإسلام يشملها، بالإضافة إلى أنَّه نظام صالح للحكم والقيادة.

ثانيا: حكومة الأئمة عليهم السلام:

أمَّا بالنسبة لحكومة الأئمة من بعده صلى الله عليه وآله، فإنَّ موضوع الإمامة هو أهم موضوع عالجه الفكر السِّياسي في الإسلام، ويعتبر الركيزة الأولى في السياسة الإسلامية، فقد اتفق المسلمون عامة على وجوبها، كما قد تضافرت الأخبار على ضرورتها، فقد أثر عن النبي صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «**من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية**»[1]، وهكذا فلقد أجمع المسلمون منذ فجر تأريخهم على ضرورة الإمام، وأنَّها من الواجبات التي لا تستقيم الحياة الإسلامية بدونها.

فالإمامة قاعدة من قواعد الإسلام، وأصل من أصوله؛ لأنَّ الشريعة

(١) الفصول المختارة، الشيخ المفيد، ص٢٤٥، و بحار الأنوار ص٩٤ ج٢٣.

الإسلامية مجموعة من الأحكام والقواعد؛ ففيها الحدود والعقوبات، وفيها الحكم بما أنزل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيها الجهاد في سبيل الله والذب عن حياض الدين، وغير ذلك من الأحكام التي لا يمكن للفرد أن يقبلها من دون إمام يتولى تنفيذها؛ فإنَّ المسلمين لا بدَّ لوجودهم السِّياسي والديني من إمام يسوس أمرهم، ويعالج قضاياهم على ضوء كتاب الله وسنة نبيه، ويسير فيهم بسيرةٍ قوامها العدلُ الخالص والحقُّ المحض.

فالإمامة ضرورة من ضروريات الحياة الإسلامية؛ لا يمكن الاستغناء عنها، فبها تتحقَّق العدالة الكبرى التي ينشرها الله في الأرض، ومن أهم الأمور الدَّاعية لها إيصال النَّاس إلى معرفة الله وطاعته، وتغذية المجتمع بروح الإيمان والتَّقوى، وإبعاده عن نوازع الشر والغرور.

أهمُّ الوظائف التي يجب على الإمام القيام بها:

وأناط الإسلام بالإمام جميع المسئوليات الضخمة؛ فأوجب عليه السهر على مصالح المسلمين، ورعاية شئونهم، والعمل على تطوير حياتهم، وإبعادهم عن جميع عوامل الانحطاط والتأخر، وقد ذكر المعنيون بهذه البحوث بعض الواجبات المهمة التي يجب عليه القيام بها، وهي:

١. حفظ الدِّين الإسلامي، وحراسة الإسلام وصيانته من المستهترين بالقيم والأخلاق.

٢. حماية بيضة الإسلام والذب عن الحُرم؛ ليتصرف الناس في

معايشهم، وينتشروا في أسفارهم آمنين على أنفسهم وأموالهم.

٣. تحصين الثغور بالعدد ووفوره؛ حتى لا يظفر العدو بثغرة، فيهتك فيها محرم أو يسفك فيها دم مسلم أو معاهد.

٤. جهاد الكفرة المعاندين للإسلام، حتى يُسلموا أو يدخلوا في ذمة المسلمين قياماً بحق الله بظهور دينه على الدين كله.

٥. تنفيذ الأحكام وقطع الخصومات؛ حتى لا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم.

٦. إقامة الحدود؛ لتتوقى المحارم وتصان الأنفس والأموال.

٧. اختيار الأمناء والأكفاء وتقليد الولايات للثقات النصحاء؛ لتضبط الأعمال بالكفاءة وتحفظ الأموال بالأمناء.

٨. جباية أموال الفيء والصدقات والخراج على ما أوجبه الشرع نصاً أو اجتهاداً من غير حيف ولا عسف.

٩. تقدير العطاء وما يستحقه كل واحد في بيت المال، من غير سرف ولا تقتير، ودفعه إليهم في وقت معلوم لا تأخير فيه ولا تقديم.

١٠. مشارفة الأمور العامَّة بنفسه غير معتمد على ولاته وعماله؛ فقد يخون الأمين ويغش النَّاصح، ومن يمعن النَّظر فيما أثر عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يرى أنَّ واجبات الإمام عليه السلام أشمل من ذلك؛ فإنها تمتد إلى إقامة صروح الأخلاق والفضيلة، وبناء مجتمع يعيش في ظلال العدل والحق، وتستأصل فيه صور الانتهازية والوصولية وبذور البغي والفساد.

من هذا يظهر اهتمام التشريع الإسلامي بأمور السياسة وإعطاؤها الأولوية، وأنَّها من القضايا التي لا يمكن للمسلمين التفريط فيها، بل أنَّها قوام الدين؛ فبواسطة القيادة الإسلامية الصحيحة السليمة يمكن نشر كلمة الله وتعاليمه ونشر أخلاق الدين وتطبيقها في المجتمع وطبعه بطابع الإسلام في كافة شؤونه ومجالاته المختلفة، وبما أنَّ الإمام أو القائد هو الرقيب على هذه الأمة وهو الحافظ للشريعة وهو المسئول عن تطبيقها فقد اعتبر الباحثون في من يتولى منصب الإمامة شروطاً يجب توافرها فيه ضماناً للحكم العادل، فلا بدَّ أن تتوفَّر في الإمام جميع النَّزعات الخيرة والصفات الرفيعة والمثل الكريمة من العلم والتقوى وسماحة الرأي وأصالة التفكير والدراية التامة بما تحتاج إليه الأمة في جميع مجالاتها، وتعتقد الشيعة أنَّ الإمام يجب أن يكون أفضل النَّاس في ملكاته وعبقرياته، وأنَّه لا بدَّ فيه من العصمة، وعصمة الإمام عند الشيعة قاعدة أساسية في الإمامة، وهي من المبادئ الأولية في كيانهم العقائدي وقد عرفها المتكلِّمون فقالوا: «إنَّها لطف من الله يفيضها على أكمل عباده وأفضلهم عنده وبها يمتنع من ارتكاب الآثام والجرائم عمداً وسهواً»، واستدلوا في إثبات هذا الرأي بأدلة عقلية ونقلية؛ فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(الأحزاب:٣٣)، وكذلك الحديث الشريف المعروف بحديث الثقلين(١)، فإنَّه يدلُّ على العصمة بوضوح، حيث قرن فيه الرسول ﷺ بين الكتاب وعترته، وكما أنَّ الكتاب العزيز معصوم من الخطأ

(١) انظر: بحار الأنوار ص٥٣ ج٣٣.

والزلل فكذلك العترة، وإلا لما صحَّت المقارنة والمساواة بينهما.

وفي كلمة للأستاذ السيد محمد تقي الحكيم يفسِّر فيها فلسفة العصمة بقوله: «حينما يتعرض لمهمة الإمام وهي تطبيق ما جاء به النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من تعاليم وأحكام بلَّغها للمسلمين في ظرف زمني محدود لم يكن كافياً كي تستوعب الأمَّة هذه المفاهيم وتهضمها هضماً سليماً، فلذا كان من أوليات ما يقتضيه ضمان التطبيق أن يكون القائم على تطبيقها شخصاً تتجسَّد فيه مبادئ فكرته تجسيداً مستوعباً لمختلف المجالات التي تكفلت الفكرة تقويمها من نفسه، ولا نريد في التجسد أكثر من أن يكون صاحبها خالياً من الأفكار العاكسة لها من جهة، وتغلغلها في نفسه كمبدأ يستحق التضحية والفناء من جهة أخرى، ومتى كان الإنسان بهذا المستوى استحال في حقه من وجهة نفسية أن يخرج على تعاليمها بحال، وإذا لم يكن القائم بالحكم بهذا المستوى من الإيمان بها وكانت لديه رواسب على خلافها لم يكن بالطبع أميناً على تطبيقها مائة بالمائة؛ لاحتمال انبعاث إحدى تلكم الرواسب في غفلة من غفلات الضمير واستثارها في توجيهه الوجهة المعاكسة التي تأتي على الفكرة في بعض مناحيها وتعطلها عن التأثير ككل، وربما استجاب الرأي العام له تخفيضا لحدة الصراع في أعماقه بين ما حد من تعاليم هذه الفكرة وما كان معاشاً له متجاوباً مع نفسه من الرواسب، على أنَّ الناس كل الناس لا يكادون يختلفون إلا نادراً في قدرتهم على التفكيك بين الفكرة وشخصية القائم عليها، فالتشريع الذي يحرم الرشوة أو الربا، أو

الاستئثار في شخص المسئول يمكن أن يأخذ مفعوله من نفوس الناس متى عرف الارتشاء أو المراباة أو الاستئثار في شخص المسئول عن تطبيقه ولو في آن ما أو احتمل فيه ذلك، وبما أنَّ الإسلام يعالج الإنسان علاجاً مستوعباً لمختلف جهاته داخلية وخارجية احتجنا لضمان تبليغه وتطبيقه إلى العصمة في الرسول، ثمَّ العصمة في الذي يتولى وظيفته من بعده وعلى هذا يتضح سر إصرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ على تعيين أهل بيته الذين أعدهم لهذه المهمة إعداداً خاصاً بالإضافة إلى مواهبهم الإرادية للقيام بشؤونها».

دور الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في القيادة السياسية للأمة الإسلامية:

وكيف كان؛ فإنَّ الإمامية يعتقدون عصمة الأئمة الاثني عشر الذين اختارهم الرسول الأعظم للخلافة من بعده ونص عليهم، والأدلة على ذلك كثيرة، ليس هنا محل عرضها، بل المهم هو بيان دور الأئمة في مسرح الحكم، فمن الواضح أنَّ أي من الأئمة الاثني عشر لم يمارس الحكم الفعلي وقيادة الأمَّة من الناحية السياسية سوى الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ في سنوات خلافته حيث مارس صلاحياته كإمام للمسلمين وقائد للأمة الإسلامية، وقد عرف المسلمون أثناء خلافته القصيرة برنامجه في الحكم والإدارة، واطلعوا على أساليبه في إدارة شؤون الرعية، وهي أساليب لا تختلف عن الأساليب التي اتبعها الرسول الأعظم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلا انشغاله بالفتن التي نشبت في عهده منعت الأمة من الاستفادة من هذه التجربة الرائعة، وإن عهد الإمام لمالك

الأشتر ليمثل سياسة الإمام في الحاكم، وما يجب أن يكون عليه أمام رعيته خير مثال لسياسة الإمام في الحكم، وقد تضمَّن هذا العهد بنوداً تهتم بشؤون سياسة الحاكم والدولة في مختلف المجالات.

أمَّا الإمام الحسن بن علي عليه السلام فقد تولَّى الحكم والأمة الإسلامية تمرُّ بفترة عصيبة، وكان الخطر يهدد بانقسام الأمَّة الإسلامية من جراء الحروب المتطاحنة، التي شبَّ أوارها أصحاب السلطة ودعاة الأغراض، وقد اضطرَّ الإمام الحسن للتنازل عن الخلافة نظراً للظروف القاهرة التي أجبرته على اتخاذ مثل هذا القرار، والذي كان له آثاراً وأبعاداً خطيرة فيما بعد تمثَّلت في ثورة الإمام الحسين عليه السلام، وموقفه المعروف من السلطات الحاكمة المنحرفة عن خط الدين.

وإزاء هذا الموقف الذي اختارته الأمَّة الإسلامية لها في تلك الفترة اختار الأئمة من أهل البيت الابتعاد عن مسرح المطالبة بالحكم، متبنين خطة تختلف عن الخطة السابقة التي انتهجها الأئمة الثلاثة من قبلهم؛ وهي المواجهة العسكرية، بل كانت خطتهم تتمثَّل في الابتعاد عن هؤلاء الحاكمين وإشعار الأمَّة بعدم شرعية حكمهم حتى يكون التغيير والانقلاب في نفس صفوف الأمَّة، إلا أنَّهم في موقفهم هذا لن يتخلوا عن إرشاد المسلمين وتوجيههم وإيجاد الطرق المشروعة في إدارة شؤونهم فقد كان يرجع إليهم الكثير من ولاة الأمر يستفسرون منهم عن الحكم الشرعي وما يجب عليهم عمله.

من ذلك الكتاب المطوَّل الذي أرسله الإمام الصادق عليه السلام إلى عبدالله النجاشي، روى عن كتاب له يخبر فيه الإمام بتوليه منصب الولاية في الأهواز، ومما قال فيه: **"اعلم سيدي ومولاي أني بليت بولاية الأهواز، فإن رأى سيدي أن يحد لي حداً ويمثل لي مثالاً استدل به على ما يقربني إلى الله عز وجل وإلى رسوله، ويلخص في كتابه ما يرى لي العمل به وفيما أبذله، وأين أضع زكاتي وفيمن أصرفها، وبمن آنس وإلى من أستريح، وبمن أثق وآمن وألجأ إليه في سري، فعسى أن يخلصني الله تعالى بهدايتك وولايتك؛ فإنك حجة الله على خلقه وأمينه في بلاده، ولازالت نعمته عليك"**[1].

وقد أجابه الإمام عليه السلام بكتاب مطول، ذكر فيه ما يجب على الحاكم إتباعه في رعيته، ممَّا يعتبر بحق وثيقة مهمة ينبغي الرجوع إليها ودراستها دراسة مستوفية، ولولا خوف الإطالة لذكرت الكتاب بطوله لما فيه من النقاط المهمة، والتي تكشف لنا نظرة أهل البيت في الحكم، وأنَّه وسيلة لا غاية لذاته، بل وسيلة لنشر العدل وفرض الشريعة، ولكن أكتفي بذكر مقدمة الكتاب لعلها تسقط بعض الضوء على مضامينه الأخرى فقال عليه السلام: **«حاطك الله بصنعه، ولطف بك بمنه، وكلاءك برعايته، فإنَّه ولي ذلك، أما بعد، فقد جاء إلي رسولك بكتابك فقرأته، وفهمت جميع ما ذكرته، وسألت عنه، وذكرت أنَّك بليت بولاية الأهواز فسرني ذلك وساءني، وسأخبرك بما ساءني من ذلك وما سرني إنشاء الله تعالى، فإما سروري فقلت: أن يغيث الله بك ملهوفاً من أولياء آل محمد، ويعز بك دليلهم،**

(١) الإمام جعفر الصادق عليه السلام (المظفر) عن كتاب كشف الريبة في أحكام الغيبة، الشهيد الثاني، ص٨٦.

ويكسو بك عاريهم، ويقوى بك ضعيفهم، ويطفي بك نار المخالفين عنهم، وأمَّا الذي ساءني في ذلك؛ فإن أدنى ما أخاف عليك أن تعثر بولي لنا فلا تشم رائحة حظيرة القدس، فإني ملخص جميع ما سألت عنه فإن أنت عملت به ولم تجاوزه رجوت أن تسلم إنشاء الله تعالى..الخ»[١].

وكذلك فعل بقية الأئمة من أهل البيت؛ كالإمام موسى بن جعفر الكاظم والإمام الرضا عليه السلام، فقد كانوا يقفون موقف الرقيب على تصرفات السلطات الحاكمة يبدون النصح والإرشاد ويحلون أعضل المشاكل التي تتعرض لها الدولة، والتأريخ خير شاهد على ذلك.

ثالثا: حكومة الفقهاء العدول:

هذا هو دور الأئمة الذين هم القادة الشرعيون للأمَّة بنصِّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، ولما آن لهذا الدور أن ينتهي ليبدأ الدور الآخر؛ دور العلماء الفقهاء الورعين لقيادة الأمة بتوقيع الإمام الثاني عشر عليه السلام بقوله: «**وأمَّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم..**»[٢].

وكذلك الأحاديث المتواترة معنىً؛ كالأحاديث القائلة "**مجارى الأمور بيد العلماء بالله الأمناء على دينه**"[٣]، وأنَّ "**العلماء خلفاء النبي صلى الله عليه وآله** "[٤]

(١) الإمام جعفر الصادق عليه السلام (المظفر) عن كتاب كشف الريبة في أحكام الغيبة، الشهيد الثاني، ص ٨٧.

(٢) كمال الدين، الصدوق، ص ٤٨٤. والغيبة الطوسي، ص ٢٩١. بحار الأنوار، ج ٥٣، ص ١٨١.

(٣) انظر: تحف العقول، ابن شعبة الحراني، ص ٢٣٨.

(٤) انظر: وسائل الشيعة (باب صفات القاضي)، «العلماء خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله»

و"أنَّ العلماء حكام على الملوك، والملوك حكام على الناس"(١) وتأكيد الإمام الصادق عليه السلام: **«ولكن ينظرون إلى رجل منكم؛ ممَّن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما؛ فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا رد، والراد علينا راد على الله، والراد علينا على حدِّ الشرك بالله»**(٢).

الفقهاء العدول يقومون مقام الأئمة عليهم السلام في قيادة الأمة:

والكلام في الدليل على أنَّ الفقهاء يقومون مقام الأئمة في قيادة الأمة هو «أنَّ الحكومة ظاهرة اجتماعية، فرضتها حاجة المجتمع إلى الأمن وحفظ الحقوق وإشاعة العدالة، وأنَّ المجتمع الإسلامي ليس بدعاً من المجتمعات البشرية في طبيعة ما يستلزمه تنظيم علاقاته؛ من تشريع نظام اجتماعي بغية تحقيق الأمن وحفظ الحقوق وإشاعة العدالة بين أفراده وقيام حكومة تقوم على تنفيذ ذلك النَّظام لتحقيق الغاية في تشريعه، ولو كان مجتمع المسلمين يختلف عنا في طبيعة حاجته إلى ذلك لكان النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام أولى وألزم ببيان ذلك والتنبيه عليه، وحيث لم ينبهها على ذلك فهو إذن -مجتمع المسلمين- كبقية المجتمعات في لزوم قيام حكومة فيه».

---

(١) انظر: كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجي، ص١٩٥.

(٢) انظر: الكافي، الكليني، ج١، ص٦٧، ووسائل الشيعة ص١٣٧، ج٧.

فهذا الدليل التأريخي والاجتماعي، بالإضافة إلى النُّصوص السَّابقة تدلُّ على ضرورة قيام حكومة إسلامية، سواء كان ذلك في زمن الغيبة أو في زمن الحضور.

يقول السيد البروجردي: **"إنَّ في الاجتماع أمور لا تكون من وظائف الأفراد ولا ترتبط بهم، بل تكون من الأمور العامة الاجتماعية التي يتوقف عليها حفظ نظام الاجتماع؛ مثل القضاء وولاية الغيب والقصر وبيان مصرف اللقطة والمجهول المالك وحفظ الإنتظامات الداخلية وسد الثغور والأمر بالجهاد والدفاع عند هجوم الأعداء ونحو ذلك مما يرتبط بسياسة المدن، فليست هذه الأمور مما يتصدى لها كل أحد، بل تكون من وظائف قيّم الاجتماع، ومن بيده أزمة الأمور الاجتماعية، وعليه أعباء الرياسة والخلافة"**(١).

والفقهاء يقومون بهذه المهمة على أساس النيابة العامة عن الإمام عليه السلام يقول المحقق الكركي: **"اتفق أصحابنا أن الفقيه العادل الأمين الجامع لشرائط الفتوى .المعبرعنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية .نائب من قبل أئمة الهدى في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه مدخل"**(٢).

فعلى هذا الأساس يثبت للفقيه الجامع للشرائط في عصر الغيبة المقدار الثابت للإمام عليه السلام؛ من السلطة الدينية والسلطة الزمنية والولاية

(١) البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر، بحث السيد البروجردي(تقرير الشيخ المنتظري)، ص٧٣-٧٤.

(٢) رسائل الكركي، المحقق الكركي، ج١، ص١٣.

العامة لأمور النَّاس، والرياسة المطلقة والزعامة الشاملة فيما يخصُّ تدبير شؤون المسلمين العامة الداخلية والخارجية الدينية والدنيوية، وما يرجع لمصالحهم وما يتوقف عليه نظم البلاد وانتظام العباد ورفع الفساد بالنحو الذي هو ثابت للإمام.

وقد ذكر فقهائنا الوظائف التي يتولاها الفقيه نيابة عن الإمام زمن الغيبة، وكلها من الوظائف التي لا يمكن توليها إلا للرئيس والحاكم العام للمسلمين، فوجب أن يكون الحكم زمن الغيبة للفقيه العادل دون سواه من بقية الناس ممن لم يصل إلى هذه المرتبة.

وعليه فيكون النظام الإسلامي للحكم تنحصر إدارته بيد المعصوم عليه السلام في حضوره، وفي حالة غيابه يكون الأمر للفقهاء العدول نيابة عنه، ولم يكن مسألة ولاية الفقيه مسألة نظرية لا يمكن تطبيقها في الواقع، فقد حدثنا التأريخ أنَّ الحكومة الصفوية في إيران استدعت المحقق الشيخ عبدعلي العاملي الكركي وأسندت إليه شيخ الإسلام، فقام بهذا المنصب خير قيام، ذكر الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين في ترجمة هذا العالم الجليل نقلاً عن السيد نعمة الله الجزائري قال: «الشيخ علي بن عبد العالي -عطر الله مرقده- لما قدم أصفهان وقزوين في عصر السلطان العادل الشاه طهماسب -أنار الله برهانه- مكنه من الملك والسلطان، وقال له: أنت أحق بالملك؛ لأنك النائب عن الإمام عليه السلام، وإنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك»، وقال أيضاً: **"ورأيت للشيخ أحكاماً ورسائل إلى الممالك الشاهية إلى عمالها أهل**

الاختيار فيها تتضمن قوانين العدل وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ الخراج وكميته ومقدار مدته"(١)، وكذلك الحال بالنسبة إلى الشيخ جعفر الكبير صاحب كشف الغطاء؛ حيث أعطى للسلطان فتح على شاه في أخذ ما يتوقف عليه تدبير المملكة من الحقوق الشرعية، والأخذ من الأموال للدفع عن بلاد الإسلام، كما أمر بوجوب طاعته وعدم مخالفته في الجهاد لأعداء الرحمن، وقد جعله نائباً عنه في إدارة شؤون مملكة إيران، وأوجب على الشعب الإيراني إطاعته في جهاد الأعداء، وأذن له في الزكاة والخراج في تدبير جنوده وعساكره، وإن لم تف أخذ من أموالهم بقدر ما يدفع به العدو عن أعراضهم ودمائهم.

السلطات الثلاث في النظام الإسلامي:

وهكذا يتضح أنَّ مهمة الفقيه العادل هو إدارة الدولة وتصريف أمورها تشريعاً وتنفيذاً، فالنِّظام الإسلامي لا يعرف الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ فكلها من وظائف الإمام واختصاصاته، وإن كان للفقيه أن ينيب عنه أو يأذن لغيره التصرف في ما يتعلق بالأمور التنفيذية إلا أنَّ شؤون القضاء والتَّشريع خاص به، حيث أنَّ وظيفة السلطة التشريعية تتلخص فيما يلي:

١. بيان الأحكام: وهي التي شرعت بنص خاص من الكتاب والسنة أو ثبتت بالضرورة من الدين أمثال وجوب الزكاة والخمس وتعيين مصارفها وإعداد القوة قدر المستطاع لإرهاب عدو الله، ونستطيع أن

(١) لؤلوة البحرين، المحدث البحراني، ص١٤٨.

نصطلح عليها بالدستور.

٢. وضع التعاليم: وهي الأحكام التي لم تشرع بنص خاص، وإنما أوكل أمر استنباطها إلى اجتهاد الفقهاء داخل إطار الأحكام الإسلامية العامة نظراً لتطورها، تبعاً لتغير الظروف والأحوال مثل وجوب التدريب العسكري في هذا العصر نظراً لتطور وسائله وأساليبه إلى ما يفرض ذلك من باب المقدمة للدفاع الواجب، ومثل تحديد مقدار ضريبة الخراج وما شاكل، ونستطيع أن نصطلح عليها بالنظام.

أما السلطة الثالثة، وهي السلطة التنفيذية، والتي تكون مهمتها القيام بتطبيق الدستور والأنظمة فتعود إلى الأمناء من أبناء الأمة ممن تتوفر فيهم إمكانيات القيام بمسؤولية التنفيذ وضماناته الشرعية كل في حقل اختصاصه.

خاتمة: النظام البرلماني ومدى انسجامه مع النظام الإسلامي

وفي الختام يحسن التعرض إلى النِّظام البرلماني ومدى انسجامه مع النِّظام الإسلامي، فمن الواضح أنَّ النِّظام الإسلامي السياسي يختلف عن النظام الديمقراطي الذي تكون فيه السلطة من الشعب ومن يختاره المواطنون، ولما كان مهمة المجالس البرلمانية هي تشريع القوانين والأنظمة، وتحديد اختصاص السلطات المختلفة في الدولة، وبحث مشاكل المواطنين باقتراح الحلول المناسبة، وكان ذلك مبايناً لما يراه النظام السياسي الإسلامي؛ حيث يحصر أمر التشريع بالفقهاء العدول دون سائر الناس لكونهم أعرف من غيرهم بأحكام الله وتعاليمه،

ولكن كيف التوفيق بين هذين النظامين المتباينين، وهل أنَّه من الصِّحة أن يقف المسلم حقاً مكتوف اليد مذعناً للأمر الواقع، أم لا بدَّ له من التحرك ما دام ذلك ممكناً؟

الرؤية الشرعية في المشاركة في المجالس النيابية:

أستطيع القول بناءً على فتوى بعض الفقهاء بجواز الدخول في المجالس النيابية؛ لضرورة الإسهام والمشاركة فيها إذا كان التغيير ممكناً؛ وذلك باقتراح القوانين والأنظمة المأخوذة من روح الإسلام وتعاليمه، وليس غير المؤمنين العدول القادرين على تحمل هذه المسؤولية، فهم المدعوون الآن في هذا الظرف لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم بخوض معركة الانتخابات والمشاركة فيها، كما أنَّ علينا مساندتهم، إذا كنَّا نريد لنا نظاماً ينسجم مع اعتقادنا ومبدأنا، إنَّ الواجب يحتم علينا ذلك، وإلا كنَّا نحن المسئولين عن انحراف البلاد قانونياً ودستورياً عن الإسلام.

والغاية من هذا البحث هو بيان ما للإسلام من نظرية في الحكم والسياسة، ورداً على مزاعم القائلين بأنَّ الإسلام لا صلة له بشؤون الدولة والسياسة العامة. وأكتفي بهذا القدر من هذا البحث الذي هو جزء من موضوع كبير.

مصادر البحث[١]:

١. كلمة الإسلام.

٢. حياة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

٣. في انتظار الإمام.

٤. أصول الحكم في الإسلام(مصطفى عبد الرزاق).

٥. أصول الحكم والإدارة في الإسلام(محمد مهدي شمس الدين).

٦. نظام الإدارة في الإسلام(الطباطبائي).

٧. الحكم في الإسلام(الطبطبائي).

٨. الإسلام(السيد حسن الشيرازي).

٩. المكاسب، رسالة الأمام للأهوازي ـ ولاية الفقيه.

١٠. نظرية التكييف الدستوري.

١١. لؤلؤة البحرين.

١٢. النور الساطع.

(١) كما وردت في مخطوطة الكاتب الشهيد.

يا رحمة الله الواسعة
يا باب نجاة الأمة

قاعدة حرمة الإعانة على الإثم والعدوان

الشيخ علي أحمد الكربابادي

الملخّص:

ذكر الكاتب -فيما يرتبط بهذه القاعدة وبعد بيان معناها ومفرداتها- ستة من الأدلة النقلية والعقلية، وبين أنها تكاد تكون من الضروريات، والاختلاف إنما في بعض الشروط والحدود فيها، ثم ذكر بعض التطبيقات في مختلف الأبواب الفقهية ، مع بعض المسائل الاستثنائية للقاعدة.

بسمه تعالى: البحث حول حكم إعانة الغير على الإتيان بالمعصية والإثم، وما يستفاد من الآية الشريفة وهي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾(سورة المائدة ٢).

معنى القاعدة

بعد وضوح المعاني اللغوية للمفردات: الإعانة، الإثم، العدوان، وظهور النهي في التحريم، فالآية الشريفة بنهيها عن الإعانة ظاهرة في تحريم هذا الفعل، وإنَّما الكلام في الحدود المرادة من الإعانة، وكذلك في حدود الإثم والعدوان إن كانت في الآية والشريعة، وإلا فبالرجوع إلى العرف بعد الفراغ عن أصل الدلالة اللغوية.

الإعانة:

الإعانة هي المساعدة، أمَّا ما هي الأمور المشترطة عرفا لتحقُّق هذا المفهوم؟ فهذا ما يحتاج للبحث.

يقول المرحوم الفاضل اللنكراني: «**وأمَّا الإعانة التي هي العُمدة، فهي لغة بمعنى المساعدة، يقال: أعانه على ذلك، أي: ساعده عليه، وعليه فالمعين للإنسان هو المساعد له في جهة خاصة أو سائر الجهات، ولكنَّ الظاهر عدم اختصاص المساعدة بالمساعدة العملية، بل تعمُّ المساعدة الفكرية، وإراءة**

الطريق والإرشاد إلى ما هو مطلوبه ومقصده، وعليه فالإعانة على الإثم معناها مساعدة الآثم وإعانته في جهة تحقُّق الإثم وصدور المعصية، سواء كانت مساعدة عملية أم مساعدة فكرية إرشاديّة»(١).

وفي عوائد الأيام: **«وإنَّما الكلام في تعيين ما يكون مساعدة ومعاونة على الإثم والعدوان، وتحقيقه: أنَّه لا شكَّ ولا خفاء في أنَّه يشترط في تحقُّق الإعانة والمساعدة على الشيء، صدور عمل وفعل من المعاون، له مدخلية في تحقُّق المعاون عليه وحصوله، أو في كماله وتماميته، ونحو ذلك»(٢).**

إشكال:

إذا كان المراد من الإعانة كلّ ما له مدخلية في صدور فعل الغير وتتميمه، فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سيكون حينئذ معيناً على الإثم والعدوان!! لأنَّ كلَّ أفعال الإنسان لا يمكن تحقُّقها ولا صدورها إلا بحول من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ !!

هناك فرق بين الأفعال القريبة والعلل المباشرة المقصود من خلالها تحقيق الإثم والعدوان، وبين الأفعال والعلل البعيدة التي تكون غايتها

---

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٥٠. وهذا بحث والتفاتة هامة جداً، لما لها من أثرٍ فقهي خطير يترتَّب عليها، فمن يتصوَّر انحصار الإعانة على الفعل المادي الخارجي فإنه لن يتمكن من تحريم الكثير من الموارد المتفق على تحريمها بعنوان القاعدة، وإنما سيقتصر على الأدلة المباشرة على هذا العنوان أو ذاك، فنشر كتب الضلال المؤدية لفعل الآثام مثلا إعانة فكرية يمكن تحريمها بالقاعدة حال ثبوتها وإن لم يرد دليل خاص في كتب الضلال أو لم يكن تاما، كذلك سيكون حكم النظريات والإبداعات العلمية إن كانت تؤدي إلى تحقيق الآثام والشرور كما هو حال اختراع القنبلة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، فهذا العلم الذي يكون غرضه الفساد في الأرض سيكون موردا وتطبيقا للقاعدة.

(٢) عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، المولى النراقي، ص: ٧٥.

إقدار الإنسان على الفعل والحركة والاختيار، فالعلة البعيدة ليس لها حكم العلة المباشرة، وإن شئت فقل: الفرق بين القصد الملازم للعلتين، فأحد القصدين داخل في تحقيق الإثم، والآخر ليس كذلك. وأمَّا الحديث عن توقُّف عنوان الإعانة على النِّية والقصد فهو بحثٌ آخر سيأتي الحديث عنه.

قال في العناوين الفقهية: «**وإنَّما البحث في معناه، فإنَّ ارتباط أفعال المكلَّفين بعضهم ببعض مما لا يخفى، وتقوم ظلم الظالمين ومعصية العاصين إنما هو بأسباب وأمور لا تتحقُّق إلا بأفعال المكلفين، ولا وجه لعدِّ كل ما له مدخلية في تحقُّق الظُّلم والإثم إعانة عليه، ولا يصدق في العرف أيضاً عليه، وإلا للزم أن يكون الواجب تعالى معاوناً على الإثم والعدوان، فإنَّ الآلات والأسباب كلّها من الله تبارك وتعالى، وليس من العبد إلا العزم والقصد والعمل...**

والضابط في ذلك أحد أمرين: أحدهما: القصد والنية، فكلٌّ من عمل أو باع أو آجر أو قام أو قعد أو صدر عنه فعل من الأفعال بقصد ترتب ظلم أو معصية عليه بحيث بنى نيته عليه سواء شرط ذلك بلسانه أم لا، يعد إعانة للإثم ولو كان بواسطة أو وسائط، وذلك أمر في العرف واضح. فمن بنى لنفسه دكاناً بعنوان أنَّه لو احتاج إلى ذلك الخمارون يؤجره إياهم حتى لا يكون سبباً لتعطيل شغلهم، كان أصل بنائه إعانة للإثم وإن كان لا ينتهي إلى المعصية إلا بوسائط. وكذلك من صيَّر نفسه خادما لسلطان بقصد أنَّه لو أمره بالظلم يفعله أو بقصد أن يصير سبباً لشوكة سلطانه وكثرة سواده وقوة أمره،

فقد أعان على الإثم وإن لم يصدر من الخادم فعل بعد ذلك.

وثانيهما: قرب العمل من الإعانة وتمحضه لذلك بحيث يعد إعانة وإن لم يكن قاصدا، كما مرَّ نظيره في التعظيم والإهانة، وليس كما توهمه بعضهم: أنَّ الإعانة تابعة للقصد مطلقاً، نعم، يعتبر ذلك في المشتركات.

وقد يكون العمل بحيث يعدُّ ذلك معاونة للظلم وإن لم يكن قاصداً لذلك، كما لو كان مثل الوزراء والعمال والكتاب والجنود، فإنَّ هذه الجماعة وإن لم يكونوا قاصدين من وزارتهم وجنديتهم الإعانة على المعاصي والظلم، لكن هذه الصنعة وهذه المناصب تعد معاونة لقيام الشوكة بهم، وكذلك قد يكون ذهاب شخص إلى عاص أو ظالم يكون سببا لجرأته وشوكته من جهة كون مسيره إليه سببا لبعض قوة له في عمله، فإن هذا المسير إذا كان بهذه المثابة يصير إعانة على المحرم وإن لم يكن بهذا القصد، ونحو ذلك المكاتبة إلى شخص كذلك، كما لا يخفى على المتأمل. وبالجملة: ليس الأمر منحصرا بالقصد، بل قد يكون نفس ذلك العمل يعد إعانة وإن لم يكن فاعله قاصدا لذلك»[١].

سؤال: هل يشترط في تحقُّق الإعانة على الإثم أن يعلم الشخص بأنَّ الحرام سوف يقع خارجا؟ فلا تحرم الإعانة إذا علم بأنَّ الفعل لن يتحقَّق؟ أو أنَّ الإعانة حرام مطلقاً، سواء علمت بأن الفعل سيتحقُّق أم لم أعلم؟

هذا ما وقع محلاً للخلاف عند الأعلام، ومنشأ هذا الاختلاف التحليل لحقيقة المفهوم بنظر العرف، إذ القائل بعدم الحرمة مع عدم

(١) العناوين الفقهية؛ ج١، السيد مير حسيني المراغي، ص٥٦٣-٥٦٧.

ترتب الفعل خارجاً يقول بأنَّ التحريم منصبٌّ على الإعانة على الفعل الصادر، فلا يجوز تهيئة مقدماته، أمَّا مع انتفاء الفعل موضوع الحرمة فكيف تحرم المقدمات التي تكون في نفسها مباحة، فهي حينئذ ليست مقدمات لذلك الفعل، إذ هي ليست مقدمات موصلة، فلا تكون إعانة على الإثم والعدوان.

يقول المرحوم الإيرواني في حاشيته على المكاسب: «**فيكون الحرام ممَّا اختاره المعين باختيار ما يعلم ترتّبه عليه والقصد بكلا معنييه غير معتبر في تحقُّق عنوان الإعانة فإنَّ الحقَّ أنَّ الإعانة عنوان واقعيّ غير دائر مدار القصد فنفس الإتيان بمقدمات فعل الغير إعانة للغير على الفعل، نعم مع عدم العلم بترتّب الحرام لا يعلم كون الفعل إعانة على الحرام**»[(١)]، ويقول رحمه الله: «**الإعانة ليست هي مطلق إيجاد مقدّمة فعل الغير وإلّا حرم توليد الفاسق والإنسان عادة يعلم أن في نسله يحصل مرتكب ذنب فيلزمه أن يجتنب النّكاح، وأيضا حرم بذل الطَّعام والشَّراب لمن يعلم أنَّه يرتكب الذَّنب، بل الإعانة عبارة عن مساعدة الغير بالإتيان بالمقدّمات الفاعليّة لفعله دون مطلق المقدمات الشَّاملة للماديَّة فضلاً عن إيجاد نفس الفاعل أو حفظ حياته، فتهيئة موضوع فعل الغير والإتيان بالمفعول به لفعلَّه ليس إعانة له على الحرام، ومن ذلك مسير الحاج، وتجارة التّجار، وفعل ما يغتاب الشخص على فعله، نعم ربما يحرم لكن لا بعنوان الإعانة**»[(٢)].

(١) حاشية المكاسب (للإيرواني)؛ ج١، الشيخ علي الإيرواني، ص: ١٥.
(٢) حاشية المكاسب (للإيرواني)، ج١، الشيخ علي الإيرواني، ص: ١٦.

الإثم والعدوان:

الإثم والمعصية بمعنى واحد، وأمَّا العدوان فهو أخصُّ من الإثم، إذ من الآثام ما يكون خاصاً وفردياً، وأمَّا العدوان ففيه طرف مقابل يقع حيف هذا الإثم عليه، فهو إثم يتضمن معنى التجاوز على طرف ثان.

يقول الفاضل: «**ثمَّ إنَّ الظاهر أن الإثم بمعنى مطلق المعصية، والعدوان بمعنى الظلم.... وعليه فالإثم والعدوان كلاهما بمعنى العصيان، غاية الأمر أنَّ الأوّل عدمي والثاني وجودي**»[١]. ويقول في مورد آخر من نفس القواعد: «**الجهة الثانية- في المراد من القاعدة: فنقول: أمّا الإثم فهو في القاعدة بمعنى مطلق المخالفة والمعصية، سواء كان في التكليف الوجوبي أو التحريمي، وإن كان المراد به في الآية بلحاظ عطف العدوان عليه معصية خاصة، على ما عرفت من مجمع البيان، إلّا أنَّه لا مجال للإشكال في أنَّ المراد به في القاعدة هو مطلق المخالفة**»[٢].

مدرك القاعدة

تكاد قاعدة "**حرمة الإعانة على الإثم**" أن تكون من الضرورات الواضحة لدى عموم المسلمين، فهي في الارتكاز لديهم بمثابة الضرورة الدينية المفروغ عن ثبوتها، غاية الأمر أن الاستدلال عليها صناعياً ينبغي أن يكون بإرجاع هذا الارتكاز لديهم إلى إحدى الكبريات أو الأدلة المبرهنة، والاستدلال عليها كالتالي:

---

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، الفاضل اللنكراني، ص: ٤٤٦.
(٢) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٥٠.

الدليل الأول: الإجماع

نقل الإجماع مثل الشيخ الطوسي في كتاب الخلاف: "**دليلنا: إجماع الطائفة وأخبارهم، لأنّهم ما رووا خلافاً لما بيناه، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «يقتل القاتل ويصبر الصابر»، قال أبو عبيد معناه: يحبس الحابس، فإنّ المصبور المحبوس**"(١)، ونقل الإجماع غير الشيخ أيضا(٢).

أولا: قد يناقش في أصل الإجماعات التي يدعيها الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب الخلاف باعتباره كتاباً يستعرض آراء الإمامية في مقابل مخالفيهم فكأنّه رحمه الله كان في مقام التحدي والمكاثرة وبيان وضوح المسألة لدى الإمامية، بينما هي بحسب الصنعة العلمية في عصرنا لا تتعدّى نقل المشهور، أو أقل من ذلك.

ثانيا: يمكن المناقشة في الإجماع على فرض كونه محصلاً لا منقولاً بأنّه محتمل المدركية، إذ أكثر من استدلّ من المسلمين على القاعدة فهو إنما ينطلق في أوّل الأمر من فهمه للآية الشريفة: «**ولا تعاونوا على الإثم**

(١) الخلاف، ج٥، الشيخ الطوسي، ص: ١٧٤.

(٢) نقل في شرح الشيخ جعفر على قواعد العلامة ابن المطهر الإجماع على تحريم بيع العنب ليعمل خمرا، والخشب ليعمل صنما، راجع الشرح ص: ٢٣، وقال في عوائد الأيام: «**قال الله سبحانه في سورة المائدة ‹وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ›، وهذه الآية الكريمة تدل على حرمة المعاونة على كلّ ما كان إثما وعدوانا. واستفاضت على تحريمها الروايات، وانعقد عليها إجماع العلماء كافة، واستدل بها الفقهاء في موارد كثيرة على أحكام عديدة، ولا كلام في ثبوت تحريمها والنهي عنها**»، [عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، المولى النراقي، ص: ٧٥]، ونقله المرحوم اللنكراني: «**هذا الأمر مفروغ عنه عندهم ويرسلونه إرسال المسلّمات**» [القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٥٠] ومع هذا قال: «**و لكنا قد ذكرنا مراراً إنه لا أصالة لمثل هذا الإجماع، بعد دلالة الكتاب والسنة، بل وحكم العقل على ما عرفت، فلا يكون دليلًا مستقلا في مقابلها**» [المصدر نفسه].

والعدوان». فليكن الاستدلال حينئذ بظهور الآية لا بالإجماع.

الدليل الثاني: ضرورة الدين

يمكن أن يدعي بعضُهم كون الإعانة على الإثم من الضَّرورات الدينية الواضحة، فلا تقف على الإجماع عند الإمامية، بل إنَّها فاقت إجماع المسلمين وكانت لديهم مسلمة وضرورة واضحة: «ولهم وجوه منها ظهور الاتفاق عليه، بل ربما يدَّعى أنَّه مجمعٌ عليه بين المسلمين، بل ضروري الدين، ومنها تصريح المقدَّس الأردبيلي في مجمع الفائدة، والسيِّد الأستاذ في بعض مصنفاته، والوالد العلّامة ﷺ في ض بدعوى الإجماع على ذلك وصرَّح في المنتهى بنفي الخلاف فيه»[١].

الدليل الثالث: حكم العقل

وتصويره على أنحاء؛ فمثلاً: قال في تذكرة الفقهاء: «**لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعل في الصيد فعلاً محرّما لا يشاركه الآخر فيه، فالدالُّ فعلَ الدلالة، والقاتلُ القتلَ، فوجب على كلٍّ منهما عقوبة كاملة، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعل فعلا يستحقّ به العقوبة الكاملة لو انفرد، فكذا لو انضمَّ، لأنَّ المقتضي لا يخرج بالانضمام عن مقتضاه**»[٢].

هذا الدليل العقلي يمكن تصويره بأحد تصويرين كما ذكر رحمه الله:

التصوير الأول:

- كل واحد من المتعاونين فعل فعلا خاصا لا يشاركه الآخر فيه.

---

(١) كتاب المناهل، السيد محمد مجاهد الحائري، ص: ٣١٤.

(٢) تذكرة الفقهاء (ط – الحديثة)، ج٧، العلامة الحلي، ص: ٢٦٨.

- كل فعل من هذين الفعلين هو بنفسه محل للعقوبة.

إذن فالمساعدة على الإثم حرام، وبذلك تثبت القاعدة.

لا شكَّ في المقدمة الأولى، وأمَّا المقدمة الثانية وهي أنَّ كلَّ فعل فهو محل للعقوبة في نفسه فهو عين الدعوى، وإنما أردنا إثبات ذلك بواسطة القاعدة؛ أي إثبات أن الإعانة (وهي الفعل المستقل من الفاعل الآخر) حرامٌ ولها عقوبة مستقلة! فهذا هو عين الدعوى محل البحث، فلا يتم الدليل العقلي بهذا التصوير.

التصوير الثاني:

- فعل المعين فعل يستحقُّ عليه العقوبة الكاملة لو جاء به منفرداً وبعيداً عن كونه إعانة.

- كل مقتض لا يخرج بانضمامه عن اقتضائه.

- فعل المعين الذي فيه اقتضاء العقوبة إذا انضم إلى فعل آخر فيه اقتضاء عقوبة أخرى يبقى على اقتضائه، ولا يخرج بالانضمام عن اقتضاء التحريم والإثم والعقوبة.

إذن يثبت بذلك أنَّ الفعل الذي يأتي به إعانة للغير على الإثم فهو حرام.

الكلام فيه كالكلام في سابقه، إذ محلُّ النزاع هو كون الفعل الصادر من المعين محرماً في نفسه، فمن أين علم رحمه الله بأنَّ الدلالة على الصيد حرام في نفسها وفيها اقتضاء العقوبة؟! إمَّا أن يأتي بدليل خاص، فيكون

حينها خاصا بصيد المحرم ولا ينفع دليلا لهذا الكبرى وهي أنَّ كلَّ فعل يأتي به المعين ففيه اقتضاء الإثم والتحريم. وإما أن يستند إلى هذه الكبرى المستفادة من قاعدة «حرمة الإعانة على الإثم» وهذا هو عين الاستدلال بالدعوى المراد إثباتها.

التصوير الثالث:

«حكم العقل بقبح الإعانة على الإثم: لأنَّها مساعدة على إتيان ما هو مبغوض للمولىٰ، كحكمه بقبح نفس المخالفة والمعصية؛ لكونها مبغوضة للمولى ومشتملة على المفسدة اللازمة الترك، غاية الأمر أنَّ دائرة الإعانة والمساعدة لا تشمل ما إذا هيّأ له مقدمات بعيدة، لا بقصد ترتب المعصية وصدور ما هو المبغوض، بل كما سيأتي إن شاء الله تعالى في معنى الإعانة ومفهومها اختصاص ذلك بالمقدمات القريبة، أو البعيدة التي تكون مقرونة بقصد ترتّب المعصية وتحققها، فانتظر، وفي هذه الدائرة لا مجال لإنكار حكم العقل بالقبح، الكاشف عن الحرمة الشرعية؛ لقاعدة الملازمة، وإن كان حكمه بقبح نفس المعصية والمخالفة ليس كاشفاً عن ثبوت الحرمة الشرعية لها، كما لا يخفى وجهه»(١).

هذا التصوير للمرحوم الفاضل اللنكراني لا يخلو من قرب، فالاستناد فيه ليس لقبح ذات فعل المعين بقطع النظر عن فعل المعان كما فعل في التذكرة، بل الاستناد إلى نفس فعل المعان، ففعل المعان مفروغ عن كونه إثما قبيحا يستحق العقوبة، ومن خلال النظر إلى ذات فعل المعان (الإثم)

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٤٩.

فلا شكَّ أن كل عمل اختياري يكون سببا لتحقيق الإثم والمعصية في الخارج فإنه سيكتسب القبح والمذمومية من غايته التي وجد من أجلها، فما كان غايته المعصية والإثم والعدوان وكان سبباً في تحقيق ذلك فلا شكَّ لدى العرف في انطباق ملاك القبح عليه، ومتى ما توفَّر على ملاك الفعل الحرام وشاركه فيه فهو حرام حتى وإن بقي عنوانا مغايرا لعنوان الفعل، بل هو فعل آخر، لكنَّه يشترك مع ذلك الفعل في النكتة والملاك، والعلة تعمم وتخصص، فدور العقل هو استكشاف الحرمة من النَّظر إلى ملاكها، ولو الملاك إجمالا المستكشف من وجود الحرام وطلبه والإعانة عليه.

الدليل الرابع: الآية الشريفة

فإنَّ ظاهر قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «**ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**» هو التحريم، فكل ما يعد إعانة على الإثم والعدوان فهو منهي عنه بصراحة الآية الشريفة.

التعليق:

هناك أكثر من إشكال يمكن أن يشكل به بدوا على الاستدلال بالآية الشريفة لإثبات القاعدة:

الإشكال الأول (إشكال المرحوم الإيرواني):

- بالنظر إلى سياق الآية فهي ليست ظاهرة في الإلزام، بقرينة <**وتعاونوا على البر والتقوى**> فالسياق غير دال على إرادة الإلزام.

- بالإمكان حمل النهي على التنزيه فهو ليس نصا في التحريم، وإنما

نص في النهي، والنهي يمكن التصرف في ظهوره الأولي في الإلزام بقرينة السياق.

قال رحمه الله: «**يمكن أن يقال إنَّ آية لا تعاونوا مؤداها الحكم التّنزيهي دون التحريمي، وذلك بقرينة مقابلته بالأمر بالإعانة على البرّ والتقوى الذي ليس للإلزام قطعا، كما يمكن أن يقال إن قضيّة باب التفاعل هو الاجتماع على إتيان الإثم والعدوان كان يجتمعوا على قتل النّفوس ونهب الأموال لا إعانة الغير على إتيان المنكر على أن يكون الغير مستقلا في إتيان المنكر وهذا معينا له بالإتيان ببعض مقدماته**»[١].

جواب الفاضل عن الإشكال

أجاب المرحوم اللنكراني عن مثل هذا الإشكال بالتفريق من ناحية السياق، فالسياق هنا ليس كمثل السياق في حديث الرفع؛ إذ الحكم في حديث الرفع واحد وهو ما يستفاد من الفعل الواحد «رفع عن أمتي» وأما الموضوع فهو (ما) الموصولة، فلا بدَّ أن يكون الحكم في جميع مصاديق الحكم واحداً، فالرفع بمعنى واحد في جميع مصاديق (ما). وأمَّا حينما يتعدد الحكم تبعا لتعدد الأفعال المستخدمة في الجملة: يجب، يحرم، لا تفعل، وهكذا، وكذلك حينما يتعدد الموضوع: الصوم، شرب الخمر، الأكل في الطريق، وهكذا، فإنَّ السياق لا يكون له ذلك الظهور الذي يمكن تحكيمه في توحيد المعاني في جمل هذا الدليل، ولا يكفي أن تأتي الأحكام متعاقبة حتى نقول بوحدة السياق، بل حتى مع التعاقب

(١) حاشية المكاسب (للإيرواني)؛ ج١، ص: ١٥.

فسياق التحريم شيء يختلف عن سياق الكراهة.

والآية تتكلَّم هنا عن حكمين مستقلين: استحباب التعاون على البر والتقوى، وحرمة التعاون على الإثم والعدوان، قال رحمه الله: «**قال الله تعالى في سورة المائدة في ضمن الآية الثانية ﴿تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ولولا كون الجملة الثانية واقعة عقيب الجملة الأولى معطوفة عليها، لكانت دلالتها على حرمة التعاون على الإثم والعدوان ممّا لا مناقشة فيه؛ لظهور النهي في التحريم على ما هو المحقق في الأصول، ولكن لوقوعها عقيبها وعطفها عليها صارت موجبة لتوهّم لزوم حمل النهي على الكراهة؛ نظراً إلى أنّه يعلم من الخارج عدم وجوب مطلق التعاون على البرّ والتقوى...**

ولكن الظّاهر بعد تسلم لزوم حمل الأمر على الاستحباب أنّه لا وجه لحمل النهي على الكراهة، بعد كون الآية مشتملة على حكمين مستقلين، سيّما بعد كون أحدهما أمراً والآخر نهياً، ومجرد تتابع الجملتين في الذكر لا يقتضي وحدة السّياق، وهذا غير ما ذكروه في مثل حديث الرفع من كون وحدة السياق مقتضية لحمل ما الموصولة على الموضوع؛ لكون معناها في بعض الفقرات ذلك، فيجب أن يكون في الجميع كذلك، وذلك مضافاً إلى منع الاقتضاء في الحديث أيضاً، والتحقيق في محلّه لأجل الفرق بين المقام وبين الحديث، من جهة أنَّ الأشياء والأمور التسعة المذكورة كلّها مرفوعة بعبارة واحدة وبرفع واحد، ولم يستعمل في الجميع إلّا كلمة رفع واحدة، فهي مشتركة في المرفوعية، وفي إسناد الرفع إليها، وهذا بخلاف المقام الذي يشتمل على حكمين مستقلين غير مرتبطين، أحدهما أمر والآخر نهي، ولا ارتباط لأحدهما

بالآخر أصلًا، فلا مجال فيه لدعوى وحدة السياق كما لا يخفى»[١].

الإشكال الثاني (إشكال السيد الخوئي):

عند تحرير محلّ النِّزاع فإنَّ الآية لم تتحدَّث عن الإعانة على الإثم حتى يتسنَّى لنا الاستفادة منها في تنقيح القاعدة: "**حرمة الإعانة على الإثم**"، وإنما تحدثت عن التعاون على الإثم، وهو يختلف عن التعاون، فالتعاون فيه تفاعل من الطرفين، كلُّ طرف يتمِّم فعل الطرف الآخر، وأمَّا الإعانة فأحد الطرفين يتمِّم فعل الطرف الثاني دون العكس، وبهذا تخرج الآية عن محلِّ البحث، قال رحمه الله: «**وأمّا بناءً على ما هو الأصحّ من عدم الحرمة لعدم وفاء الأدلّة، وإنّما الثابت بمقتضى قوله تعالى ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ هو حرمة التعاون القائم بالطرفين أو الأكثر، أي الاشتراك في مباشرة الإثم وتحقيقه، لا الإعانة القائمة بطرف واحد من دون مباشرة المعين في فعل الإثم وارتكابه»**[٢].

ويمكن توجيه هذا الاستدلال من خلال:

١. عدم ثبوت أصل تحريم الإعانة، فالأصل فيها الجواز، إذ لا يمكن التمسك لتحريمه بنفس القاعدة المراد إثباتها.

٢. أنَّ الثابت حرمته هو إيجاد الفعل المحرم، لا إعانة من يقوم بإيجاده.

٣. أنَّ الآية تتكلَّم عن التعاون لا الإعانة.

---

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)؛ ص: ٤٤٣-٤٤٤.

(٢) موسوعة الإمام الخوئي؛ ج٢٤، السيد الخوئي، ص: ١٥١.

إذن فلا طريق لدينا لتعميم الحرمة للإعانة فالأصل فيها الجواز، وأمّا تحريم التعاون فلأنَّ التعاون يعني صدور الفعل منهما معاً، فيصحُّ نسبة إيجاد الفعل المحرَّم إلى الأوَّل كما يصحُّ نسبته إلى الثاني أيضا، والحرمة تدور مدار إيجاد المحرم قطعا.

جواب الفاضل عن إشكال السيد الخوئي

أجاب الفاضل عن إشكال السيد الخوئي رحمه الله القائل بعدم حديث الآية عن الإعانة، بأنَّ الآية وإن تكلَّمت عن التعاون، ولكن من أين لنا أن نحصر التعاون في المراد من الآية بالتعاون على فعل واحد يشتركان فيه؟! فالآية مطلقة تشمل الفعل الواحد الذي يجتمعان عليه ويتعاونان، وتشمل الفعل الذي يعين أحد الطرفين فيه الآخر، وإنما يشمله وينطبق عليه بلحاظ حديث الشريعة عن عموم أفعال النَّاس، فبملاحظة عموم أفعال النَّاس يصدق عنوان التعاون حتى على هذا المورد، قال رحمه الله: «**وأجيب عن ذلك بأنَّ أمره تبارك وتعالى بالتعاون على البرّ والتقوى، وكذلك نهيه عن التعاون على الإثم والعدوان، ليس باعتبار فعل واحد وقضية واحدة وفي واقعة واحدة، بل الخطاب إلى عموم المؤمنين والمسلمين بأن يكون كلُّ واحدٍ منهم عوناً للآخر في البرّ والتقوى، ولا يكون عوناً لأحد في الإثم والعدوان، فإطلاق لفظ التعاون باعتبار مجموع القضايا لا باعتبار قضية واحدة وفعل واحد، فالمأمور به في الآية الشريفة إعانة كلِّ مسلم لكل مسلم في ما يصدر عنه من فعل الخير والبرّ والتقوى، والمنهى عنه إعانة كل شخص في فعله الذي هو إثم**

أو عدوان، فينطبق الدليل على المدّعى»[١].

هذا ويمكن للسيد الخوئي﵀ أن يتفصَّى عن هذا الجواب بأنَّ حمل التعاون على إرادة مجموع القضايا تجوّزٌ، والتجوز يحتاج إلى قرينة؛ لأنَّ الأصل في النظر إلى العناوين هو النظر لها بما هي هي، لا بلحاظ انضمام غيرها، فإذا وضعنا يدنا على تقديم السوط للظالم لكي يجلد شخصا بريئا فهل هو حرام أم حلال؟ هنا نلجأ إلى تطبيق عنوان التحريم في الآية (التعاون) وهذا ليس تعاونا. نعم هو عند الشيخ الفاضل تعاون لكن بتتميم وإضافة من قبل الغير، وهذا شيء يختلف عن التمسك بالإطلاق الذي يستوعب مصاديقه بما هي هي من دون حاجة إلى تتميم لحاظها مجتمعة.

جواب آخر لبعض أساتذتنا حفظه الله

أجاب بعض أساتذتنا حفظه الله[٢] عن إشكال السيد الخوئي بما حاصله: أنَّنا ببركة التمسك بالفهم العرفي للآية الشريفة فالعرف يرى النهي عن الإعانة لنكتة ارتكازية واضحة وهي مبغوضية الفعل الحرام، وهذه المبغوضية للحرام تنسحب على كلِّ مقدماته الاختيارية، فكلُّ عمل اختياري يكون محلاً للتكليف، والعمل الاختياري الذي يراد به التوصل لإصدار الحرام فهو منهي عنه بنفس نكتة النهي في الآية الشريفة، سواء احتاج إلى طرفين يستند إليهما (تعاون) أو كان مستندا

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٤٥.

(٢) لم أذكره بالاسم خشية أن تخونني الذاكرة في هذا المطلب المأخوذ سماعا.

إلى طرف واحد يعينه غيرُه (إعانة)، فالنكتة هي النكتة وهي مبغوضية صدور الحرام والإثم لاسيما عندما يكون تعديا وعدوانا.

الدليل الخامس: الإعانة ركون للظالم

استدلَّ بعضهم بالآية الشريفة: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾(سورة هود ١١٣)، بتقريب أنَّ الإعانة نحو واضح من أنحاء الركون إلى الظالمين، فالركون هو الميل القلبي أو ما شاكل وهو دون الإعانة بمراتب، فإذا كان محرماً بهذه الآية الشريفة فالإعانة محرمة بطريق أولى. لذلك يمكن عد هذا الاستدلال (الاستدلال بالأولوية) استدلالاً عقلياً ويضاف إلى ما تقدَّم، كما فعله بعضهم من جعله واحداً من الأدلة العقلية، قال في كتاب المناهل:

«ومنها ما تمسَّك به في مجمع الفائدة وض وغيرهما من قوله تعالى: ﴿ولَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ وذلك إمَّا لكون الإعانة فرداً من أفراد الركون لأنَّها ميل إليهم، وقد فسِّر الركون بالميل القليل، أو لاستلزام الركون المنهى عنه وهو السكون إلى أقوالهم والاطمينان بهم، وإظهار الرضا بأفعالهم ومصاحبتهم ومداهنتهم كما عن مجمع البحرين حرمة الإعانة بطريق الأولى كما صرَّح به بعض الأجلة، وأشار إليه في مجمع الفائدة»[1].

الدليل السادس: الروايات

يمكن الاستدلال على القاعدة بما يستنتج من جملة كثيرة من

(١) كتاب المناهل، السيد محمد مجاهد الحائري، ص: ٣١٤.

الروايات في مختلف الأبواب الفقهية، وهي روايات تنهى عن الإعانة عن مصاديق مختلفة يجمعها كلها عنوان الإثم والعدوان، فمن تلك الروايات ما رواه صاحب الوسائل في الإعانة على الظلم، والإعانة على قتل النفس المحترمة، ونقل السلاح للأعداء، وهكذا، ونحن نقتصر على ذكر بعض النماذج بعيدا عن التوقف عند سندها لتواتر مضمونها إجمالاً ولو بلحاظ الأبواب والتطبيقات المختلفة:

١. بَابُ تَحْرِيمِ الْمَعُونَةِ عَلَى قَتْلِ الْمُؤْمِنِ وأَذَاهُ ولَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَوْ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْهُ قَالَ: **«يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ حَتَّى يُلَطِّخَهُ بِدَمِهِ -والنَّاسُ فِي الْحِسَابِ- فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا لِي ولَكَ، فَيَقُولُ: أَعَنْتَ عَلَيَّ يَوْمَ كَذَا وكَذَا فَقُتِلْتُ»**[(١)].

٢. عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: **«مَنْ أَعَانَ عَلَى مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ عز وجل وبَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»**[(٢)].

٣. عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: **«إِنَّ الْعَبْدَ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ومَا أَدْمَى دَماً، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ شِبْهُ الْمِحْجَمَةِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا سَهْمُكَ مِنْ دَمِ فُلَانٍ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّكَ قَبَضْتَنِي ومَا سَفَكْتُ دَماً، قَالَ: بَلَى، ومَا سَمِعْتَ مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ كَذَا وكَذَا، فَرَوَيْتَهَا عَنْهُ، فَنُقِلَتْ حَتَّى صَارَ إِلَى فُلَانٍ فَقَتَلَهُ عَلَيْهَا، فَهَذَا سَهْمُكَ مِنْ دَمِهِ»**[(٣)].

(١) وسائل الشيعة؛ ج١٢، الحر العاملي، ص: ٣٠٤.

(٢) وسائل الشيعة؛ ج١٢، الحر العاملي، ص: ٣٠٤.

(٣) وسائل الشيعة، ج١٢، الحر العاملي، ص: ٣٠٥.

٤. بَابُ تَحْرِيمِ الرِّضَا بِالظُّلْمِ والْمَعُونَةِ لِلظَّالِمِ وإِقَامَةِ عُذْرِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: «**الْعَامِلُ بِالظُّلْمِ، والْمُعِينُ لَهُ، والرَّاضِي بِهِ شُرَكَاءُ ثَلَاثَتُهُمْ**»(١).

٥. عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله لِعَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: «**يَا عَلِيُّ، شَرُّ النَّاسِ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَاهُ، وشَرٌّ مِنْهُ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ**»(٢).

٦. عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «**مَنْ أَعَانَ ظَالِماً عَلَى مَظْلُومٍ، لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَلَيْهِ سَاخِطاً حَتَّى يَنْزِعَ عَنْ مَعُونَتِهِ**»(٣).

هذا ولا شكَّ أنَّ تتميم الاستدلال بالروايات يحتاج إلى إلغاء الخصوصية في أبوابها ومواردها الخاصَّة، وجعلها تطبيقاً من تطبيقات الإعانة على الظُّلم، وهذا قد لا يتمُّ في بعض الروايات، ولهذا أشكل اللنكراني على الاستدلال برواية الوعيد على القتل: "**منها قوله صلى الله عليه وآله: «من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة، جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله»، ولا شبهة في أنَّ الإيعاد سيَّما بهذا النَّحو، يكشف عن الحرمة، إنَّما الكلام في أنَّ المستفاد منه هل هو كون الإعانة على القتل خصوصاً مع أهميّته حرام، أو أنَّ الملاك مطلق الإعانة على الإثم؟ لا يبعد الأوَّل، وذلك**

(١) وسائل الشيعة؛ ج١٦، الحر العاملي، ص: ٥٥-٥٦.
(٢) وسائل الشيعة، ج١٦، الحر العاملي، ص: ٥٦.
(٣) وسائل الشيعة، ج١٦، الحر العاملي، ص: ٥٧.

لأنَّه لو كان المحمول هي الحرمة، لأمكن أن يقال بعدم الخصوصية، ولكنَّ المحمول هو الإيعاد الخاصّ، الذي لا يثبت في غير القتل ظاهراً؛ فإنَّ مطلق الإعانة على الحرام لا يكون موضوعاً لمثل هذا الوعيد"(١).

فيصار حينئذ إلى ما ذكرهﷺ من تتميم الاستدلال بضمِّ الآية الشريفة إلى هذه الروايات الخاصة، فالروايات المتوعدة إذ تتوعد من يعين الظالمين فإنَّها أخص دائرة من القاعدة التي نريد إثباتها وهي حرمة الإعانة على مطلق الإثم ولو لم يكن ظلماً للآخرين، فيتمم الاستدلال حينئذ بعدم تفريق الآية بين العدوان وبين الإثم، بل جعلها إياهما من باب واحد، قالﷺ: "ومن جملة الروايات التي أوردها ما عن كتاب الشيخ ورّام بن أبي فراس قال: قالﷺ: «**من مشى إلى ظالم ليعينه، وهو يعلم أنَّه ظالم، فقد خرج عن الإسلام**»، قال: وقالﷺ: «**إذا كان يوم القيامة ينادي منادٍ: أين الظلمة؟ أين أعوان الظلمة؟ أين أشباه الظلمة؟ حتى من برى لهم قلماً أو لاق لهم دواة، فيجتمعون في تابوت من حديد، ثمَّ يرمى به في جهنم**»، وفي النَّبوي: **من علَّق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها الله حية طولها سبعون ألف ذراع فيسلّطها الله عليه في نار جهنم خالداً مخلّداً**»".

وهذه الروايات وإن وردت في إعانة الظالم في ظلمه، ولا دلالة لها في نفسها على كون حرمة هذه الإعانة لأجل كونه من مصاديق الإعانة على الإثم، حتى يستفاد منها العموم، إلّا أنه يمكن أن يقال: إنَّ ضمَّ الآية المتقدمة إليها، لعلَّه يوجب دلالتها على التعميم أيضاً، وذلك

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٤٧.

لدلالة الآية على تساوي الإثم والعدوان من هذه الجهة، فإذا كان المراد بالعدوان هو الظلم كما هو المحتمل، يكون مقتضى مساواته مع الإثم ثبوت هذا الحكم في مطلق الإثم أيضاً، فتدبّر...

ومنها: ما رواه الكليني بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**لعن رسولُ الله صلى الله عليه وآله في الخمر عشرة: غارسها وحارسها وعاصرها وشاربها وساقيها وحاملها والمحمولة إليه وبايعها ومشتريها وآكل ثمنها**»، مع أنَّ ما عدا الشارب لا ينطبق عليه إلّا عنوان الإعانة والمعين على الإثم وتحقُّق المعصية، نعم قد عرفت في الرواية المتقدمة أنَّ حرمة أكل الثمن إنَّما هي من أجل بطلان المعاملة؛ لإلغاء الشارع مالية الخمر، فأكل الثمن أكل للمال بالباطل»(١).

حدود القاعدة

قد لا نتصور الخلاف في القاعدة بالنظرة البدوية، فمصاديق الإعانة وإن كانت متفاوتة في الشدة والضعف إلا أنَّها هي ذات موضوع التحريم، سواء كانت قتلاً أو ظلماً للغير أو أقل من ذلك كمطلق الإعانة على الآثام.

لكن الاختلاف إنما ينشأ بعد التحليل والتدقيق في معنى الإعانة، فهل المقصود من قولنا: أعانه على القتل أنَّ القدرة الإضافية التي مكَّنه منها قد استفاد منها في نفس عملية القتل؟ أو يكفي أن يقويه وهو في معرض الإقدام على القتل وإن كان قد قتله من دون حاجة إلى هذه القدرة

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٤٨-٤٤٩.

الإضافية؟ كذلك هل يشترط القصد من المعين إلى تحقيق الفعل المعان عليه؟ وغير هذه التساؤلات ممَّا يحتمل أن يضيق موضوع القاعدة، قال النراقي رحمه الله: «**وإنَّما الخفاء في اشتراط القصد إلى تحقُّق المعاون عليه من ذلك العمل، وكونه مقصودا ومطلوبا منه انفرادا، أو مع اشتراك شيء آخر، وفي اشتراط تحقُّق المعاون عليه وعدمه، أي ترتبه على فعله، وفي اشتراط العلم بتحقُّق المعاون عليه أو الظن أم لا، وفي اشتراط العلم بمدخلية فعله في تحققه.**

أما الأول: فالظاهر اشتراطه، ومعناه: أن يكون مقصود المعاون من فعله ترتّب المعاون عليه وحصوله في الخارج، ويكون ذلك منظورة من فعله (سواء كان على سبيل الانفراد، أم على الاشتراك، أي كان هو المقصود والمنظور مع غيره أيضا)... وقد صرَّح بذلك الفاضل الأردبيلي في آيات الأحكام، قال في كتاب الحج منه عند بيان هذه الآية: والظاهر أنَّ المراد الإعانة على المعاصي مع القصد، أو على الوجه الذي يقال عرفا: إنه كذلك.

مثل أن يطلب الظالم العصا من شخص لضرب مظلوم، فيعطيه إياها. أو يطلب منه القلم لكتابة ظلم، فيعطيه إياه، ونحو ذلك مما يعدّ معاونة عرفا.

فلا يصدق على التاجر الذي يتجر ليحصل غرضه، أنّه معاون للظالم العاشر في أخذ العشور، ولا على الحاج الذي يؤخذ منه بعض المال في طريقه ظلما، وغير ذلك مما لا يحصى.

فلا يعلم صدقها على شراء من لم يحرم عليه شراء السّلعة من الذي يحرم عليه البيع، ولا على بيع العنب ممن يعمل خمرا، أو الخشب ممن يعمل صنما، ولهذا ورد في الروايات الكثيرة الصحيحة جوازه، وعليه الأكثر،

ونحو ذلك مما لا يحصى. انتهى كلامه رفع مقامه..

وأما الثاني: فالظاهر أيضا اشتراطه، فإذا فعل أحد عملا قد يترتب عليه أمر، ويكون له مدخلية في تحقُّق ذلك الأمر، ولم يترتب عليه ذلك الأمر، فلا يقال: إنّه أعانه على ذلك الأمر، وإن كان مقصوده منه إعانة شخص آخر في تحقُّق ذلك الأمر وحصوله..

وأما الثالث: وهو العلم بتحقُّق المعاون عليه وبترتبه على عمله، فهو لا يشترط، فإنه لو غرس كرما بقصد أنَّه لو أراد أحد شرب الخمر كان حاضرا، فأثمر، وأخذ منه الخمر، وشرب، يكون عمله معاونة على الإثم، وإن لم يؤخذ منه الخمر، لا يكون معاونة وإن أثم في غرسه بهذا القصد.

فالمناط في الإثم والحرمة مطلقا: هو العمل مع القصد، سواء ترتَّب عليه ما قصد ترتبه عليه أم لا، وسواء علم أنّه تتحقُّق النية، أو فعله بقصد أنه لعلّه يتحقق..

ومن هذا يظهر حال الرابع أيضا، أي اشتراط العلم بمدخلية عمله في تحقُّق المعاون عليه أم لا، وذلك كما إذا علم أنَّ زيدا الظالم يقتل اليوم عمرا ظلما، فأرسل إليه سيفا لذلك، مع عدم علمه بأنَّه هل يحتاج إلى هذا السيف في قتله، وله مدخلية في تحقُّق القتل أم لا؟ فإنه يكون آثما في الإرسال قطعاً، فإنْ اتفق احتياجه إليه، وترتب القتل عليه، يكون معاونا على الإثم أيضا، وإلّا فلا»[1].

(١) عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، المولى النراقي، ص: ٧٥-٧٩.

والمتحصل ممَّا تقدم أنَّ لدينا أربعة أمور يمكن أن تقع محلاً للبحث في تحرير محلِّ النِّزاع:

١. قصد المعين تحقيق الفعل المعان عليه بهذه الإعانة، والظاهر اشتراط هذا القصد.

٢. تحقُّق الفعل المعان عليه بعد الإعانة، والظاهر أيضاً اشتراطه.

٣. العلم أو الظن بتحقُّق الفعل المعان عليه، فلا يشترط، بل يكفي تحقُّق الفعل خارجاً مع مدخلية الإعانة فهذا أمر واقعي صدر خارجا بتبع صدور الإعانة، فيتحقّق بذلك موضوع القاعدة بلا شك.

٤. العلم بمدخلية فعله وإعانته في تحقُّق المعان عليه، ولا يشترط.

هذا هو المتحصل من كلام المولى النراقي رحمه الله، وهو أنَّ الإعانة تتوقف على تحقُّق الأمرين الأولين، ولا تتوقف على الأمرين الأخيرين، فكلما تحقُّق قصد المعين للإعانة، وتحقُّق الفعل المعان عليه خارجا فإن الإعانة واقعا موجودة فتحرم.

إلا أنَّ هناك من خالف في هذه الشروط لا سيَّما شرط تحقُّق المعان عليه في الخارج وعدم تحققه، قال السيد المراغي في عناوينه الفقهية: **«وهل يشترط في تحريم ذلك ترتب المعصية المقصودة عليه، فلو نوى الإعانة وفعل فلم يترتب المعصية لعروض مانع عنه كمن أعطى سيفا لقتل مظلوم فلم يقتله الظالم، أو آجر دارا للخمار بهذا القصد فلم يتمكن من جعله فيه لا يعد هذا معصية؟ الحق عدم الاشتراط، فإنه محرم وإن لم يترتب عليه.**

لكنه هل تحريمه لأنه إعانة، أو تحريم آخر من جهة أن الإعانة على الإثم لا يصدق إلا بحصوله؟ لا أستبعد صدق الإعانة على المحرم بمجرد قصد ذلك عرفاً وإن لم يوجد في الخارج، فإنَّ الإعانة عبارة عن تهيئة المقدمات للمحرم، وهي لا تستلزم حصوله وإن كان ظاهر بعض المدققين عدم كونه إعانة، والله العالم. نعم، يشترط العلم أو الظن بحصول المعصية، إذ لا يتحقُّق القصد إلى الإعانة إلا بذلك.. ويشترط أيضاً علمه أو ظنه أو احتماله بمدخلية عمله في الإثم المقصود»[١].

والمتحصل ممَّا أفاده خلافاً للنراقي أنَّه يشترط الشرط الأول والثالث دون الشرط الثاني: فالإعانة لديه هي ما كان فيها ناوياً وقاصداً تحقيق الفعل المحرم، هذا الفعل الذي يعلم أو يظن بتحققه، لا أن يقصد الإعانة ولو على الأفعال المعلوم عدم تحققها، أو المشكوك تحققها دون أن تبلغ درجة الظن.

الإشكال على عدم اشتراط التحقق

أشكل الفاضل اللنكراني على دعوى تحقُّق الإعانة من دون تحقُّق المعان عليه خارجا، قال ﵀: **«وجه التعجب أنَّ كون المعان عليه إثماً ومعصية لا يوجب التغيير في معنى الإعانة، ومن الواضح أنَّه مع عدم تحقُّق المعان عليه في الخارج كيف يعقل تحقُّق الإعانة عليه؟ فإذا لم يتحقَّق التزويج مثلًا لمانع، هل يجوز دعوى أنَّ زيداً أعان عمراً على التزويج، ولو كان هناك إطلاق فهو مبني على التسامح، وإلا فالإطلاق الحقيقي لا يكون**

(١) العناوين الفقهية، ج١، السيد مير حسيني المراغي، ص: ٥٦٧-٥٦٨.

له وجه أصلًا»[١].

تعليق

الإنصاف أنَّ العرف يفرق في الأفعال: ففي كثير من الأحيان لا يرى تحقُّق الإعانة من دون تحقُّق الفعل المعان عليه خارجاً، بينما يحكم في بعض الأحيان الأخرى بتحقُّق الإعانة ولو من دون تحقُّق الفعل المعان عليه (الحرام)، ومدار الحكم مدار تحقُّق موضوعه، والعرف متى ما حكم بتحقُّق الموضوع فالحكم ثابت وإن كان منشأ تحقيق العرف للموضوع عدم تدقيقه في الحيثيات في بعض الأحيان، فلا يحاكم العرف بالدِّقة العقلية، وعليه متى ما حكم في فعل بتحقُّق الإعانة حرمت ولو لم يتحقُّق المعان عليه. وإلا عاد الإشكال إلى الإعانة المحرمة بناء على أنها لا تحرم إلا بعد تحقُّق الفعل المعان عليه، فالسؤال أن الإعانة في ظرفها السابق لظرف تحقُّق الفعل الحرام هل هي خالية من الحكم الشرعي والخطاب؟ فالمعين لو سأل عن جواز فعله الآن فما هو جوابه؟! لا شكَّ أنَّ هناك شروطا مفروغا عنها في تحقُّق الموضوع وهي القصد إلى الإعانة والظن بتحقُّق الفعل المعان عليه، ومتى ما تحقَّق الشرطان حرمت الإعانة في ظرفها بغض النظر عن تحقُّق المعان عليه بعد ذلك، وأمَّا دعوى الانكشاف المتأخر فكأن العرف لا يلتفت إليها في بعض الأفعال المعقدة وإن تمت في بعض آخر.

---

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، ص: ٤٥٣.

تطبيقات القاعدة

تحرم مجموعة كبيرة من الأمور بعنوان أنَّها إعانة على الإثم والعدوان، بينما تختل في مجموعة أخرى بعض الشروط التي أخذناها في تحرير محل النزاع وبيان حدود الموضوع فلا تحرم، ونحن نذكر ما يحرم كتطبيقات للقاعدة، وما تختل فيه بعض الشروط نذكره تحت عنوان المستثنيات من القاعدة تجوّزاً، فأما أمثلة ما يحرم:

١. بيع السلاح إلى العدو لإعانته على حرب المسلمين.

٢. إجارة السكن والحمولات للمحرمات.

٣. بيع العنب ليعمل خمرا، أي بقصد أن يعمل خمرا.

٤. بيع الخشب ليعمل صنما.. وهكذا.

قال في كشف الرموز تحت عنوان ما يقصد به المساعدة على المحرم: **"(الثالث) ما يقصد به المساعدة على المحرّم كبيع السلاح لأعداء الدين في حال الحرب.**

وقيل: مطلقا، وإجارة المساكن والحمولات للمحرّمات، وبيع العنب ليعمل خمرا، والخشب ليعمل صنما، ويكره بيعه ممّن يعمله"(١).

٥. بيع الخمر ومثلها، قال في هداية الأمة: **"العاشر: في بيع الخمرونحوها وشرائها والمساعدة على شربها وقد مر: "وَقَالَ الْبَاقِرُ عليه السلام: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي الْخَمْرِ عَشَرَةً: غَارِسَهَا، وحَارِسَهَا، وعَاصِرَهَا، وشَارِبَهَا،**

(١) كشف الرموز في شرح مختصر النافع؛ ج١، الفاضل الآبي، ص: ٤٣٨.

وسَاقِيَهَا، وحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وبَائِعَهَا، ومُشْتَرِيَهَا، وآكِلَ ثَمَنِهَا»، ورُوِيَ: «وعَاصِرَهَا، ومُعْتَصِرَهَا»، وَقَالَ عليه السلام: «شَارِبَهَا وعَاصِرَهَا ومُعْتَصِرَهَا فِي النَّارِ، وبَائِعَهَا، ومُبْتَاعُهَا، وحَامِلَهَا، والْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وآكِلَ ثَمَنِهَا سَوَاءٌ فِي عَارِهَا وإِثْمِهَا، أَلَا ومَنْ بَاعَهَا، أَوِ اشْتَرَاهَا لِغَيْرِهِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً ولَا صِيَاماً ولَا حَجّاً ولَا اعْتِمَاراً حَتَّى يَتُوبَ مِنْهَا»"[١].

٦.معونة الظَّالمين على الظُّلم، وهو من أوضح المصاديق وأجلاها، روى ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَشِيرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ: "كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنَّهُ رُبَّمَا أَصَابَ الرَّجُلَ مِنَّا الضَّيْقُ أَوِ الشِّدَّةُ فَيُدْعَى إِلَى الْبِنَاءِ يَبْنِيهِ أَوِ النَّهَرِ يَكْرِيهِ[٢] أَوِ الْمُسَنَّاةِ يُصْلِحُهَا فَمَا تَقُولُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا أُحِبُّ أَنِّي عَقَدْتُ لَهُمْ عُقْدَةً أَوْ وَكَيْتُ لَهُمْ وِكَاءً[٣]، وَإِنَّ لِي مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا ولَا مَدَّةً بِقَلَمٍ، إِنَّ أَعْوَانَ الظَّلَمَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي سُرَادِقٍ مِنْ نَارٍ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ»[٤].

٧.الإعانة على القتل، في الخلاف: "مسألة ٣٦ [المعاونة على القتل بالإمساك]: روى أصحابنا أنَّ من أمسك إنساناً حتى جاء آخر فقتله، أن على القاتل القود، وعلى الممسك أن يحبس أبداً حتى يموت، وقال الشافعي: إن كان أمسكه متلاعباً مازحاً فلا شيء عليه، وإن كان أمسكه عليه للقتل

(١) هداية الأمة إلى أحكام الأئمة - منتخب المسائل؛ ج-٨، الحر العاملي، ص: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) في القاموس: كرى النهر: استحدث حفره. من المصدر.

(٣) الوكاء- بالكسر-: الخيط الذي يشد به الصرة والكيس وغيرهما.(النهاية)، من المصدر.

(٤) الكافي (ط- الإسلامية) ج٥، الشيخ الكليني، ص١٠٧، ح٧.

أو ليضربه ولم يعلم أنه يقتله فقد عصى وأثم، وعليه التعزير، وروي ذلك عن علي عليه السلام، وإليه ذهب أهل العراق: أبو حنيفة وأصحابه، وقال مالك: إن كان متلاعبا لا شيء عليه، وإن كان للقتل فعليهما القود معا، كما لو اشتركا في قتله"(١).

٨. الإذن للعاصي بسفر المعصية، بل وغير ذلك ممَّا يصدق معه الإعانة على سفر المعصية كتسهيل بعض المقدمات، قال في المعتبر: **«ولا يترخص العاصي بسفره كالآبق، وقاطع الطريق، وتابع الجائر، والعادي والتاجر بالمحرمات، وبه قال الشافعي، وأحمد، وقال أبو حنيفة: يترخص لأنه مسافر فيترخص كالمطيع. لنا: إنَّ الرخصة إعانة على السفر ورفق لتحصيل غرض السفر، فالإذن له إعانة على المعصية»(٢).**

٩. أن يدلَّ المحرم على الصيد ليقتله، قال في التذكرة: **"مسألة ٢٠٢: لو دلَّ محرم محرما على صيد فقتله، وجب على كلٍّ واحد منهما فداء كامل عند علمائنا، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي"(٣).**

١٠. إعطاء الأجرة من أجل صنع التماثيل الحرام، قال في عوائد الأيام: **"وأمَّا مثل عمل الصور المجسمة الذي ثبتت حرمته، فيكون إعطاء الأجرة لعملها حراما، لكونه معاونة على الإثم، وكذا كل عمل يكون أصل العمل حراما، يكون الاستئجار له معاونة على الإثم ومحرما. والله العالم"(٤).**

(١) الخلاف؛ ج٥، شيخ الطائفة الطوسي، ص: ١٧٣-١٧٤.
(٢) المعتبر في شرح المختصر؛ ج٢، المحقق الحلي، ص: ٤٧٠.
(٣) تذكرة الفقهاء (ط - الحديثة)؛ ج٧، العلامة الحلي، ص: ٢٦٧-٢٦٨.
(٤) عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، المولى النراقي، ص: ٨١.

١١. وضع السوط بيد الظالم ليجلد البريء.

١٢. المعاونة الفكرية؛ كاختراع أسلحة الدمار الشامل.. وهكذا.

الحرمة لا تقتضي البطلان

ذكر المرحوم الفاضل اللنكراني مسألة لها ارتباط وثيق بمحل حديثنا، وهي أن الإعانة على الإثم متى ما حرمت فهل يبطل بذلك الفعل الذي أعان بواسطته؟ كبيع العنب لصنع الخمر، فهل البيع باطل أيضا لمكان بطلان المعاملة المنهي عنها؟ أجاب عن ذلك صغرى وكبرى: أما الصغرى فإن البيع ليس منهيا عنه، وإنما المنهي عنه هو الإعانة، وأما الكبرى فلا يسلم بكون النهي موجبا لفساد المعاملة، قال رحمه الله في قواعده: «**الجهة الرّابعة: في أنَّه إذا صارت معاملة محرمة لأجل الإعانة على الإثم، كبيع العنب لأجل صرفه في التخمير، لا يوجب ذلك بطلان المعاملة، وإن قلنا بأنَّ النهي والتحريم المتعلق بالمعاملة يوجب فسادها، على خلاف ما هو مقتضى التحقيق، كما بيّن في محلّه؛ وذلك لأنَّ التحريم بمقتضى النصوص والفتاوى إنّما تعلّق بعنوان الإعانة على الإثم والعدوان، وقد حقق في محلّه أنَّه لا يعقل أن يسري الحكم من متعلَّقه إلى شيء آخر، ولو كان بينهما اتّحاد في الخارج، وعلى هذا المبنى قلنا بجواز اجتماع الأمر والنهي في المسألة الأصولية، وفي المقام بيع العنب في المثال المذكور، وإن كان منطبقاً عليه عنوان الإعانة على الإثم، إلّا أنَّه لا يكاد يسري الحكم من عنوان الإعانة إلى عنوان البيع، فالمحرَّم في جميع الحالات وفي جميع المقامات هو نفس هذا العنوان، وأمَّا عنوان البيع فهو محكوم بحكمه الأوّلي وهو الجواز، فلا مجال لأن يصير باطلًا لأجل**

الحرّمة، بعد كون متعلَّقها هو عنوان الإعانة دون المعاملة»[١].

مستثنيات القاعدة

بناء على اختلال بعض الشروط في موضوع الإعانة فإنَّا نسمِّيها مستثنيات تجوُّزاً، ونوردها معاً كنماذج مهمَّة وموضع ابتلاء في الأحكام الفقهية:

١. جواز بيع العنب ممَّن يصنعه خمراً والخشب ممَّن يصنعه بربطا[٢] إذا لم يكن قاصداً إعانته في ذلك.

٢. إجارة السفينة لمن يحمل الخمر والخنزير.

٣. بيع المتنجِّس على الذمي.

٤. بيع الميتة لمن يستحلُّها.

٥. بيع الحرير على الرِّجال.

٦. بيع أواني الذهب والفضة أو صنعها لمن يعلم أنَّه يستعملها في الأكل والشرب، أو إعطاء الأجرة على صنعها.

ولا شكَّ أنَّ التَّحليل في كلِّ هذه الأمور في حال عدم قصد الإعانة على إتيان الحرام والقيام بهذا الفعل، فإنَّه ما لم يقصد ذلك فلا مانع من بيعه حال عدم قصد الإعانة، قال في عوائد الأيام: **"ثمَّ إذا أحطت بما ذكرنا تعلم وجه ما ذهب إليه الأكثر: من جواز بيع العنب ممن يعلم أنّه**

---

(١) القواعد الفقهية (للفاضل)، الفاضل اللنكراني، ص: ٤٥٨-٤٥٩.

(٢) قالَ اللَّيْثُ: هو العُودُ مِنْ آلاتِ المَلاهِي [تاج العروس ج١٠، الحسيني الزبيدي، ص١٩١].

يجعله خمرا ما لم يتفق عليه، وحرمته مع الاتفاق عليه.

أما الأول: فلأنَّ المقصود من البيع، وغرض البائع منه، ليس جعل ذلك خمرا، فلا يكون إعانة على الإثم وإن علم أنّه يجعله كذلك. وذلك مثل حمل التاجر المتاع إلى بلد للتجارة، مع علمه بأنَّ العاشر يأخذ منه العشور، أو بناء شخص دارا لزيد، مع علمه بأنّه يشرب فيه الخمر.

وأما الثاني: فلأنَّه مع الاتفاق عليه أو شرطه، يكون البائع بائعا بقصد الحرام، فيكون آثما وإن لم يكن لأجل المعاونة على الإثم إن لم يتحقُّق جعله خمرا. ومن هذا أيضا يظهر: عدم الحاجة إلى التأويلات البعيدة في الروايات المصرّحة بجواز بيع العنب لمن يعلم أنّه يجعله خمرا، أو الخشب لمن يجعله بربطا، وإجارة السفينة لمن يحمل الخمر والخنزير، بل تبقى على ظاهرها، ولا ضير فيه، لعدم كون ذلك إعانة على الإثم، ولا محرّما ما لم يقصد البائع ببيعه ذلك..

ومن ذلك أيضا يظهر: سرّ ما ورد في روايات كثيرة من جواز بيع المتنجس من الذمي، والميتة لمستحلّ الميتة، مع كون الكفّار مكلّفين بالفروع، فإنه لا ضير في ذلك، لأنَّ البائع لم يفعل حراما.

ويظهر من ذلك أيضا: عدم حرمة بيع الحرير للرجال، وإن علم أنّهم يلبسونه، إلّا إذا كان مقصوده من بيعه منهم لبسهم، فإنَّ المشتري مأمور بعدم اللبس، فإن لبسه يكون عاصياً، ولا إثم على البائع.

وكذلك من يصنع أواني الذهب والفضة، أو يبيعها لمن يعلم أنّه

يستعملها .

وكذلك من يعطي الأجرة على صنعها، إلّا إذا قصد به الاستعمال، فيكون آثما لأجل هذا القصد"(١).

٧. بيع السلاح على أعداء الدين ما لم ينو إعانتهم على قتال المسلمين وما لم يكونوا في حرب مع المسلمين، وأما إذا كانوا يحاربون المسلمين فلا يجوز بيع السلاح ولا حمله إليهم(٢). جاء في الرواية عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ أَبِي سَارَةَ عَنْ هِنْدٍ السَّرَّاجِ قَالَ: "**قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ**عليه السلام**: أَصْلَحَكَ الله، إِنِّي كُنْتُ أَحْمِلُ السِّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ فَأَبِيعُهُ مِنْهُمْ، فَلَمَّا أَنْ عَرَّفَنِيَ الله هَذَا الْأَمْرَ ضِقْتُ بِذَلِكَ، وقُلْتُ لَا أَحْمِلُ إِلَى أَعْدَاءِ الله، فَقَالَ: احْمِلْ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّ الله يَدْفَعُ بِهِمْ عَدُوَّنَا**

(١) عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، المولى النراقي، ص: ٨٠-٨١.

(٢) وهذا يعني أن ما ذكروه في شروط تحرير محل النزاع وتحديد الإعانة المحرمة يمكن النقاش فيه، ففي الغالب يكون القصد إلى الإعانة شرطا في تحقيق موضوع القاعدة، ولكن لما ادعينا سابقا كون تحقيق هذا العنوان (الإعانة) بيد العرف، فلا ضير في أن تختل بعض الشروط أحيانا بنظر العرف، وفي موردنا هذا يرى العرف أن حمل السلاح للأعداء حال محاربتهم للمسلمين إعانة على الإثم والعدوان بلا شك ولا ريب، وإن لم ينو الإعانة أو يقصدها، فالإعانة عنوان له حيثيات متعددة يمكن أن يتحقق من خلالها بحسب الملابسات، فتارة يكون بالقصد وأخرى بالانطباق. ولذلك قد يختلفون في بعض هذه المصاديق حتى مع عدم قصد الإعانة على تحقيق الفعل المحرم، قال في كفاية الأحكام: «**وفي تحريم إجارة البيت والسفينة لمن يعلم أنّه يفعل المحرّمات خلاف، فقيل بالتحريم نظراً إلى الآية ورواية صابر. والأقرب الجواز، لحسنة ابن أُذينة ومنع كون ذلك معاونة. وفي بيع العنب لمن يعلم أنّه يعمله خمراً خلاف، والأقرب الجواز، لصحيحتي ابن أبي نصر ومحمّد الحلبي، وحسنة عمر بن أُذينة، وصحيحة رفاعة بن موسى، وصحيحة الحلبي، ورواية أبي كهمس وغيرها**» [كفاية الأحكام، ج١، المحقق السبزواري، ص: ٤٢٦].

وعَدُوَّكُمْ -يَعْنِي الرُّومَ- وبِعْهُمْ، فَإِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَلَا تَحْمِلُوا، فَمَنْ حَمَلَ إِلَى عَدُوِّنَا سِلَاحاً يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا فَهُوَ مُشْرِكٌ" (١).

٨. إجارة المساكن والسفن وغيرها مما يستفاد منها في المحرمات ما لم يشترطوه في العقد أو يتوافقوا عليه.

هذا والكلام في كثير من المصاديق يحتاج إلى تنقيح النَّظرة العرفية، فإن انطبق على المورد عنوان الإعانة بنظره حرمت حتى لو كانت خالية من القصد، والله العالم.

ومن هنا قد يختلف الفقهاء في تشخيص بيع الدروع على الكفار فهل هي إعانة؟ فبين من يخص الإعانة ببيع السلاح لنكتة أنَّ حماية الكافر نفسه ليست إعانة على المسلم، ومنهم من قد يميل إلى كونها إعانة من باب أنَّها تقوية للكافر وتمكين له في حرب المسلم، وهكذا، ولعلَّ التفريق في بعض الروايات بين بعض المصاديق تحليلاً وتحريماً راجع إلى النَّظرة العرفية إليها آنذاك، حيث جعلت بعض المصاديق إعانة والبعض الآخر ليس كذلك، مع أنَّ المادة المصنوع منها (الخشب) واحدة، ونية الإعانة منتفية في كلا الموردين، ففي رواية مُحَمَّد بْن يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ: **"كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ** عليه السلام **أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ خَشَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُ مِنْهُ بَرَابِطَ؟ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»، وعَنْ رَجُلٍ لَهُ خَشَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ صُلْبَاناً؟ فَقَالَ: «لَا»"** (٢).

---

(١) الكافي (ط – الإسلامية) ج٥ الشيخ الكليني؛ ص١١٢.
(٢) تهذيب الأحكام (تحقيق خرسان) ج٦، الشيخ الطوسي، ص٣٧٣.

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى تحريم الإعانة على الإثم، واستفدناها كقاعدة وكبرى يمكن تطبيقها على مواردها المختلفة، وذلك بعد التوقف عند معاني مفردات القاعدة، وبعد الفراغ عن تنقيح محل النزاع وبيان حدود القاعدة، وهي تعتمد بشكل أساسي على تحقيق شرطين: الأول: قصد الإعانة على تحقيق الفعل المحرم، والثاني: الظن بتحقُّق هذا الفعل خارجا. بينما لم نشترط بقية الشروط الأخرى من تحقُّق الحرام خارجا، أو اشتراط العلم بتحقُّق الحرام، أو اشتراط العلم باستناد التحقُّق إلى الإعانة. ومع ذلك ظهر أن المعيار الأساسي والركن الهام في تحديد حدود الإعانة هو العرف، وهو مرن يقبل التضييق والتوسعة تبعا للملابسات المختلفة.

كما ذكرنا عدة أدلة ومناقشات في بيان مدرك القاعدة ومستندها، وتوقفنا مع الآراء الفقهية للأعلام نقضا وإبراما، ثم ذكرنا تطبيقات مختلفة للقاعدة وختمنا بذكر المستثنيات.

والحمد لله رب العالمين.

إلحاق ولد الزِّنا بالزاني نسباً

الشيخ عليّ فاضل الصدديّ

الملّخص:

تعرض الكاتب في هذه المقالة الفقهية إلى مسألة أنَّ ولد الزنا من ناحية شرعية هل يلحق بالزاني أم لا، فذكر أولا أدلة المانعين من الإلحاق وناقشها ولم يقبلها، ثم ذكر بعض الشواهد لصحة الإلحاق شرعاً، منها الإلحاق في العرف، وعدم جواز الزواج بينهما فيما لو كانت بنتاً، وتوصل في نظره إلى أن ولد الزنا هو ولد للزاني شرعاً، وإن لم تترتب كلُّ الأحكام بينهما.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على محمّد رسول الله وآله..

مقدّمة:

لا شبهة ولا خلاف -فيما لو وطأ المرأةَ غيرُ زوجها سفاحاً أو شبهةً، واحُتمل أن يكون الحمل منه- في إلحاق ولد المرأة بزوجها بشروط من الدخولِ مع العلم بالإنزال أو احتماله أو الإنزال على فم الفرج، ومضيِّ أقل مدّة الحمل من حين الوطء، وعدم تجاوز أقصى الحمل؛ وذلك لقاعدة الفراش، وهي قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه: «**الولد للفرش..**»[(١)].

كما أنَّه لو زنى بامرأة ليست بذات بعلٍ ولا في عدّة الغير ثمَّ تزوَّج بها فولدت ولم يعلم أنَّ الولد من الحلال أو الحرام يحكم بأنّه من الحلال.

ولو زنى بامرأة فحملت منه وولدت كان الولد ولد حرام، فلا يتوارثان، ولو تزوَّج بمن حملت منه بالزنا، ففي صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: سألته عن رجل فجر بامرأة ثمَّ بدا له أن يتزوَّجها، فقال: «**حلال، أوَّله سفاح، وآخره نكاح، أوَّله حرام، وآخره حلال**»[(٢)]، ونحوها -أعني في عدم انقلاب الحرام حلالًا بالنِّكاح اللاحق للسِّفاح- غيرها[(٣)].

(١) وسائل الشيعة٢١: ١٧٣- ١٧٥ ب٥٨ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح٢، ٣، ٤، ٧أ ٢٦: ٢٧٤، ٢٧٥ ب٨ من أبواب ميراث ولد الملاعنة ح١، ٤.

(٢) وسائل الشيعة٢٠: ٤٣٣ ب١١ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح١.

(٣) وسائل الشيعة٢٠: ٤٣٤، ٤٣٥ ب١١ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح٣، ٩.

مسألتنا:

ولكن هل يلحق الولد بالزاني أم لا؟

قال في الشرائع: "**ولو زنى بامرأة فأحبلها ثمَّ تزوَّج بها لم يجزْ إلحاقُه به، وكذا لو زنى بأمة فحملت ثمَّ ابتاعها**"[(١)]، هذا.

وجوه منع الإلحاق:

وقال في المسالك شارحاً: "**إنَّما لم يجز إلحاقه به؛ لأنَّه متولِّد من الزِّنا، والمتولِّد من الزِّنا لا يلحق بالزاني. وتجدُّد الفراش لا يقتضي إلحاق ما قد حُكِم بانتفائه، ولايدخل في عموم «الولد للفراش»؛ لأنّ المراد منه المنعقد في الفراش لا المتولِّد مطلقاً، ولهذا انتفى عنه قبل الفراش، ولم ينتفِ عن الفراش لو ولد بعد الطلاق والعدَّة. ويدلُّ عليه بخصوصه رواية عليِّ بن مهزيار عن محمّد بن الحسن القمّيّ [الأشعريّ] قال: كتب بعض أصحابنا على يدِي إلى أبي جعفر**عليه السلام**: ما تقول في رجلٍ فجر بامرأة فحبلت، ثمَّ إنَّه تزوَّجها بعد الحمل فجاءت بولد وهو أشبه خلق الله به؟ فكتب** عليه السلام **بخطِّه وخاتمه: «الولد لِغَيَّةٍ لا يورّث**[(٢)]**»**"[(٣)]. ومثلُه في الجواهر مضيفاً في البداية: "**لـمَّا سمعت من النصِّ والإجماع على أنَّ للزاني الحجر**"[(٤)]، ونحوهما في مفاتيح

---

(١) شرائع الإسلام٢: ٣٩٠.

(٢) وسائل الشيعة٢١: ٤٩٨ ب١٠١ من أبواب أحكام الأولاد ح١، ٢٦: ٢٧٥ ب٨ من أبواب ميراث ولد الملاعنة ح٢.

(٣) مسالك الأفهام٨: ٣٨٣.

(٤) انظر: جواهر الكلام٣١: ٢٣٦، ٢٣٧.

الشرائع[١]، وفي الأنوار اللوامع في شرحه[٢].

وعلى شاكلة تلك الرواية صحيحة الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**أيّما رجل وقع على وليدةِ قومٍ حراماً ثمَّ اشتراها فادَّعى ولدها فإنَّه لا يورث منه شيء؛ فإنَّ رسول الله** صلى الله عليه وآله **قال: الولد للفراش، وللعاهر الحجر، ولا يورّث ولد الزِّنا إلا رجل يدّعي ابن وليدته...**»[٣].

فتحصَّل أنَّ وجوه حرمة الإلحاق المدّعاة هي النُّصوص الخاصَّة، وقاعدة: «..**وللعاهر الحجر**» التي استُشهد بها في بعضها، والإجماع على ذلك، بل في المستمسك أنَّ نفي النَّسب بالزنا أمرٌ متسالمٌ عليه عندهم[٤].

مناقشة وجوه منع الإلحاق:

ويلاحظ على الأخير أنَّه إنَّما يصلح دليلاً وحجّة في فرض ما إذا لم يعلم مدركهم دون فرض ما إذا علم المدرك، وهو القاعدة، فلا بدَّ حينئذٍ من صرف الكلام إليه.

ويلاحظ على القاعدة أوّلاً: أنَّه كما يحتمل في «**وللعاهر الحجر**» أنْ لا شيء له في الولد، فعبَّر عن ذلك بالحجر، أي: له من ذلك ما لا حظَّ فيه ولا انتفاع به، كما لا ينتفع بالحجر في أكثر الأحوال، كأنَّه يريد أنَّ له

(١) انظر: مفاتيح الشرائع ٢: ٣٦٢.

(٢) انظر: الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع للعلامة الشيخ حسين آل عصفور البحرانّي+ ١٠ ق ٢: ٢٥٩، ٢٦٠.

(٣) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٧٤ ب ٨ من أبواب ميراث ولد الملاعنة ح ١، : ٢٧٥، ٢٧٦ ح ٤.

(٤) انظر: مستمسك العروة الوثقى ١٤: ٢٥٩.

من دعواه الخيبة والحرمان- يحتمل أنَّ المراد أنَّه ليس للعاهر إلا إقامة الحدِّ عليه، وهو الرجم بالأحجار، سواءً أريد بالعاهر مطلق الزاني أو خصوص الزانية، على أنَّ مفردة (الحجر) على الاحتمال الأوَّل يراد بها معناها المجازيّ بخلافه على الاحتمال الثاني، ثمَّ لا دافع للاحتمال الثاني، كما لا معيِّن للاحتمال الأوّل[1].

---

(١) وقد ذكر هذين الاحتمالين الشريف الرضّي في (المجازات النبويّة)-: ١٤٠ الرقم١٠-، وقد ذكر أنَّ ممَّا يؤكّد الاحتمال الأوّل ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النّبيّ عليه [وعلى آله] الصلاة والسلام قال: «**الولد للفراش، وللعاهر الأثلب**»، والأثلب: التراب المختلط بالحجارة.

ولكن يدفع ذلك أنَّ الأثلب قد فسّر في بعض نُقُول الرواية من نفس النبيّ ﷺ بالحجر- انظر: مسند أحمد٢: ١٧٩-.

كما ذكر مبعِّداً عن إرادة الاحتمال الثاني- بعد أن رتَّب عليه أن يكون الحجر هاهنا اسما للجنس لا للمعهود، وأنَّ المعهود إذا كان العاهر محصناً، فإن كان غير محصن فالمراد بالحجر هاهنا على قول بعضهم: الإعناف به والغلظة عليه بتوفية الحدّ الّذي يستحقّه من الجلد له- فقال: "**وفي هذا القول تعسّف واستكراه وإن كان داخلاً في باب المجاز؛ لأنَّ الغلظة على من يقام الحدّ عليه إذا كان الحدّ جلدا لا رجما لا يُعبّرعنها بالحجر؛ لأنَّ ذلك بُعْدٌ عن سنن الفصاحة ودخول في باب الفهاهة. فالأولى إذاً الاعتماد على التأويل الأول، لأنَّه الأشبه بطريقهم، والأليق بمقاصدهم**".

ولكن بعد الالتفات إلى أنَّ قاعدة الفراش إنَّما تجري في فرض ترديد الولد بين كونه عن الفراش أو عن الزّنا فلا محالة ستكون الزانية محصنة، فيكون لها الحجر بمعناه المعهود، فلا يأتي ما تكلّفه البعض من حمل الحجر على اسم الجنس الشامل للحجر المعهود وللإعناف بالجلد، وعليه فلا موضوع لما رتّبه عليه الشريف الرضي من عدم التعبير عن الجلد بالحجر، وأنّه من الفهاهة لا الفصاحة.

نعم يبقى الإشكال من جهة الزاني، ولكنَّه يندفع بما ذكره السيّد المرتضى في رسائله: «**والعاهر: الزانية الّتي تأتي بولد من غير عقد، ومعنى لها الحجر: أن ترجم بالحجارة ويقام عليها حدّ الزّناء، فكنّى عن إقامة الحدّ بما به يقام الحدّ من الحجر، وهذه بلاغة عظيمة**»- رسائل المرتضى٣: ١٢٤-، فيتحصَّل أنَّ حديث: «**الولد للفراش، وللعاهر الحجر**» يتكفّل بفقرته الأولى أمر الإلحاق بالفراش على تقدير ترديد الولد بين كونه عنه أو عن الزّنا، ويتكفّل بفقرته الثانية أمر الزانية وأنّها ترجم؛ لإحصانها، وأمَّا الزاني فالحديث ساكت عن حكمه من جهة الحدّ، وأنّه الجلد أو الرجم.

وثانياً: أنّ القاعدة إنّما تنفي الولد عن الزاني في مقام الشكّ في أنَّ الولد من الفراش أو الزاني، فتنفيه عن الزاني، بينما كلامنا فيما علم استناد الولد إلى الزاني. وبعبارة أخرى:- إنّه في ضوء فهم نفي الإلحاق من فقرة: «**وللعاهر الحجر**»- فإنَّ هذه الفقرة، كما الفقرة الأولى لا يستفاد منهما الإلحاق وعدمه في غير فرض تردُّد الولد بين كونه للفراش أو الزاني، فكما أنَّ فقرة: «**الولد للفراش**» لا تطبّق على ما لو علم كون الولد من الفراش، فكذلك فقرة: «**وللعاهر الحجر**» لا تطبّق على ما لو علم كون الولد عن الزِّنا.

وبالجملة ففقرة الاستدلال حكم ظاهريٌّ تعبّديٌّ محضٌّ في فرض الشكِّ في ولديّة الولد من الفراش أو الزِّنا، كما هو الحال في فقرة «**الولد للفراش**»؛ وهو واضح مثل صحيحة سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يتزوَّج المرأة ليست بمأمونة تدّعي الحمل، قال: «**ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش، وللعاهر الحجر**»[٢]، وكذا بقيّة روايات الباب[٣]، [٤].

وأمّا الروايات الخاصّة فيلاحظ على الاستدلال بالمكاتبة وكذا

(٢) وسائل الشيعة٢١: ١٦٩ ب٥٦ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح١.

(٣) وسائل الشيعة٢١: ١٦٩، ١٧٠ ب٥٦ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح٢- ٥.

(٤) قال الصدوق رحمه الله في المقنع-: ٤٠١-: "وإن كانوا ثلاثة نفر فواقعوا جارية على الانفراد، بعد أن اشتراها الأوّل وواقعها، والثّاني اشتراها وواقعها، والثّالث اشتراها وواقعها، كلّ ذلك في طهرواحد، فأتت بولد، فإنَّ الحقّ أن يلحق الولد بالّذي عنده الجارية، ليصير(ليصبر) إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، قال والدي رحمه الله في رسالته إليّ: هذا ما لا يخرج في النظر، وليس فيه إلاّ التّسليم".

صحيحة الحلبيّ أنَّ أقصى ما تدلّان عليه هو عدم التوارث، وهو تخصيص في أدلّة الميراث، ولا ملازمة بين انتفاء التوارث وبين انقطاع النَّسب؛ فإنَّ انتفاء التوارث أعمُّ من انقطاع النَّسب، فيشترك المقام مع القتل والرقِّ والكفر في منع الإرث، مع بقاء النسب.

نعم قُرِىء (لغية) في «**الولد لغية لا يورّث**» من المكاتبة، بضمّ اللام، وسكون الغين من الإلغاء -كما نقله في مجمع البحرين[(١)]- فالولد ملغى ومنقطع النَّسب شرعاً.

وفيه أوّلاً: أنَّ احتمال كون (لغية) بكسر اللام وفتح الغين أو كسرها، وفتح الياء مع تشديدها، وأنّها جارّ ومجرور، والغيّة هي الزنية[(٢)]- مّما لا دافع له، لو لم يكن هو المتعيّن بالنَّظر إلى الاستعمالات، ومنها ما رواه المفيد في إرشاده بسنده عن عبد الله بن جبلة عن أبيه قال: سمعت جابر بن عبد الله بن حرام (حزام) الأنصاريّ يقول: كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم- جماعةً من الأنصار- فقال لنا: «**يا معشر (معاشر) الأنصار، بوروا أولادكم بحبِّ عليّ بن أبي طالب، فمن أحبَّه فاعلموا أنّه لِرشدة، ومن أبغضه فاعلموا أنّه لِغَيَّة**»[(٣)]، وقد عكس ذلك أرباب اللغة أيضا[(٤)].

(١) قال في مجمع البحرين في مادّة (لغا): " قال بعض الأفاضل: يُحتمل أن يكون [لغية] بضمّ اللام وإسكان الغين المعجمة وفتح الياء المثنّاة من تحت، أي مُلغى"-١: ٣٧٦-.

(٢) وقد ضبطه بذلك المجلسي الأوّل رحمه الله- انظر: روضة المتّقين١١: ٣٤١-، والمحدّث الكاشانيّ قدس سره- انظر: الوافي٢٥: ٨٨٩-.

(٣) الإرشاد في حجج الله على العباد: ٤٥، وعنه في بحار الأنوار٢٧: ١٥٦ ب٥ من أبواب ولايتهم وحبّهم وبغضهم صلوات الله عليهم ح٣٠.

(٤) قال في مجمع البحرين-١: ٣٢٢- في مادّة (غيا): «**في الحديث: «إذا رأيتم الرجل لا يبالي ما**

ومنه يتبيَّن ما في القول بصراحة المكاتبة في نفي الإلحاق المدَّعى، كما في نهاية المرام[١]، وتابعه عليه في الحدائق[٢].

وثانياً: سلَّمنا أنَّ (لغية) من الإلغاء، وأنَّ ولد الزِّنا منقطع النَّسب إلا أنَّ انقطاعه ليس إلا بلحاظ التوارث وعدمه؛ لذا قال: «لغية لا يورث»، والذي يعطي الانقطاع المطلق لو فرّع عليه التَّوريث، فقال مثلاً: الولد لغية، فلا يورث، والحال أنّه قال بلا تفريع: «لغية لا يورث»، ونظير ما نحن فيه رواية البختج- بنقل التهذيب- التي استُدلَّ بها على نجاسة العصير العنبيّ إذا غلا، ولم تقم أمارةٌ معتبرة على ذهاب ثلثيه بالغليان، حيث قال: «خمرٌ لا تشربه»[٣]، ويردّ ذلك أنَّ الخمريّة إنّما هي بلحاظ بعض الآثار، وهو حرمة الشرب، ولو كانت مطلقة لفرّع حرمة الشرب عليها، بأن قال مثلاً: خمرٌ، فلا تشربه.

على أنَّ المكاتبة ضعيفة سنداً، فإنَّ محمَّد بن الحسن الأشعريّ -كما في

قال ولا ما قيل فيه فهو لغية شيطان»، أي شرك شيطان أو مخلوق من زنا، يقال: هو لغية بفتح الغين وكسرها وتشديد الياء: نقيض لرشدة. وفي المصباح: لغية بالفتح والكسر كلمة يقال في الشتم، كما يقال: هو لزنية. وفي القاموس: ولد غَيّة ويكسر: زنية، وفي الحديث: **«الولد لغية لا يورث»**".

(١) انظر: نهاية المرام للسيّد محمّد العامليّ صاحب المدارك ﷺ ١: ٤٣٦.

(٢) انظر: الحدائق الناضرة ٢٥: ١٦.

(٣) مستدرك الوسائل ١٧: ٤١، ٤٢ ب ٤ من أبواب الأشربة المحرّمة ح ١، وقد ذيّلها المحدّث النوريّ ﷺ بما يلي: "**قلت: إنّما ذكرنا هذا الخبر مع أنَّ الشيخ [= الحرّ العامليّ ﷺ] نقله في الأصل عن الكافي بهذا السند، ثمَّ قال: ورواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمّد؛ لما بين المتنين من الاختلاف من النقيصة وزيادة كلمة (خمر) الّتي فيها فوائد كثيرة، وهذا من المواضع الّتي يجب التنبيه على الاختلاف، وقد تقدّمه على هذا الاشتباه صاحب الوافي، وفي تركه من المفاسد ما لا يخفى**".

نقلَي الكافي، وأحد نقلَي التهذيب، ونقل الاستبصار-، والقمّيّ- كما في ثاني نقلَي التهذيب- هو محمَّد بن الحسن بن أبي خالد الأشعريّ، والقرينة على ذلك نقل الصدوق لها بهذا العنوان، ولكنَّه لا توثيق له. ثمَّ بهذه القرينة يتميَّز عن (محمّد بن الحسن القمّي) الّذي ترجمه الشيخ رحمه الله فيمن لم يروِ عنهم عليهم السلام من رجاله، فقال: «**وليس بابن الوليد إلا أنَّه نظيره، روى عن جميع شيوخه، روى عن سعد وعن الحميريّ والأشعريّين محمّد بن أحمد بن يحيى وغيرهم، روى عنه التلعكبريّ إجازة**»[١]، وقد استفيدت وثاقته وجلالته من تنظيره بابن الوليد[٢]، فلا تسعفنا الوثاقة- المدَّعى استفادتها- لإثباتها للأوّل بعد تغايره وعدم اتحاده مع الثاني.

نعم قال المجلسيّ الأوّل رحمه الله: "**كان [يعني الأوّل] وصيّاً لسعد بن سعد الأشعريّ، والغالب على الثِّقات أنَّهم لا يوصون إلا إلى من يعتقدون عدالتهم وضبطهم، والغالب ممن له ضبط الأموال بالديانة ضبط الخبر بالطريق الأولى**"[٣].

ولكنَّ الغلبة الثانية لا تفيد إلا الظنّ، وهو لا يغني من الحقّ شيئاً.

ومنه يعلم ما في التعبير عنها بـ"**ما رواه الشيخ- في الصحيح- عن عليّ**

(١) رجال الشيخ: ٤٣٧، باب الميم ١/ ٦٢٥١.

(٢) انظر: معجم رجال الحديث١٦: ٢٨٠ (١٠٥٦٦)، وفي الاستفادة المزبورة نظر؛ ذلك لاحتمال كون التنظير من جهة خصوص رواية القمّيّ عن جميع مشايخ ابن الوليد، نعم تتمّ لو قال: إلا أنّه نظيره، (و)روى عن جميع شيوخه.

(٣) روضة المتّقين١١: ٣٤١.

بن مهزيار عن محمّد بن الحسن القمّيّ"[١].

فتحصَّل أنَّه لم ينهض وجهٌ لمنع إلحاق ولد الزِّنا بالزاني، هذا.

شواهد الإلحاق:

ويشهد لإلحاقه به شرعاً -مضافاً إلى ولديّته له لغةً وعرفاً؛ إذ هي بتكوِّنه من مائه- ترتّب كافّة الأحكام ما عدا الإرث كعدم جواز زواج الزاني بابنته من الزِّنا، ولا ولد الزِّنا بأمّه أو أخته أو عمّته أو غيرهنّ من سائر محارمه، وكذا جواز نظره إليهنّ، وجواز نظر الزاني إلى ابنته منه، ووجوب الإنفاق.

ولولا ولديّته شرعاً لساغ للزاني الزواج من ابنته المتولّدة من الزِّنا، وهو ممَّا لا يحتمل صدور الفتوى به من فقيه[٢].

(١) نهاية المرام١: ٤٣٦، الحدائق الناضرة٢٥: ١٦.

(٢) لذا كان من أبرز ما شُنّع به على الشافعيّ هو قوله بجواز زواج الزاني من ابنته من الزِّنا؛ لعدم لحوق النسب شرعاً عنده، قال العلامة في نهج الحقّ وكشف الصدق-: ٥٢٢، ٥٢٣-: **"ذهبت الإمامية إلى تحريم البنت المخلوقة من الزِّنا على الأب، والأخ، والعمّ، والخال، وكذا باقي المحرّمات المؤبّد بالنسب. وقال الشافعي: يجوز ذلك كلّه، فيجوز أن ينكح الرجل بنته من الزِّنا، وأمّه، وأخته، وعمّته، وخالته، وكلّ من حرّم الله تعالى في كتابه، وكذا من يجمع له فيه سبب التحريم، أو أسبابه كأمّ هي أخت، أو بنت هي بنت، أو عمّة هي خالة، وهذا بعينه مذهب المجوس، نعوذ بالله تعالى من المصير إلى ذلك"**، ومن الشعر المنسوب إلى الزمخشريّ- انظر: الكشّاف٤: ٣١٠، الفائق في غريب الحديث١: ٧-:

إذا سألوا عن مذهبي لم أُبِح به وأكتمه، كتمانه لي أسلم
فإن حنفيّا قلت قالوا بأنني أبيح الطلا، وهو الشراب المحرم
وإن مالكيّا قلت قالوا بأنني أبيح لهم أكل الكلاب وهم هم
وإن شافعيّا قلت قالوا بأنني أبيح نكاح البنت والبنت محرم
وإن حنبليّا قلت قالوا بأنني ثقيل حلوليّ بغيض مجسّم

ويؤيّده مكاتبة الأشعريّ القمّيّ المتقدّمة؛ فإنَّ تعليل عدم الإرث بكون الولد عن زنية يكشف عن أصل ثبوت البنوّة، وإلا لكان الأحرى التعليل بعدم المقتضي، وهو البنوة، لا بوجود المانع، وهو كونه لِغَيَّة.

إذن فولد الزِّنا ولدٌ للزاني شرعاً أيضاً(١).

وإن قلت من أهل الحديث وحزبه ... يقولون تيس ليس يدري ويفهم
تعجبت من هذا الزمان وأهله ... فما أحد من ألسن الناس يسلم
وأخّرني دهري وقدم معشرا ... على أنّهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنّني ... أنا الميم والأيام أفلح أعلم

(١) والملفت هو إصرار سيّد الأعاظم‌ﰀ على لحوق ولد الزاني به وفي كلمات متعدّدة في مظانها من شرح العروة- انظر: التنقيح في شرح العروة الوثقى= موسوعة الإمام الخوئيّﰀ٣: ٦٤، ٦٥، ٨: ٣١٢، ٩: ٣٠٦، ٣٠٧، مستند العروة الوثقى١٤= الموسوعة٢٤: ١٤٣، ١٤٤، المستند١٤= الموسوعة٢٤: ٢٠٠، ٢٠١- ولكنّه في المنهاج-٢: ٣١٧ م١٣٧٠- قال: «لا يجوز للزاني إلحاق ولد الزِّنا به وإن تزوّج بأمّه بعد الزِّنا، وكذا لو زنى بأمة فأحبلها ثمّ اشتراها»، ومثله في منهاج الصالحين للسيّد محمّد الروحانيّ‌ﰀ٢: ٣١٢ م١٢٩٦، ومنهاج الصالحين للميرزا التبريزيّﰀ٢: ٣٥٥ م١٣٧٠، ومنهاج الصالحين للمرجع الفيّاض دام ظله ٣: ٦٤ م١٧٤-، ولعلَّ هذا منهﰀ على نسج ما في منهاج الإمام الحكيمﰀ، ولم يحرّره غفلةً.- انظر: منهاج الصالحين للإمام الحكيمﰀ، وبهامشه تعاليق السيّد الشهيد الصدرﰀ٢: ٢٩٩، بداية الفصل التاسع من كتاب النكاح-.

Advisory Board :

Sh. Abdulla Ali Al daqaq

Sh. Ali Fadhel Alsadadi

General Superviser :

Sh. Abdulraoof Hasan Alrabeea

Editor in Chief :

Sh. Aziz Hasan Salman

Editor in Director :

Sh.Abbas Ali Alsayegh

The assistant manager :

Sh.Jaafar Abdulnabi Aljaboori

Editorial Board :

Sh. Mohammed Ali Khatam

Sh. MAnsoor Ebrahim Hussain

Sayed. Jalal Adnan Alawi

من أهداف الثورة الحسينية..

أنْ نَشهَد الإسلام في السياسة، في الاجتماع، في الاقتصاد، في وضع الأسرة، في كلِّ أوضاعنا، هذا هو الهدف الرئيس..

هناك أهداف مقدّمية.. تمتلك قيمةً عاليةً في حدّ ذاتها، وهي..

*أنْ تبقى الصورة الإسلامية على واقعها من غير تحريف ولا تزوير.

*أنْ لا يُقلب الإسلام رأساً على عقب في نظريّته وأطروحته.

*أنْ لا يُصنع إسلامٌ أرضيٌّ قائمٌ على الهوى من صنع السياسة الجاهليّة مقام الإسلام في عقول الناس وفي نفوسهم فضلاً عن واقعهم الخارجي.

*أنْ [لا] يقوم إسلامٌ مزَوَّرٌ أو واقعٌ صريحٌ في بُعده عن الإسلام في حياة الناس.

*إبقاء الانتماء الإسلامي العام للأمة..

*إبقاء نموذج عملي إيماني نامي.. إسلام النظرية يحتاج إلى نموذج عملي على الأرض..

* إسقاط الشرعيَة من أيِ حكمٍ جاهليٍ نوعاً، وليس شخصاً، المُسقَط ليس شرعية حكم يزيد على المستوى الشخصي لذلك الحكم، أُسقِط نوع الحكم الجاهلي كلّه، في الزمن كلّه وفي المكان كلّه[1].

---

(١) محاضرة في الحسينية البحرانية(قم المقدسة) تحت عنوان (الثورة التي أبقت الإسلام حيّاً) - ٥ سبتمبر ٢٠١٩م / ٥ محرّم الحرام ١٤٤١هـ

رسالة القلم

مجلّة طلابيّة فصليّة

تهدف إلى نشر الثقافة الإسلامية

تصدر عن طلاب البحرين في الحوزة العلميّة

بمدينة قم المقدسة

www.ralqalam.com

info@ralqalam.com

ralqalam

الجمهورية الإسلامية في إيران ـ قم المقدسة

شارع جمهوري ـ شارع قيام ـ فرع ٨ ـ مبنى ١٠

+٩٨ ٢٥٣٢٨٩٨٤٧٠